بنـــك الإثمـار
Ithmaar Bank

الـريـــادة من خـــلال
التركيـز على العـمـلاء

التقرير السنوي ٢٠١٨

المحتويات

٢ نبذة عامة
٣ رؤيتنا ورسالتنا وقيّمنا
٥ ملخص البيانات المالية
٦ رسالة مشتركة
٩ استعراض العمليات
١٦ الاستعراض المالي
١٨ الشركات الرئيسية التابعة

١٩ مجلس الإدارة
٢٢ هيئة الرقابة الشرعية
٢٣ الإدارة التنفيذية
٢٧ الحوكمة المؤسّساتية
٤٥ الأموال تحت الإدارة

٤٩ تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٥١ تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٥٣ تقرير مدقق الحسابات المستقل
٥٤ بيان المركز المالي الموحد
٥٥ بيان الدخل الموحد
٥٦ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٥٧ بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٨ البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة
٥٩ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٠١ الإفصاحات العامة

١٢٤ معلومات عن الشركة

نبذة عامة

بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) ("بنك الإثمار أو الإثمار أو البنك") هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخّص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدّم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية.

إن بنك الإثمار شركة تابعة بالكامل لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار القابضة أو المجموعة") وهي شركة قابضة تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، ومرخّصة من قبل مصرف البحرين المركزي كشركة استثمار فئة ١ وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وبورصة الكويت وسوق دبي المالي. وتُعدّ الإثمار القابضة شركة تابعة لدار المال الإسلامي ترست.

يقدّم بنك الإثمار مجموعة متنوّعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبّي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات. كما لا يزال البنك يحتفظ بحضوره في أسواق خارجية من خلال شركته التابعة، بنك فيصل المحدود (باكستان).

رؤيتنا ورسالتنا وقيّمنا

رؤيتنا

مساعدة جميع الأطراف ذات العلاقة والمجتمع على تحقيق أهدافهم طويلة المدى.

رسالتنا

تمكين الأفراد وأصحاب الأعمال والمجتمع من الازدهار والنمو عبر تقديم حلول مالية بسيطة ومبتكرة ومصممة خصيصاً لهم.

قيّمنا

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الصدق والنزاهة والموضوعية في جميع علاقاتنا؛
- التركيز على السوق والزبائن؛
- التحسين المستمر والإبداع والابتكار وإحداث التغييرات؛
- دور فعّال في المجتمع.

ملخص البيانات المالية

	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي الربح [بآلاف الدنانير البحرينية]	١٤،١٤٠	٦،٢٣٨
صافي الربح المتعلق بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]	١،٤٠٩	١،٥٨٢
صافي الربح قبل مخصّصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية [بآلاف الدنانير البحرينية]	١٣،٧٠٠	١٩،٠٣١
إجمالي الحقوق المتعلقة بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]	٨٥،٣٨٥	١٥٤،٦٠٣
القيمة الدفترية للسهم الواحد [بالفلس البحريني]	٨٥	١٥٥
العائد على السهم [بالفلس البحريني]	١،٤١	١،٥٨
إجمالي الموجودات [بآلاف الدنانير البحرينية]	٣،١٢٧،٧٩٥	٣،٢٤٢،٤١٩
الأموال تحت الإدارة (الحسابات الاستثمارية المقيّدة) [بآلاف الدنانير البحرينية]	٤١،٦١٤	٩٦،٧٠٧
العائد على متوسط حقوق المساهمين	١،١٧٪	١،٠٢٪
العائد على متوسط الموجودات	٠،٤٤٪	٠،١٩٪
ملاءة رأس المال	١٣،٤٣٪	١٣،٩٢٪
نسبة التكلفة على الإيرادات التشغيلية	٨٣،٦٥٪	٧٨،٦٦٪

رسالة مشتركة

بسم اللّـه الرحـمـن الرحيـــم

المساهمون الأعزاء،

يطيب لنا أن نعلن، على الرغم من تحديات ظروف السوق، بأن بنك الإثمار سجل تحسناً في الأداء المالي عام ٢٠١٨، مع ارتفاع صافي الربح لهذا العام إلى ١٤,١٤ مليون دينار بحريني، أي زيادة بنسبة ١٢٧ في المائة مقابل صافي ربح بلغ ٦,٢٤ مليون دينار بحريني سجل عام ٢٠١٧.

إن هذا التحسن الهام هو خير دليل على أن تركيز البنك الجديد على أعماله المصرفية الأساسية يؤتي ثماره. وقد جاء هذا التركيز عقب التنفيذ الناجح لخطة الهيكلة الجديدة للمجموعة في يناير ٢٠١٧ والتي صممت لتحقيق التحول في عمليات مجموعة الإثمار مع التركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية.

ونتيجة لذلك، وبعد عامين فقط من التحول، يواصل البنك تحقيق تحسن مستقر وثابت في أدائه المالي.

وتظهر النتائج المالية للبنك تسجيل إجمالي إيرادات بلغ ١٥١,٨ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مع صافي إيرادات قبل خصم المخصصات والضرائب الخارجية للعام بلغ ١٣,٧٠ مليون دينار بحريني. وقد انخفضت الميزانية العمومية لبنك الإثمار بشكل طفيف بنسبة ٣,٥ في المائة، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣,١٣ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٣,٢٤ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

وقد أدت تحديات ظروف السوق إلى انخفاض رصيد حسابات الاستثمارات المطلقة بنسبة ٦,٦ في المائة لتبلغ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ١,٠٦ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وقد بلغ إجمالي حقوق الملكية ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ١٥٤,٦٠ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ويعود ذلك بشكل أساسي نتيجة تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية (FAS 30) وتأثير أسعار صرف العملات نتيجة انخفاض قيمة الروبية الباكستانية خلال العام على حقوق المساهمين.

إن هذا الأداء المالي المشجع للبنك يمهد الطريق للمزيد من الفرص الهامة في المستقبل.

وللمساعدة على ضمان أن هذه الفرص يمكن الاستفادة منها بكفاءة وبشكل تام، ركز البنك خلال عام ٢٠١٨ على القيام بتطورات إضافية في أنظمته الداخلية وتعزيز الخدمات المقدمة لعملائه وتحسين نهج البنك في التركيز على تجربة العملاء. وتماشياً مع ذلك وكجزء من الاستراتيجية الرقمية طويلة المدى، استكمل بنك الإثمار في عام ٢٠١٨ تحديثاً هاماً في بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات. إن هذه التحديثات تم تطبيقها للمساعدة على دعم نمو الأعمال المصرفية في المستقبل وتحسين كفاءة العمليات والرقابة الداخلية وتعزيز تجربة العملاء، وتتضمن العمل على مشروع هام لتحديث نظام الأعمال المصرفية الأساسي للبنك، بالإضافة إلى تنفيذ نظام الخدمات المصرفية الجديد وأنظمة التوحيد المالي والميزانية والتخطيط وتطبيق معايير المحاسبة المالية (FAS 30). وتتميز هذه النظم الجديدة بأساس قوي لدعم النمو من خلال توفير المرونة في سرعة إطلاق خدمات ومنتجات جديدة تركز على احتياجات العملاء وتعزيز نظام المعلومات الإدارية.

وقد شجع التركيز على العملاء تنفيذ مشاريع أخرى خلال عام ٢٠١٨، تم تصميمها جميعاً للمساعدة على تعزيز تجربة العملاء وإعداد البنك بشكل أفضل لفرص النمو في المستقبل.

فعلى سبيل المثال ومع بداية عام ٢٠١٨، أطلق بنك الإثمار تطبيق Ithmaar eQ، وهو تطبيق حجز المواعيد الإلكتروني للهواتف الذكية والذي صمم خصيصاً لتقليل مدة انتظار العملاء في الفروع. وفي وقت لاحق من العام، أعلن بنك الإثمار عن خطة إطلاق أول شبكة دفع بالبصمة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، حافظ بنك فيصل المحدود بباكستان، وهو بنك تجزئة تابع لبنك الإثمار، على نموه في عام ٢٠١٨ ووصل عدد فروعه حالياً إلى ٤٥٥ فرعاً موزعين على أكثر من ١٠٠ مدينة في باكستان بعد أن تم افتتاح ٥٠ فرعاً جديداً خلال العام.

إن الأداء المالي لبنك الإثمار في عام ٢٠١٨ يعكس ثقة عملائنا في البنك والأهم موظفينا نتيجة التزامهم وتفانيهم وخبرتهم، حيث أنهم يمثلون أهم أصولنا.

وختاماً، نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر الجزيل لجميع موظفي بنك الإثمار على إسهاماتهم القيّمة بحقّ، كما نعرب عن خالص شكرنا للسادة أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على دعمهم المتواصل. كما نتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان للعملاء والمستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة، ونخصّ بالذكر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الرشيدة.

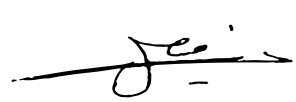

عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم

الرئيس التنفيذي

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

"إن الأداء المالي لبنك الإثمار في عام ٢٠١٨ يعكس ثقة عملائنا في البنك والأهم موظفينا نتيجة التزامهم وتفانيهم وخبرتهم، حيث أنهم يمثلون أهم أصولنا."

استعراض العمليات

استعراض العمليات

التوقّعات الاقتصادية

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي في عام ٢٠١٨ ما نسبته ٣,٧ في المائة كما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر ٢٠١٨، على الرغم من الأداء الضعيف في بعض الاقتصاديات، لاسيما في أوروبا وآسيا. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، أي بانخفاض قدره ٠,٢ و ٠,١ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر الماضي.

وقد انخفضت التوقعات بشأن النمو العالمي لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ في آخر تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي، ويعود ذلك إلى حد ما بسبب التأثيرات السلبية للزيادات في التعرفة الجمركية المطبقة بين الولايات المتحدة والصين في وقت سابق من العام. كما يعكس انخفاض التوقعات منذ أكتوبر ٢٠١٨ قلة الأنشطة في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ — ويتضمن ذلك في ألمانيا بعد طرح معايير جديدة لانبعاثات وقود السيارات وفي إيطاليا حيث أثرت المخاوف بشأن المخاطر السيادية والمالية على الطلب المحلي — ولكنها أدت أيضاً إلى إضعاف التوجهات نحو السوق المالية، بالإضافة إلى أن الركود الاقتصادي في تركيا من المقدر أن يكون أكثر من المتوقع.

إن المخاطر المرتبطة بالنمو العالمي تميل أكثر نحو الجانب السلبي. كما لا يزال تصاعد التوترات التجارية، بخلاف تلك التي تضمنتها بالفعل التوقعات، مصدراً رئيسياً للمخاطر بالنسبة إلى التوقعات الاقتصادية. كما تم التشديد على الظروف المالية. وقد تؤدي مجموعة من العوامل التي تتخطى التوترات التجارية المتصاعدة إلى مزيد من التدهور بشأن المخاطر مع مؤشرات سلبية على النمو، خاصة بالنظر إلى المستويات المرتفعة للدين العام والخاص. وتشمل هذه العوامل المحتملة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والتباطؤ الأكبر من المتوقع في الصين.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠١٩

مملكة البحرين

أشارت التوقعات نمو الاقتصاد البحريني بنسبة ٣,٢ في المائة عام ٢٠١٨ وبنسبة ٢,٦ في المائة عام ٢٠١٩، نتيجة للإنتاج العالي من النفط ومجموعة من المشاريع الضخمة والدعم الإقليمي المستمر.

وقد ظهرت مؤشرات على تحسن الصادرات غير النفطية في الأشهر الأخيرة، ويشير عدد كبير من المشاريع التنموية إلى أنها ستزيد في هذه الفترة. كما سيدعم ضمان استمرار التمويل للبنية التحتية والمشاريع التجارية الأخرى النمو، على الرغم من احتمال أن يبدأ في التراجع في عام ٢٠١٩.

ومع ارتفاع أسعار النفط، من المتوقع أن يقل العجز المالي إلى ٥,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ وبنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٩. وستتطلب المزيد من التعديلات تعزيز جهود الإصلاح والإسراع فيها.

وبالنسبة إلى العجز في الحسابات الجارية، فيجب أن ينخفض إلى ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ وإلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من التحسن في الحسابات الجارية، إلا أن الاحتياطيات ستبقى لبضعة أشهر من الواردات في غياب المدفوعات السريعة من شركاء في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يجب زيادة التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية بشكل مؤقت مع رفع الدعم وارتفاع أسعار الخدمات وتطبيق ضريبة القيمة المضافة عام ٢٠١٩.

المصدر: التوقعات الاقتصادية للبحرين من البنك الدولي، أكتوبر ٢٠١٨

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أدى ارتفاع أسعار النفط بمقدار ثلاثة أضعاف من أدنى مستوياته في يناير ٢٠١٦ إلى ما يقارب ٨٠ دولاراً أمريكياً للبرميل في أوائل شهر أكتوبر ٢٠١٨، إلى حدوث انتعاش في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بعد ثلاث سنوات من الضعف المستمر. وقد جاء الدعم الإضافي من زيادة إنتاج النفط وتباطؤ عمليات الدمج المالي مع زيادة عائدات الحكومة. وقد خرجت المملكة العربية السعودية من الركود الاقتصادي في الربع الأول من عام ٢٠١٨ والكويت في الربع الثاني. وقد سجل كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان والبحرين معدلات إيجابية في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨. كما يساعد أيضاً ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي على تقليص العجز المالي والخارجي الكبير الذي ظهر في أعقاب صدمة النفط عام ٢٠١٤.

ومن المتوقع أن تحقق المنطقة نمواً بنسبة ٢,٠ في المائة عام ٢٠١٨ بعد انكماش بلغت نسبته ٠,٣ في المائة عام ٢٠١٧ (وهو أول انكماش اقتصادي من هذا النوع خلال أكثر من عقد). وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يصل النمو إلى ٢,٧ في المائة عام ٢٠٢٠، حيث أن ارتفاع أسعار الطاقة وانتهاء اتفاقية أوبك+ لدعم الإيرادات الحكومية يعززان زيادة الإنفاق الحكومي والتوجهات والأنشطة المحلية. كما أنه من المتوقع انخفاض الاختلال في التوازن المالي والخارجي مع تحقيق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٠، إلى جانب عودة كل من قطر والكويت إلى تحقيق فائض في الحسابات الجارية من عام ٢٠١٨ — ٢٠٢٠. إن هذه النظرة الإيجابية مدعومة بتوقعات زيادة أسعار النفط من ٦٠ دولاراً أمريكياً للبرميل لعامي ٢٠١٩ — ٢٠٢٠ (تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج عدد فبراير ٢٠١٨) إلى ٧٢ دولاراً أمريكياً للبرميل لهذه الفترة. وتفترض التوقعات أيضاً أن دول مجلس التعاون الخليجي ستواصل الإصلاحات الهيكلية الهامة التي بدأت في السنوات الأخيرة.

المصدر: تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج — البنك الدولي، نوفمبر ٢٠١٨

استعراض العمليات (تابع)

باكستان

خلال عام ٢٠١٨، شهدت السياسة الباكستانية تغيراً في الحكومة وكان على الحكومة الجديدة مواجهة تحديات خطيرة على الصعيد الاقتصادي. وقد لوحظ تحول كبير في مستويات التضخم بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية وتأخر تأثير انخفاض قيمة الروبية الباكستانية وفرض رسوم استيراد وتقلص فجوة الإنتاج. وكان متوسط مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية السنوي للنصف الثاني من عام ٢٠١٨ قد وصلت نسبته إلى ٤,١١ في المائة، بينما بلغ متوسط النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩ ما نسبته ٦,٠٤ في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الفائدة بمقدار ٤٢٥ نقطة للسنة المالية ٢٠١٨ لتصل إلى ١٠,٠ في المائة بهدف تخفيض التضخم إلى مستويات يمكن السيطرة عليها.

وقد تم خفض قيمة الروبية الباكستانية إلى الدولار الأمريكي بما يقارب ٢٥ في المائة. وعلى الرغم من انخفاض قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي، فقد بلغ العجز في الحسابات الجارية من يوليو إلى ديسمبر للسنة المالية ٢٠١٩ حوالي ٨ مليارات دولار أمريكي، أي انخفض بشكل طفيف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولا تزال الصادرات تظهر زيادة ملموسة. كما ارتفعت التحويلات المالية بنسبة ١٠ في المائة من يوليو إلى ديسمبر للسنة المالية ٢٠١٩. وقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة المالية ٢٠١٨ ما نسبته ٥,٨ في المائة ليبدأ في الهبوط.

أما الودائع بالدولار الأمريكي للدول الصديقة وسندات بانو الباكستانية التي تم إطلاقها للمواطنين خارج باكستان، فقد زادت من احتياطي العملات الأجنبية. كما تم البدء بإصدار سندات باليورو، وأظهرت المملكة العربية السعودية والصين الرغبة بالاستثمار في باكستان، مما خفف من الضغط على احتياطي العملات الأجنبية. ومع وجود مخزونات أفضل من الطاقة وإنتاجات القطاع الصناعي والسياسات الموجهة نحو التصدير، فمن المرجح زيادة الصادرات وأن يشهد الاقتصاد الباكستاني تحسناً.

المصدر: المصرف المركزي الباكستاني

الاستراتيجية والأهداف

لا يزال بنك الإثمار ملتزم بإصرار لتحقيق رؤيته الطموحة في أن يصبح أحد أبرز مصارف التجزئة الإسلامية الرائدة في المنطقة.

وتماشياً مع هذا الالتزام، ركز البنك خلال عام ٢٠١٨ على تحقيق المزيد من التطور في نهجه القائم على تعزيز تجربة العملاء.

إن هذا التركيز، والذي يقود استراتيجية البنك الحالية وطويلة الأجل، شهد تنفيذ مبادرات رئيسية خلال العام.

مبادرات رئيسية في ٢٠١٨

تطورات هامة في نظام الأعمال المصرفية الأساسية

لقد استكمل بنك الإثمار في عام ٢٠١٨ عملية تحديث هامة في نظام الأعمال المصرفية الأساسية.

وتمهد هذه الاستراتيجية الجديدة التي تعتمد على التقنية الطريق لمواصلة نمو بنك الإثمار، مما يسمح للبنك بالاستجابة بشكل أسرع وأكثر كفاءة لمتطلبات العملاء، خاصة فيما يتعلق بإطلاق منتجات وخدمات جديدة وسهلة ومميزة لهم.

ويوفر النظام المحدث أساساً قوياً لنمو الأعمال في المستقبل ويسمح بإجراء العديد من العمليات بطريقة آلية للمكاتب الخلفية وإدارة المخاطر، مما يحسن من رقابة العمليات التشغيلية وكذلك كفاءتها.

إطلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة

في عام ٢٠١٨، كجزء من استراتيجيته نحو التحول الرقمي، أطلق بنك الإثمار نظاماً جديداً ومحدّثاً للخدمات المصرفية الإلكترونية ليوفر للعملاء تجربة مصرفية عبر الإنترنت تتميز بالمزيد من السرعة والأمان وسهولة الاستخدام.

ويقدم نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية الجديد منصة رقمية مُطوّرة يمكن الوصول إليها مباشرةً باستخدام الهواتف النقّالة والأجهزة اللوحية (التابلت) وأجهزة الكمبيوتر في أي وقت ومن أي مكان في العالم. وتتيح للعملاء الحاليين إمكانية إنجاز العديد من معاملاتهم المصرفية المعتادة بمنتهى السهولة ودون الحاجة إلى زيارة الفروع. وتتضمن الخدمات فتح مختلف أنواع الحسابات وطلب دفتر شيكات جديد وإصدار بطاقة الإنترنت وتحويل الأموال بشكل فوري، كذلك يمكن للعملاء تقديم طلبات للحصول على التمويل أو تقديم طلب للحصول على بطاقات ائتمانية أو إصدار بطاقات ائتمانية لأفراد العائلة، أو دفع فواتير متعددة وإدارة ميزانياتهم الشخصية، كل ذلك عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان. كما تم طرح ميزة إضافية للأمان للخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة من أجل توفير المزيد من الأمن الإلكتروني للعملاء.

وإلى جانب الخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة، تم إطلاق نظام حجز المواعيد للفروع، تطبيق إثمار eQ، والذي يمكن استخدامه عبر أجهزة الهواتف النقالة. ويوفر هذا التطبيق للعملاء طريقة مريحة لزيارة الفروع لضمان سرعة الخدمات المقدمة والتقليل من وقت الانتظار.

مبادرات أخرى في الاستراتيجية الرقمية

في عام ٢٠١٨، بدأ بنك الإثمار في تنفيذ الاستراتيجية الرقمية الطموحة ومدتها ثلاثة أعوام والتي تهدف إلى الحفاظ على مواكبة البنك للتكنولوجيا.

وبالإضافة إلى تحديث الخدمات المصرفية الأساسية وإطلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة، قام البنك بتطبيق أحدث الأنظمة في التوحيد المالي والميزانية والتخطيط ومعايير المحاسبة المالية (FAS30). ويعمل البنك أيضًا على تطبيق تقنيات جديدة ومميزة للمساعدة على خدمة العملاء بشكل أفضل. ويشمل ذلك أنظمة متقدمة في إدارة المخاطر لمعالجة إدارة الموجودات والمطلوبات ومخاطر معدل الربح، بالإضافة إلى حلول الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وأنظمة إدارة علاقات العملاء.

مواصلة تركيز البنك على الأعمال المصرفية الأساسية

في عام ٢٠١٨، وكجزء من الجهود الرامية إلى بناء مستقبل يركز أكثر على العملاء، أعلن بنك الإثمار عن خطة إطلاق أول شبكة دفع بالبصمة في المنطقة ليوفر للعملاء طريقة جديدة وأسهل لإتمام العديد من المعاملات المالية.

إن هذا الإعلان، والذي جاء بعد الشراكة بين البنك وشركة إيزي للخدمات المالية، وهي شركة بحرينية ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وبدعم من صندوق العمل التابع لحكومة البحرين "تمكين"، سيحدث ثورة في تجربة العملاء مع المصارف. ومع تطبيق هذه التقنية، فإن عملاء بنك الإثمار يمكنهم الاستغناء عن بطاقاتهم المصرفية لإنجاز معاملاتهم المالية عن طريق أجهزة الصراف الآلي لبنك الإثمار واستخدام بصماتهم مع إدخال رقم سري خاص عوضاً عن البطاقات لإتمام المعاملات المالية بطريقة أسهل وأكثر أماناً.

وكجزء من التزامه بمواصلة النمو ليكون قريباً جداً من عملائه، قام بنك الإثمار بتركيب جهاز صراف آلي جديد في سوق الرفاع الشرقي وجهاز آخر في منطقة الحورة. ونتيجة لذلك، فإن شبكة فروع بنك الإثمار تتضمن ٤٥ جهاز صراف آلي موزعين على مناطق استراتيجية في جميع أنحاء البحرين مع ١٦ جهاز صراف آلي في فروع البنك و ٢٩ جهاز صراف آلي خارج الفروع، من بينهم خمسة أجهزة للسحب من السيارة.

وفي عام ٢٠١٨، أطلق بنك الإثمار حملة بطاقات الائتمان طوال العام حيث يحصل حاملي البطاقات الائتمانية على فرص لربح جوائز عند استخدام بطاقاتهم. إن هذه الحملة بالتعاون مع ماستركارد تقدم للعملاء ١٥ جائزة شهرية تبلغ قيمة كل منها ١،٠٠٠ دولار أمريكي وثلاث جوائز سنوية تبلغ قيمة كل منها ٣،٠٠٠ و ٧،٠٠٠ و ١٠،٠٠٠ دولار أمريكي. كما أضاف البنك ميزة جديدة لبرنامج مكافآت إثمار لبطاقات الائتمان تسمح للعملاء بتجميع النقاط عند استخدام بطاقات الائتمان من بنك الإثمار وبعدها تحويل النقاط إلى برامج الولاء الأخرى.

وكجزء من الجهود التي تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء، أطلق بنك الإثمار مركز اتصالات على مدار الساعة يتضمن موظفين مدربين جيداً لخدمة حاملي بطاقات الائتمان.

وفي عام ٢٠١٨، استجابة لطلبات العملاء المتزايدة، قام بنك الإثمار بتجديد الاتفاقية مع شركة طيران الخليج والتي تمنح حاملي بطاقات الائتمان والخصم من البنك تخفيضات حصرية عند شراء تذاكر السفر عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لشركة طيران الخليج.

كما قام البنك أيضاً بتنظيم حملة توعوية عن المنتجات المصرفية الإسلامية. وقد تضمنت الحملة نشر إعلانات مطبوعة وعبر الإنترنت، بالإضافة إلى طباعة ملصقات في فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي.

وقد قام فريق الأعمال المصرفية الخاصة في عام ٢٠١٨ بالاستمرار في توسيع العلاقات مع فئة أصحاب الثروات. وفي الوقت نفسه، واصلت إدارة الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والخزينة تلبية الاحتياجات المصرفية لعملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك عملائه من الشركات والمؤسسات المالية وتقديم خدمات الخزينة. وفي عام ٢٠١٨، واصلت الإدارة تنويع قاعدة أصولها ونجحت في التعافي من أصول متعثرة. وقد استمر التركيز على تنمية محفظة البنك من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز العلاقات مع العملاء من المؤسسات والشركات المالية. وقد تم تنويع الأصول من خلال تمويل قطاعات التصنيع وتجارة التجزئة والأغذية والبنية التحتية وتنمية الإسكان الاجتماعي.

وفي عام ٢٠١٨، قام بنك الإثمار بمشاركة شركة سيتي فيو للتطوير العقاري والتي تتخذ من البحرين مقراً لها، بالإعلان عن الانتهاء بنجاح من استكمال مبنى سيتي فيو. ومع نهاية العام تم الإعلان عن الافتتاح الرسمي للمبنى وبدء تسليم الشقق للملاك في عام ٢٠١٩.

استعراض العمليات (تابع)

إدارة الأصول

ركز قسم إدارة الأصول في بنك الإثمار خلال عام ٢٠١٨ على الإدارة الفعّالة للأموال تحت الإدارة. وبصفته مضارباً عن مستثمري الأموال، يعمل قسم إدارة الأصول على تعظيم أداء الأموال تحت الإدارة من أجل تحقيق أعلى قيمة للمستثمرين. وتقع الأصول تحت الإدارة في مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

كذلك يقوم قسم إدارة الأصول بتوفير خدمات إدارة الاستثمارات الخاصة بالإثمار القابضة وشركتها التابعة آي بي كابيتال.

إعادة تجديد شهادة أمن المعلومات

في عام ٢٠١٨، قامت شركة سيسا لأمن المعلومات، وهي شركة رائدة مختصة بتقييم أمن المعلومات في الشرق الأوسط، بإعادة تجديد الشهادة التي تم منحها إلى البنك تأكيداً على التزامه بأعلى معايير أمن بطاقات الدفع بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل مع المعلومات المتعلقة بهذه البطاقات. وقد جاء هذا الإعلان بعد نجاح بنك الإثمار في استكمال عمليات التدقيق الشاملة والالتزام بجميع المتطلبات الضرورية لشهادة معايير أمن البيانات لبطاقات الدفع v3.2 (PCI-DSS).

إن هذه الشهادة خاصة بمعايير أمن البيانات للمؤسسات التي تقدم بطاقات للدفع. وتقوم شركات البطاقات والجهات التنظيمية بالإشراف على وضع هذه المعايير والتي تدار من قبل مجلس معايير أمن بطاقات الدفع وهي معروفة بأنها إحدى المعايير الأكثر صرامة والمطلوبة على مستوى العالم. وقد تم منح هذه الشهادة لبنك الإثمار أول مرة عام ٢٠١٧ ليكون البنك من أوائل البنوك الحاصلة على شهادة (PCI-DSS) في البحرين.

الاستثمار في موظفينا

يدرك بنك الإثمار أنه من أجل تحقيق أهدافه التي تركز على العملاء، يجب عليه الاستثمار في موظفيه وذلك بطريقة مباشرة من خلال برامج التدريب والتطوير المستمر وبطريقة غير مباشرة من خلال الترقيات وتعزيز بيئة العمل القائمة على منح المكافآت وكفاءة الموظفين والتركيز على العملاء.

وتماشياً مع هذا الالتزام، قام بنك الإثمار خلال عام ٢٠١٨ على سبيل المثال بإطلاق برنامج "فطور مع الرئيس التنفيذي ونائبيه" حيث يتم اختيار الموظفين بشكل عشوائي من مختلف إدارات البنك ودعوتهم للمشاركة بأفكارهم وتحدياتهم وطموحاتهم واقتراحاتهم وتوقعاتهم مع المديرين التنفيذيين في اجتماع غير رسمي على وجبة الفطور.

وطوال العام، واصل بنك الإثمار الاستثمار في تدريب موظفيه من خلال تنظيم برامج تدريبية داخل مقر البنك وعبر الإنترنت، بالإضافة إلى إرسال الموظفين لحضور دورات تدريبية في البحرين والخارج.

وقد شارك اثنان من موظفي بنك الإثمار في برنامج الرئيس التنفيذي المالي (CFO) للتطوير من صندوق الوقف والذي يهدف إلى تطوير الجيل القادم من المديرين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية. وتضمن ذلك برنامج تدريبي لمدة أسبوعين تمت إدارته من قبل كلية أيمي لإدارة الأعمال في تورنتو، كندا وبرنامج تدريبي آخر مقدم من شركة KPMG في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وقد اشتمل البرنامج التدريبي المكثف على مواضيع تتعلق بمسئوليات رئيس الشؤون المالية.

كما استكمل ثلاثة موظفين برنامج تدريبي مدته خمسة أيام في إدارة الأعمال المالية الإسلامية بجامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة من أجل اكتساب المعرفة حول أفضل الممارسات الحالية المتبعة والتحديات التي قد تواجه القطاع المالي الإسلامي. إن البرنامج، والذي تم تنظيمه بشراكة مع مركز الدراسات المالية الإسلامية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وهو أول برنامج في الصيرفة الإسلامية والذي يسمح للمتدربين بالتعرف على جميع الجوانب المتعلقة ببنك إسلامي، بما في ذلك إدارة الأصول ووظائف الخزينة والمحافظة على الميزانية العمومية مع الأرباح والخسائر والمشاكل المتعلقة بعدم الالتزام.

وفي شهر نوفمبر، قام بنك الإثمار بالتوقيع على اتفاقية مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية من أجل تعزيز برنامج خطة التطور المهني للموظفين، والتي تم إطلاقها عام ٢٠١٦. ويهدف برنامج خطة التطور المهني إلى إعداد قادة المستقبل من خلال تطوير الموظفين الذين لديهم قدرات استثنائية، وهو عبارة عن برنامج مدته عامين يتضمن شهادات احترافية وبرامج تدريبية ومشاريع ومهام محددة صممت لتوفر للمشتركين فرصة التعرف على المهارات القيادية والإدارية المتقدمة.

وفي عام ٢٠١٨، استكمل أربعة موظفين من بنك الإثمار دورة تدريبية دولية لماستركارد مدتها ثلاثة أيام في مدينة دبلن بإيرلندا من أجل تعلم المزيد عن أخر التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المدفوعات. وقد حضر الدورة التدريبية، والتي حملت عنوان ديجيتال سفاري، مشاركون من الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وتضمنت زيارة لمختبر ماستركارد إنوفيشن الدولي ومكاتب غوغل و IBM، كما قاموا بزيارة دوغ باتش، وهو أكبر مركز لاحتضان الأعمال والشركات المبتدئة في العالم خارج مدينة سان فرانسيسكو.

ونظراً لأهمية مواصلة تحسين تجربة العملاء، نظم البنك دورة تدريبية مكثفة مدتها ستة أيام للموظفين الجدد من أجل تأهيلهم وإعدادهم للعمل في فروع البنك والمساعدة في ضمان مواصلة توفير تجربة مصرفية متميزة بجودتها العالية للعملاء. وقد قام بتقديم هذه الدورة عدد من الموظفين من مختلف إدارات البنك بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، الأعمال المصرفية للأفراد، إدارة المخاطر، مسئول تنسيق وتطبيق الشريعة، إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، إدارة وتطوير المنتجات، بالإضافة إلى إدارة العمليات المصرفية. وتضمن البرنامج عدد من المحاضرات التي ركزت على التعريف بالأعمال المصرفية للأفراد وأنشطة الفروع والأنظمة المختلفة المستخدمة في البنك.

كما تم تنظيم عدد من البرامج التدريبية المختلفة عام ٢٠١٨ تضمنت دورة تدريبية عن المرابحة وائتمان أعمال التجزئة المصرفية وورش عمل عن أجهزة الصراف الآلي لموظفي شبكة فروع البنك، ودورات حول التدقيق الداخلي والشريعة والالتزام ومكافحة غسيل الأموال وإدارة المخاطر لموظفي شبكة الفروع ووحدة المبيعات، ودورة خزائن الأمانات لموظفي دعم الفروع ووحدة التحكم، ودورة في الالتزام وورشة عمل في سياسات وإجراءات شبكة الفروع لمديري فروع البنك، ودورة مطابقة بطاقات الائتمان لموظفي إدارة العمليات المصرفية ووحدة دعم قنوات التوزيع ومركز البطاقات، ودورة في برنامج السويفت لموظفي إدارة الرقابة المالية والعمليات المصرفية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال والموارد البشرية وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات، ودورة التمويل التجاري لموظفي العمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والتحصيل وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دورات المراجعة في مكافحة غسيل الأموال وأمن المعلومات للمديرين التنفيذيين.

كما حضر موظفون من مختلف إدارات البنك دورات تعريفية قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام ٢٠١٩. وعلى مدار العام، تم تنظيم دورات حول نظام العمليات المصرفية الأساسية المحدث وكذلك الخدمات المصرفية الإلكترونية الجديدة لموظفين من مختلف إدارات البنك. وقد تضمنت هذه الدورات مواضيع مختلف بما في ذلك خدمات أمين الصندوق وخدمة العملاء والالتزام باشتراطات الجهات الرقابية. وتم تنظيم أيضاً محاضرات توعوية قبل إصدار قانون حماية البيانات المقرر تطبيقه في أغسطس ٢٠١٩.

ووفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي، نظم البنك في عام ٢٠١٨ دورات مراجعة سنوية في مكافحة غسيل الأموال لموظفي أقسام شبكة الفروع وتطوير الأعمال ودعم الأعمال المصرفية للأفراد. كذلك تم تنظيم برنامج توعوي شامل بشأن خطة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات كل ثلاثة أشهر لجميع المنتسبين الجدد، بما في ذلك الموظفون والمتدربون والموظفون بعقود مؤقتة والأفراد والموظفون المتعاقدون من خارج البنك.

وقد قام البنك بتنظيم محاضرة تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية بعنوان "تقييم مجلس الإدارة"، حيث ركزت المحاضرة على تقييم وقياس مدى كفاءة مجلس الإدارة مع تحديد أي ثغرات في الأداء للمساعدة على اتخاذ قرارات تتسم بجودتها العالية مع القدرة على تحقيق الأهداف وإدارة المخاطر والمحافظة على سمعة البنك. كما قام البنك بتنظيم دورتين تدريبيتين لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، إحداهما ركزت على التعريف بضريبة القيمة المضافة وتطبيقها خاصةً على الخدمات المصرفية، والأخرى ركزت على كيفية إدارة تضارب المصالح والعمل على تجنبها.

كما تم دعوة موظفات من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ومؤسسة تمكين ومصرف البحرين المركزي ومؤسسة إنجاز للحضور.

استعراض العمليات (تتمة)

التدريب (البحرين)

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	الإجمالي: ٨٦٠ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٧٠ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٧٩٠ ساعة
التدريب الخارجي - البحرين	الإجمالي: ١،٣٢٠،٢٠ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٦٣١ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٦٨٩،٢٠ ساعة
التدريب الخارجي - خارج البحرين	الإجمالي: ٧٥٢ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٥١٢ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٢٤٠ ساعة
التدريب داخل البنك	الإجمالي: ٥،٣٦٠،٥ ساعة من منصب مدير فأعلى: ١،١٠١ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٤،٢٥٩،٥ ساعة
دورة أخلاقيات العمل الإسلامي المصرفي والحوكمة - من متطلبات مصرف البحرين المركزي	٢٧ موظفاً نجحوا في استكمال الدورة
برنامج المستشار المالي / المستوى الأول	نجح موظفان في استكمال البرنامج نجح موظفان في استكمال الوحدة الأولى
برنامج المستشار المالي / المستوى الثاني	نجح موظف واحد في استكمال البرنامج
مكافحة غسيل الأموال - من متطلبات مصرف البحرين المركزي	المنتسبون الجدد: ٢٨ موظفاً دورات المراجعة السنوية: ٢٨٢ موظفاً

نبذة عامة عن الموظفين (البحرين)

	البحرينيون			غير البحرينيين		
	مساعد مدير فأعلى	مساعد ومسؤول أول	مسؤول فأقل	مساعد مدير فأعلى	مساعد ومسؤول أول	مسؤول فأقل	إجمالي
ذكور	٦٧	٥٨	٤٨	٨	٠	٠	١٨١
إناث	٢٢	٤١	٢٩	٢	٠	٠	٩٤
إجمالي	٨٩	٩٩	٧٧	١٠	٠	٠	٢٧٥

دورنا في المجتمع

لتحقيق أهدافه التي تتمحور حول التركيز على العملاء، يدرك بنك الإثمار أيضاً أنه يجب عليه الاستمرار في القيام بدور فعّال وهادف في المجتمع المحلي. لذلك واصل البنك عام ٢٠١٨ في تقديم فرص متنوعة لتطوير الشباب البحريني وفي نفس الوقت المشاركة في فعاليات وطنية هامة مع تقديم الدعم لجمعيات خيرية تستحق المساندة.

فعلى سبيل المثال، قام البنك باستقبال خمسين طالباً وطالبة من مختلف الجامعات في البحرين والخارج ضمن برنامجه للتدريب الصيفي السنوي. وقد تضمن البرنامج التدريبي الذي استمر لمدة شهرين محاضرات تعريفية للطلبة ركزت على أمن المعلومات ومكافحة غسيل الأموال وأساسيات الصيرفة المالية الإسلامية. ويتم تعريف المتدربين في البرنامج التدريبي بالهيكل التنظيمي للبنك ومجالات العمل الأساسية في بنوك التجزئة الإسلامية، بالإضافة إلى تدريبهم على رأس العمل وتعليمهم كيفية التعامل مع التحديات اليومية في بيئة العمل.

كما واصل بنك الإثمار دعم تعليم الطلاب المحرومين، فبالاشتراك مع المؤسسة الخيرية الملكية في مملكة البحرين، يقوم البنك برعاية ١٣ طالباً من الأيتام من مرحلة ما قبل المدرسة حتى الصف الثاني عشر، وذلك في إحدى المدارس الخاصة المعتمدة في البحرين.

وقد قام البنك بالمشاركة في معرض حماية المستهلك ٢٠١٨، وهي مبادرة قامت بتنظيمها جمعية مصارف البحرين بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للمساعدة في نشر الوعي بين الأفراد حول حقوق ومسئوليات المستهلك. وقد ركز المعرض على المنتجات الإلكترونية والقطاع المصرفي خاصةً فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية وبطاقات الائتمان وبطاقات الإنترنت. كما شارك البنك في مجموعة من الفعاليات البارزة في القطاع المصرفي، مثل المؤتمر الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي، بالإضافة إلى المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية.

وللعام الحادي عشر على التوالي، قام بنك الإثمار برعاية بطولة كأس جلالة الملك حمد للغولف التي أُقيمت في النادي الملكي للغولف. إن هذه البطولة التي قام بتنظيمها الاتحاد البحريني للغولف هي واحدة من البطولات الرياضية الهامة في المنطقة. وقد قام البنك بدعم هذه البطولة منذ بدايتها.

كما قدّم البنك دعمه لكل من بطولة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة الرمضانية لكرة القدم (ناصر ١١) والتي انطلقت منذ عام ٢٠٠٧، وبطولة أقوى رجل بحريني وهي مبادرة تشجع وتدعم الأنشطة الرياضية في المجتمع ومبادرة ابتسامة التي تنظمها جمعية المستقبل الشبابية لدعم الأطفال المصابين بالسرطان وأولياء أمورهم.

كما قام بنك الإثمار بدعم مشروع "بيتكم بيتنا"، وهي مبادرة إنسانية لجمعية أيادي الإغاثية والتي تهدف إلى إعادة ترميم بيوت الأسر الفقيرة في البحرين. ويتم تنفيذ هذه المبادرة من خلال مشاركة الشباب في عمليات تخطيط وترميم وتأثيث المنازل.

وخلال عام ٢٠١٨، قام البنك بتقديم الدعم المالي إلى جمعية البحرين لرعاية مرضى السكلر وهي جمعية تهدف إلى نشر الوعي حول مرض السكلر وتقديم الدعم للمرضى، كما قام البنك بدعم مركز دانه للتربية الخاصة وهو مركز يقدم خدمات للأطفال المصابين بالتوحد.

وقد قام البنك بمشاركة المركز البحريني للحراك الدولي لجهوده في جمع التبرعات للرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة وشارك أيضاً في دعم بطولة آيلاند كلاسيك الخيرية للغولف التي تساهم في جمع الأموال لمستشفى الإرسالية الأمريكية.

كما قدم بنك الإثمار دعمه أيضاً لجمعية البحرين لمكافحة السرطان وجمعية أبرار للرعاية الأسرية وفريق الدراجات الهوائية لنادي بني جمرة الثقافي والرياضي ومركز سنيها المخصص للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة التابع لجمعية النساء الهنديات وجمعية CFA البحرين ومنتدى العلوم الهندي البحريني.

الاستعراض المالي

الأداء المالي

لقد بلغ صافي ربح بنك الإثمار ١٤,١٤ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقارنةً بصافي ربح بلغ ٦,٢٤ مليون دينار بحريني للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وكان صافي الربح الخاص بمساهمي البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قد بلغ ١,٤١ مليون دينار بحريني مقارنةً بصافي ربح بلغ ١,٥٨ مليون دينار بحريني للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

وتظهر النتائج المالية لبنك الإثمار استمرار تسجيل أرباح ودخل مستقر لهذه الفترة. وخلال العام، سجل البنك دخل تشغيلي بلغ ٨٣,٨٢ مليون دينار بحريني مقابل ٨٩,٢ مليون دينار بحريني للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. كما سجل البنك إجمالي إيرادات قبل خصم المخصصات والضرائب الخارجية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغ ١٣,٧ مليون دينار بحريني مقابل ١٩,٠ مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

وخلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، أصبح صندوق دلمونيا للتطوير ١ تابعاً لبنك الإثمار بعد ارتفاع حصة البنك في شركة الصندوق بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة. وبناءً على ذلك، تم تحقيق ربح وقدره ١٩,٢ مليون دينار بحريني من صفقة شراء ناتجة عن إعادة تقييم مشروع تطوير عقاري.

الوضع المالي

بلغ إجمالي الأصول ٣,١٣ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، أي انخفض بنسبة ٣,٥ في المائة، مقابل ٣,٢٤ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

وقد بلغت محفظة المرابحة والتمويلات الأخرى ٢,٠٣ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، أي انخفضت بنسبة ٢,٦ في المائة مقابل ٢,٠٨ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وكان رصيد حسابات الاستثمارات المطلقة قد بلغ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، أي انخفض بنسبة ٦,٦ في المائة مقابل ١,٠٦ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ نتيجة لظروف السوق.

وقد بلغ إجمالي حقوق الملكية ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أي انخفض بنسبة ٤٤,٨ في المائة مقابل ١٥٤,٦٠ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية (FAS 30) وتأثير أسعار صرف العملات نتيجة انخفاض قيمة الروبية الباكستانية خلال العام على حقوق المساهمين.

الشركات الرئيسية التابعة

أعضاء مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

الشركات الرئيسية التابعة

بنك فيصل المحدود

يُمثّل بنك فيصل المحدود أحد أبرز مصارف التجزئة في باكستان وأسرعها نمواً.

ويزاول البنك أعماله، بما في ذلك كياناته السابقة، منذ ثلاثة عقود، وأسهمه مدرجة في سوق الأوراق المالية في باكستان. ويعمل بنك فيصل المحدود بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد والأنشطة المصرفية التجارية، كما يسعى باستمرار إلى تقديم خدمات عالية الجودة تلبّي كافة الاحتياجات المالية لعملائه. كذلك تم تحويل فروعه إلى مراكز متطورة لبيع المنتجات المتعددة، والتي تتيح للعملاء مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتنوّعة. كما يركّز البنك بشكل كبير على تحقيق التكافؤ والتآزر بين وحدات أعماله المختلفة ليضمن لعملائه أعلى مستوى من القيمة وأفضل الحلول الشاملة. ويمتلك بنك الإثمار ٦٦,٥٧ في المائة من بنك فيصل المحدود.

ولدى بنك فيصل المحدود ٤٥٥ فرعاً موزعين على ١٣٠ مدينة في جميع أنحاء باكستان. ولدى البنك عملاء من كبرى الشركات والمؤسسات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة والأفراد. ويعمل بنك فيصل المحدود على زيادة انتشار شبكة فروعه لتسهيل وصول العملاء إليه ولتوفير الخدمات المصرفية للعملاء أينما كانوا. ويعمل البنك على تعزيز أنظمة التكنولوجيا لديه لخدمة العملاء وخفض تكلفة الأعمال. وقد قام بنك فيصل المحدود بإطلاق بطاقة إلكترونية تسمح للعملاء بالشراء عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم وبشكل آمن.

ومع زيادة معدلات أسعار الفائدة محلياً ومجموعة الودائع الجيدة ومحفظة القروض المتنوعة، فمن المتوقع أن يحافظ البنك على مسار نموه.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قد بلغا ٥٨٥,١ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١,٦ مليار دينار بحريني) و٣٩ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١٠٥ مليون دينار بحريني) على التوالي.

إن الاستثمار في الروبية الباكستانية يعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. وكانت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قد بلغت ٣١,٧ مليون دينار بحريني (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين).

صندوق دلمونيا للتطوير ١

صندوق دلمونيا للتطوير ١ (الصندوق) هو شراكة محدودة معفاة أُنشأ وسُجل بموجب قانون جزر كايمان. إن الشريك العام في هذه الشراكة هو شركة إثمار — دلمونيا العامة للشركاء المحدودة. وقد تم إنشاء الصندوق لشراء ٦٥٠ ألف متر مربع من الأراضي داخل مشروع الجزيرة الصحية — مشروع دلمونيا في البحرين، لتطوير البنية التحتية وبيع هذه الأراضي مجزئة.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قد بلغا ٦٣ مليون دينار بحريني و٥١ مليون دينار بحريني على التوالي.

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

لدى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو خبرة عملية تربو على ٣٠ عاماً تشمل مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإدارة التنفيذية والهندسة المعمارية والهندسة.

وهو رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست ورئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة وبنك فيصل الإسلامي (السودان) وبنك فيصل الإسلامي (مصر). بالإضافة إلى ذلك، فإن صاحب السمو الملكي الأمير عمرو هو أيضاً مؤسس وعضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر للاستشارات والتصاميم (جدة) ورئيس مجلس إدارة شركة الدليل لنظم المعلومات (التي يوجد مقرها في جدة ولها شركات شقيقة في كل من تونس والسودان وباكستان) وشركة الوادي للتجارة المحدودة (جدة) ومؤسسة عمرو للتسويق والتجارة. وهو أيضاً زميل في الجمعية السعودية للبناء وتطوير المدن ونظافة البيئة وعضو في الهيئة السعودية للمهندسين. ويحمل صاحب السمو الملكي الأمير عمرو شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الشيخ زامل عبد الله الزامل

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

الشيخ زامل عبد الله الزامل رجل أعمال معروف في المملكة العربية السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ولديه خبرة عملية تزيد عن ٣٧ عاماً في إدارة الأنشطة التجارية في قطاعات مختلفة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. كما أنه أيضاً النائب التنفيذي لرئيس مجموعة الزامل القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة الزامل للخدمات البحرية وشركة الزامل للصيانة والتشغيل المحدودة. وهو يمثل العديد من المؤسسات مثل غرفة التجارة والشركات الصناعية والبنوك وذلك بصفته عضو مجلس إدارة. وقد تلقى الشيخ الزامل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحمل شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة جنوب كاليفورنيا وشهادة الماجستير في التخصص نفسه من جامعة ويست فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الحميد محمد أبو موسى

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يمتلك السيد أبو موسى خبرة عملية تزيد على ٤٩ عاماً في القطاع المصرفي، وهو عضو مجلس إدارة الإثمار القابضة وعضو في مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست.

يشغل السيد أبو موسى منصب محافظ بنك فيصل الإسلامي بجمهورية مصر العربية، والذي انضم إليه في العام ١٩٧٩. وقبلها كان يعمل لدى البنك المركزي المصري لمدة ١٦ عاماً. وهو عضو في الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين (مصر)، وهو أيضاً رئيس مجلس الأعمال المصري - السعودي. ويحمل السيد أبو موسى درجة البكالوريوس في المحاسبة والدبلوم في المالية من جامعة القاهرة علاوة على الدبلوم العالي في الاقتصاد من جامعة لويجي بوكوني في ميلانو بإيطاليا.

محمد عبد الرحمن بوجيري

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

لدى السيد محمد بوجيري خبرة تزيد على ٤٩ عاماً في المحاسبة والأعمال المصرفية التجارية والخارجية. وقد كان السيد بوجيري رئيساً تنفيذياً في بنك الإثمار من ١٢ يوليو ٢٠١٠ حتى ٣١ أغسطس ٢٠١٣، وهو عضو في مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٠.

يشغل السيد بوجيري منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دار المال الإسلامي ترست، وهو كذلك عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وآي بي كابيتال. وسابقاً، شغل منصب المدير العام للمكاتب الخاصة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود في المملكة العربية السعودية ومنصب نائب الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين الشامل.

كما يشغل السيد بوجيري منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الشارقة) المحدودة، وهو عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (جزر الباهاما) المحدودة. كذلك فإن السيد بوجيري يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في كل من دار المال الإسلامي (جيرسي) المحدودة، وإم إف إيه آي (جيرسي) المحدودة، وكانتارا إس.إيه. (سويسرا)، وشركة فيصل فايننس ماروك إس. إيه.، ومكتب فيصل الخاص، وشركة دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية، وشركة الإثمار للتطوير، وشركة نسيج (الرباط) .

والسيد بوجيري هو أيضاً عضو في مجلس إدارة كل من شركة فيصل باهاما المحدودة، وكريسينت العالمية المحدودة (برمودا)، وشركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول (السعودية)، ومجموعة أوفر لاند كابيتال بالولايات المتحدة الأمريكية، وكريسينت العالمية المحدودة، ودار المال الإسلامي إن في، وفيصل فايننس لوكسمبرغ وشامل فايننس لوكسمبرغ.

وقد درس السيد بوجيري المحاسبة والرياضيات والاقتصاد في جامعة بوليتكنك الخليج بالبحرين.

مجلس الإدارة (تتمة)

نبيل خالد كانو - استقال في ٧ يناير ٢٠١٩

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يمتلك السيد كانو خبرة في الأعمال التجارية والإدارة تمتد لأكثر من ١٩ عاماً، وقد كان عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة قبل استقالته بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٩.

يتولى السيد نبيل كانو منصب مدير العلاقات العامة والتسويق لمجموعة يوسف بن أحمد كانو وهو أيضاً عضو مجلس إدارة مجموعة يوسف بن أحمد كانو بالمملكة العربية السعودية وعضو مجلس إدارة مجموعة يوسف بن أحمد كانو بالبحرين وعضو مجلس إدارة شركة كانو للسفريات في المملكة المتحدة وفرنسا وعضو مجلس إدارة شركة كانو والشبراوي المتحدة في مصر. ويحمل السيد كانو شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت إدواردز في مدينة أوستن بولاية تكساس الأمريكية.

عبد الإله إبراهيم القاسمي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يمتلك السيد القاسمي خبرة تزيد على ٣٤ عاماً في الأعمال الإدارية المتنوعة. وهو عضو مجلس إدارة الإثمار القابضة وشركة آي بي كابيتال.

وقد شغل السيد القاسمي سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لتمكين (صندوق العمل)، حيث استقال من هذا المنصب في مايو ٢٠١٠ وكان نائب الرئيس التنفيذي لمشروع صندوق العمل في مجلس التنمية الاقتصادية والوكيل المساعد لشؤون التدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدير قسم الهندسة والصيانة في وزارة الصحة. وقد شغل أيضاً منصب رئيس لجنة إطار المؤهلات البحرينية واللجنة التنظيمية لمعرض المهن، وقد كان عضواً في جمعية المهندسين البحرينية وجمعية حماية المستهلك البحرينية. وهو حالياً عضو في مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي القابضة وشركة نسيج وبنك فيصل المحدود (باكستان) وشركة سوليدرتي السعودية للتكافل (المملكة العربية السعودية). وهو أيضاً عضو في مجلس أمناء مدرسة لؤلؤة الخليج العربي. ويحمل السيد القاسمي شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من كلية كوين ماري، جامعة لندن في المملكة المتحدة وشهادة الماجستير في تخطيط المرافق الصحية من جامعة نورث لندن بالمملكة المتحدة وحاصل كذلك على الدبلوم في إدارة الرعاية الصحية من الكلية الملكية الأيرلندية للجراحين في البحرين.

عمر عبدي علي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يتمتع السيد علي بخبرة تزيد على ٤٩ عاماً في القطاع المالي والإدارة العامة للتطوير وكذلك في القطاع التجاري والخدمات المصرفية الاستثمارية في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. إن السيد علي هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة كوادرون للاستثمارات المحدودة (السودان) والاستثمارات العقارية المتكاملة (المملكة المتحدة وتنزانيا). وفي السابق، عمل السيد علي في دار المال الإسلامي ترست حيث كان الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات من العام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، وقبل ذلك كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية ونائب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي من العام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦. وقبلها كان مدير الشؤون المالية والمدير المالي في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (السودان). كما عمل السيد علي في البنك الأفريقي للتنمية لمدة عشر سنوات وكان آخر منصب تقلده هناك هو المدير المالي للبنك. وعمل أيضاً في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار والزراعة حيث شغل أيضاً منصب المدير المالي. وقد عمل في هاتين المؤسستين لمدة ٧ سنوات. إن السيد علي هو محاسب معتمد من كلية التجارة بجامعة ليدز في المملكة المتحدة وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

الدكتورة أماني خالد بورسلي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١ نوفمبر ٢٠١٦

تمتلك الدكتورة بورسلي، التي شغلت سابقاً منصبي وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، ما يقارب ٣١ عاماً من الخبرة في مجال الاستشارات والتدريب والقطاع المصرفي.

وتشغل الدكتورة بورسلي منصب عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وشركة آي بي كابيتال.

وتعمل الدكتورة بورسلي حالياً بروفيسور في قسم التمويل بجامعة الكويت في كلية العلوم الإدارية ولها العديد من الأبحاث والتقارير المنشورة في مجال أنظمة أسواق المال والحوكمة المؤسساتية والتخطيط الاستراتيجي. كما أن الدكتورة بورسلي هي عضو في مجلس أمناء جمعية الشفافية الكويتية لجائزة مكافحة الفساد للقطاع العام بدولة الكويت، وقد حصلت الدكتورة هذا العام على جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي المقدمة من بنك الكويت المركزي كما حصلت سابقاً على جائزة الشرق الأوسط للتميز في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد لمساهماتها في تطوير نظام أسواق المال وقوانينه في دولة الكويت. وهي مؤسس جائزة التميز في الحوكمة لدول مجلس التعاون ٢٠١٤-٢٠١٦. وقبل تقلّدها المناصب الوزارية، كانت الدكتورة بورسلي رئيس مجلس إدارة ومؤسس شركة كابيتال ستاندردز للتصنيف الائتماني، أول وكالة مستقلة للتصنيف الائتماني في الكويت وذلك من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١١، وقد كانت أيضاً عضو مجلس إدارة بنك برقان في الكويت من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، كما ترأست مشروع هيئة أسواق المال من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠٠٧. والدكتورة بورسلي، التي لها العديد من المقالات في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، بدأت العمل في القطاع المصرفي ببنك الكويت الوطني في العام ١٩٨٧ وفي مجال التدريس بجامعة الكويت في العام ١٩٨٨. وتحمل الدكتورة بورسلي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة الكويت، وشهادة ماجستير الأعمال المصرفية من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدكتوراه في التمويل من جامعة جنوب إلينوي في كاربوندیل بالولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الشكور حسين تهلك

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

لدى السيد تهلك خبرة عملية تزيد عن ٣٧ عاماً في القطاعين العام والخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. ويشغل السيد تهلك الآن منصب المستشار الخاص لمعالي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة وسفيراً لإكسبو ٢٠٢٠، إثر تقاعده من وظيفته المصرفية كنائب رئيس تنفيذي أول لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بعد عملية الدمج بين بنك دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي خلال العام ٢٠٠٧، وهو حالياً عضو بمجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في بيروت. وقد تقلد السيد تهلك عدة مناصب إدارية ومصرفية من بينها رئيس مجلس إدارة كل من الوطني الإسلامي وبيت أبوظبي للاستثمار وعضو في مجلس إدارات كل من المصرف الصناعي في الإمارات وبنك دبي الوطني للأوراق المالية وبنك الإمارات دبي الوطني الاستثماري واتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة. وقد قام بتوطيد العلاقات المصرفية أثناء عمله في البنك مع كافة الهيئات الرسمية والجهات الحكومية، تاركاً بصماته في رفع الكفاءة الإدارية والمهنية للعاملين في القطاع المصرفي في الإمارات. كما لعب دوراً مهماً في تطوير النظام المصرفي والمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مشاركاته المستمرة مع أكثر من لجنة تابعة للمصرف المركزي وللنظام المالي، وكذلك من خلال عضويته في أكثر من مجلس استشاري تابع للجامعات والكليات للنظر في احتياجات الأسواق المحلية وتطوير النظام المصرفي في الإمارات. وقبيل انخراطه في القطاع المصرفي كان دبلوماسياً في وزارة الخارجية الإماراتية، حيث كان يشغل منصب رئيس المنظمات الدولية في الإدارة العامة للشؤون السياسية. وأثناء عمله في السلك الدبلوماسي والقنصلي، انضم إلى العديد من الوفود الرسمية لحضور لقاءات واجتماعات في المحافل الدولية. كما شارك في عدة مؤتمرات إقليمية ودولية وانتدب لفترات قصيرة للعمل إلى جانب المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي

عضو غير تنفيذي

تم تعيينه في ١٦ أكتوبر ٢٠١٧

لدى الشيخ الخريجي خبرة عملية تزيد على ٤١ عاماً في الأعمال المصرفية والإدارية المتنوعة.

وهو عضو مجلس الإدارة في الإثمار القابضة. ويشغل الشيخ الخريجي حالياً رئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات في المملكة العربية السعودية منها شركة مجموعة الخريجي القابضة وشركة هل الدولية وشركة أبناء عبدالله الخريجي العقارية المحدودة. ولدى الشيخ الخريجي عضوية في مجلس المشرفين بمجموعة دار المال الإسلامي ترست ومجلس إدارة شركة أسمنت ينبع (المملكة العربية السعودية) ومجلس إدارة شركة ورلدكير العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية). وعضو المجلس الفخري لجامعة دار الحكمة في جدة وعضو مجلس إدارة مؤسسة بيان للتعليم. وقد كان الشيخ الخريجي في السابق رئيس مجلس إدارة بنك فيصل للاستثمار (البحرين). ويحمل الشيخ الخريجي شهادة ليسانس حقوق من جامعة القاهرة في مصر، وهو حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة التغير من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدبلوم في إدارة التسويق من المعهد العالمي للتسويق كمبردج بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلهام إبراهيم عبدالله حسن

عضو غير تنفيذي

تم تعيينها في ٢٨ مارس ٢٠١٨

إن السيدة حسن، والتي لديها أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة المتنوعة في مجال الخدمات التمويلية، هي عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وآي بي كابيتال، وهي رئيسة مجلس إدارة مركز تأهيل للرعاية الصحية ومستشار لاستراتيجية الأعمال والشركة، بالإضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة كل من ممتلكات ومجموعة سوليدرتي القابضة — البحرين وشركة بي إن بي باريبا للاستثمار — المملكة العربية السعودية. وهي سيدة أعمال رائدة في مملكة البحرين، حيث كانت أول سيدة تتولى منصب شريك في برايس ووتر هاوس كوبرز في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم التصويت لها كواحدة من أكثر السيدات تأثيراً في الشرق الأوسط من مجلة فوربس وحصلت على جائزة يوروموني لخدمات الضمان الإسلامي الاستشارية. وقد كانت السيدة حسن سابقاً عضو مجلس إدارة في كل من مجلس التنمية الاقتصادية البحرين وتمكين وبنك البحرين والكويت وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) وجامعة البحرين وكل من لجنة تمكين المرأة اقتصادياً في المجلس الأعلى للمرأة ولجنة التخطيط والمتابعة في جمعية سيدات الأعمال البحرينية. كما شغلت السيدة حسن منصب الشريك المسئول عن البحرين في برايس ووتر هاوس كوبرز حتى يونيو ٢٠١٠ وكانت مدير الخدمات المالية في برايس ووتر هاوس كوبرز بالشرق الأوسط حتى يونيو ٢٠٠٧. وقد عملت السيدة حسن مع المؤسسات الإسلامية بصورة رئيسية منذ أن التحقت ببرايس ووتر هاوس كوبرز في بداية الثمانينات. إن السيدة حسن حصلت على مؤهل محاسب قانوني معتمد في عام ١٩٨٦ وهي عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.

هيئة الرقابة الشرعية

سماحة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

رئيس الهيئة

تم تعيينه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يعد الشيخ المنيع أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم.

إن الشيخ المنيع هو رئيس هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة و آي بي كابيتال.

كما أنه عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وهو أيضاً عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ورئيس وعضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الشيخ المنيع، وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي، حاصل على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية، وألف عدة كتب منها "النقود الورقية: الحقيقة والتاريخ والواقع"، و "بحوث اقتصادية" و "نافذة على المجتمع" وغيرها.

فضيلة الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو

تم تعيينه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يُعدّ الشيخ يعقوبي أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم، كما أنه رجل أعمال ناجح من مملكة البحرين.

إن الشيخ يعقوبي هو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة و آي بي كابيتال.

كما أنه عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي، ويتولى الشيخ يعقوبي رئاسة أو عضوية هيئات الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق الاستثمارية والبنوك الدولية في دول الخليج العربي والوطن العربي والعالم.

وفي العام ٢٠٠٧، منح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشيخ يعقوبي وسام الكفاءة تقديراً لخدماته داخل مملكة البحرين وخارجها. كما حصل الشيخ يعقوبي أيضاً على جائزة الابتكار في الرقابة الشرعية من مجلة يورو موني، فضلاً عن جائزة الأعمال لمصرفية الإسلامية الماليزية، وغيرها من الجوائز.

ويحمل الشيخ يعقوبي العديد من الشهادات الأكاديمية والتقديرية والشهادات الفخرية، وله عدد كبير من المؤلفات والتحقيقات المطبوعة.

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور

عضو

تم تعيينه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يعدّ الشيخ آل عصفور أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتدّ برأيهم في مملكة البحرين.

إن الشيخ آل عصفور هو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة و آي بي كابيتال.

وبالإضافة إلى عضويته في هيئة الرقابة الشرعية التابعة لبنك الإثمار، فهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي والعديد من هيئات الرقابة الشرعية في مملكة البحرين وخارجها، كما عمل قاضياً في محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الجعفرية).

إن الشيخ آل عصفور هو رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية، وهو عضو في تطوير المناهج الدراسية في المعهد الديني الجعفري، وهو أيضاً عضو في هيئة الرقابة الشرعية للوكالة الدولية للتصنيف الإسلامي التابعة للبنك الإسلامي للتنمية. وهو خريج الحوزة الإسلامية في مدينة قم في إيران. وقد ألّف أكثر من ٦٠ كتاباً عن الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ أسامة محمد سعد بحر

عضو

تم تعيينه في ١ نوفمبر ٢٠١٦

يُعدّ الشيخ بحر أحد علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتدّ برأيهم من مملكة البحرين.

إن الشيخ بحر هو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة و آي بي كابيتال.

وهو حالياً عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك الطاقة الأول (البحرين)، كما يتولى عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق والمحافظ الاستثمارية في البحرين وخارجها.

ويحمل الشيخ بحر درجة الماجستير من جامعة الإمام الأوزاعي في لبنان، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الأمير عبد القادر الجزائري في الدراسات الإسلامية في الجزائر.

وللشيخ بحر العديد من المؤلفات المطبوعة في مجال البنوك الإسلامية وشؤون المجتمع، كما أن له العديد من اللقاءات والمشاركات الإذاعية والتلفزيونية والمقالات الصحفية.

الإدارة التنفيذية

أحمد عبدالرحيم

الرئيس التنفيذي

المؤهّلات والخبرات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غلامورغان، ويلز، المملكة المتحدة (١٩٩٩).
- زميل في معهد المحاسبين الماليين، لندن، المملكة المتحدة (١٩٩٥) والمعهد العام للمحاسبين، أستراليا (٢٠١٤).
- ٤١ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٦.

عبد الحكيم خليل المطوع

نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية

المؤهّلات والخبرات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (١٩٩١).
- درجة الدبلوم العالي في الإدارة، جامعة البحرين (١٩٩٠).
- بكالوريوس في الهندسة من جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١).
- ٣٧ عاماً من الخبرة، من ضمنها ١٦ عاماً في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٣.

رافيندرا أنانت كوت

نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة

المؤهّلات والخبرات:

- زميل المعهد القانوني للمحاسبين في الهند (١٩٩٦).
- بكالوريوس في التجارة (المحاسبة المالية) من جامعة مومباي، الهند (١٩٨٣).
- ٣٣ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

محمد حسن جناحي

مساعد المدير العام، الأعمال المصرفية للأفراد

المؤهّلات والخبرات:

- دبلوم متقدّم في الصيرفة والمالية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٩٨).
- ٣٤ عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٢.

يوسف عبد الله الخان

مساعد المدير العام، رئيس تقنية المعلومات والشؤون الإدارية

المؤهّلات والخبرات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أما الدولية في البحرين (٢٠٠٥).
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (١٩٨٩).
- ٣٠ عاماً من الخبرة العملية.
- انضم إلى المجموعة عام ١٩٨٩.

عبد الله عبد العزيز علي طالب

مساعد المدير العام، رئيس الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والخزينة

المؤهّلات والخبرات:

- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة المملكة (٢٠٠٩).
- دبلوم متقدّم في الصيرفة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (٢٠٠٥).
- ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٤.

رافد أحمد المناعي

رئيس الأعمال المصرفية الخاصة

المؤهّلات والخبرات:

- ماجستير في التجارة في الأنظمة المعلوماتية من جامعة كوينزلاند (٢٠٠٠).
- بكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة البحرين (١٩٩٨).
- ١٨ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

أيوب يوسف العوضي

رئيس إدارة الأصول

المؤهّلات والخبرات:

- شهادة محلّل مالي معتمد من معهد المحلّلين الماليين القانونيين (CFA)، (٢٠١٤).
- شهادة محترف إدارة المشاريع، معهد إدارة المشاريع (٢٠١٢).
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد، المملكة المتحدة (٢٠٠٨).
- بكالوريوس في شبكات الحواسيب من جامعة نابير، إدنبرة (٢٠٠١).
- ٨ أعوام من الخبرة في مجال إدارة الأصول.
- ٨ أعوام من الخبرة في مجال تقنية المعلومات.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

ثاقب محمود مصطفى

رئيس الرقابة المالية

المؤهّلات والخبرات:

- الشهادة الدولية في المخاطر والأنظمة المصرفية (ICBRR)، (٢٠١١).
- عضو في المعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، (٢٠١٠).
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٩).
- زميل عضو في الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA)، (٢٠٠٣).
- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي في باكستان (١٩٩٩).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

بالو ترافلاندر رامامورثي

رئيس الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، ومسؤول الالتزام

المؤهّلات والخبرات:

- شهادة الدبلوم الدولية في الالتزام (ICA-IDC)، معهد الالتزام الدولي وجامعة مانشستر (٢٠١٤)
- شهادة معتمدة في إدارة تكنولوجيا المعلومات (CGEIT)، جمعية مراقبة وتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٨)
- شهادة مدقق معتمد لنظم المعلومات، جمعية مراقبة وتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١)
- شهادة ماجستير في التجارة، جامعة مادوراي كاماراج - الهند (١٩٩٦)
- زميل معتمد للمعهد الهندي للمصرفيين، معهد المصرفيين (١٩٨٦)
- ٣٥ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٨

خليل إبراهيم العصفور

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

المؤهّلات والخبرات:

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- زميل الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (FCCA)، المملكة المتحدة (٢٠٠٥).
- شهادة مساعد مدير إدارة المخاطر (APRM) من الجمعية الدولية لمديري إدارة المخاطر (PRMIA)، (٢٠١٢).
- زميل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، المملكة المتحدة (٢٠١٢).
- شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) من معهد المدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة (٢٠١٨).
- ١٧ عاماً من الخبرة في الخدمات المصرفية والمالية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٦.

دانة عقيل رئيس

رئيس إدارة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة

المؤهّلات والخبرات:

- تم اعتمادها كمحام في المحاكم العليا في إنجلترا وويلز (٢٠١٠).
- الدبلوم العالي في الممارسة القانونية، المملكة المتحدة (٢٠٠٤).
- بكالوريوس في القانون من المملكة المتحدة (٢٠٠٣).
- ١٣ عاماً من الخبرة في المجال القانوني.
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠٠٦.

فاطمة عبدالله بودهيش

رئيس إدارة المخاطر

المؤهلات والخبرات:

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (٢٠٠٧)
- شهادة محاسب قانوني معتمد، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٢)
- شهادة في قيادة الإدارة التنفيذية، كلية داردن للدراسات العليا في إدارة الأعمال، جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١)
- بكالوريوس المحاسبة من جامعة البحرين (٢٠٠٠)
- ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠١٨

تيمور رؤوف جورج

رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية

المؤهّلات والخبرات:

- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- ٢١ عاماً من الخبرة في العلاقات العامة والاتصالات المؤسسية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٨.

عبد الله عبد العزيز العباسي

رئيس تطوير وإدارة المنتجات

المؤهّلات والخبرات:

- دبلوم متقدّم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (٢٠١٧).
- الدبلوم المشارك في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (٢٠٠٢).
- ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

الشيخ عادل أحمد المرزوقي

مسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة

المؤهّلات والخبرات:

- ماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، لبنان (٢٠٠٤).
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، لبنان (١٩٩٧).
- ١٨ عاماً من الخبرة في الشريعة الإسلامية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٩.

إيناس محمد رحيمي

رئيس إدارة الموارد البشرية

المؤهّلات والخبرات:

- الشهادة التخصّصية في شؤون الموظفين من المعهد الدولي المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD)، (٢٠١٠).
- ماجستير إدارة المشاريع من جامعة أما الدولية (٢٠٠٦).
- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- ١٣ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠٠٥.

مرتضى علي

رئيس الشؤون الإدارية

المؤهّلات والخبرات:

- بكالوريوس الهندسة في هندسة خدمات المباني من جامعة نورثمبريا (٢٠١٠)
- ٨ أعوام من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٩

الحوكمة المؤسّساتية

الحوكمة المؤسّساتية

يلتزم بنك الإثمار بمتطلّبات فصلي "الضوابط الرقابية عالية المستوى" و"الإفصاحات العامة" من مجلّد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسساتية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية لبورصة البحرين وبورصة الكويت وسوق دبي المالي.

وتمثّل سياسة الحوكمة المؤسساتية لبنك الإثمار دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات أصحاب المصلحة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة بنك الإثمار تقوم على معاملة المساهمين بشكل يتفّق مع القوانين المنظّمة والقواعد الإرشادية والرقابية. والهدف الأول لبنك الإثمار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الحالية والمستقبلية وبذلك يتم تحقيق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. ويلتزم البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة.

يلتزم بنك الإثمار بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسساتية من خلال تبنّيه للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمّل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسساتية على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في سبيل إدارة البنك وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلّى بالمسؤولية وضمان النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميّز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالمصلحة المشروعة لأصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، يضفي ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي، الملزم لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، أهمية إضافية على التطبيق العملي للسياسات المقرّرة.

مبدأ "الالتزام أو التفسير"

إن اشتراطات مجلّد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنصّ على وجوب التزام البنك بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامه في التقرير السنوي. وفي إطار التزامه بأحكام مصرف البحرين المركزي، يودّ البنك توضيح التالي:

- رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر الجهة المسيطرة على البنك.
- بنك فيصل المحدود - إحدى الشركات التابعة لبنك الإثمار - تتبع اللوائح المحلية لبنك دولة باكستان (البنك المركزي)، والتي قد تختلف عن لوائح مصرف البحرين المركزي في بعض الجوانب، بما في ذلك متطلبات حوكمة الشريعة المطبقة على البنوك المدرجة في مملكة البحرين.

تطوّرات الأطر والأحكام التنظيمية

يحرص بنك الإثمار على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما يسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياته وإجراءاته استجابةً لتلك التغييرات التنظيمية. وقد قام مصرف البحرين المركزي بتغييرات جوهرية على فصل "الضوابط الرقابية عالية المستوى" هذا العام تضمنت توجيهات جديدة في إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

الإدارة

يُدار بنك الإثمار من قبل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، في حين تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

الهيكل التنظيمي

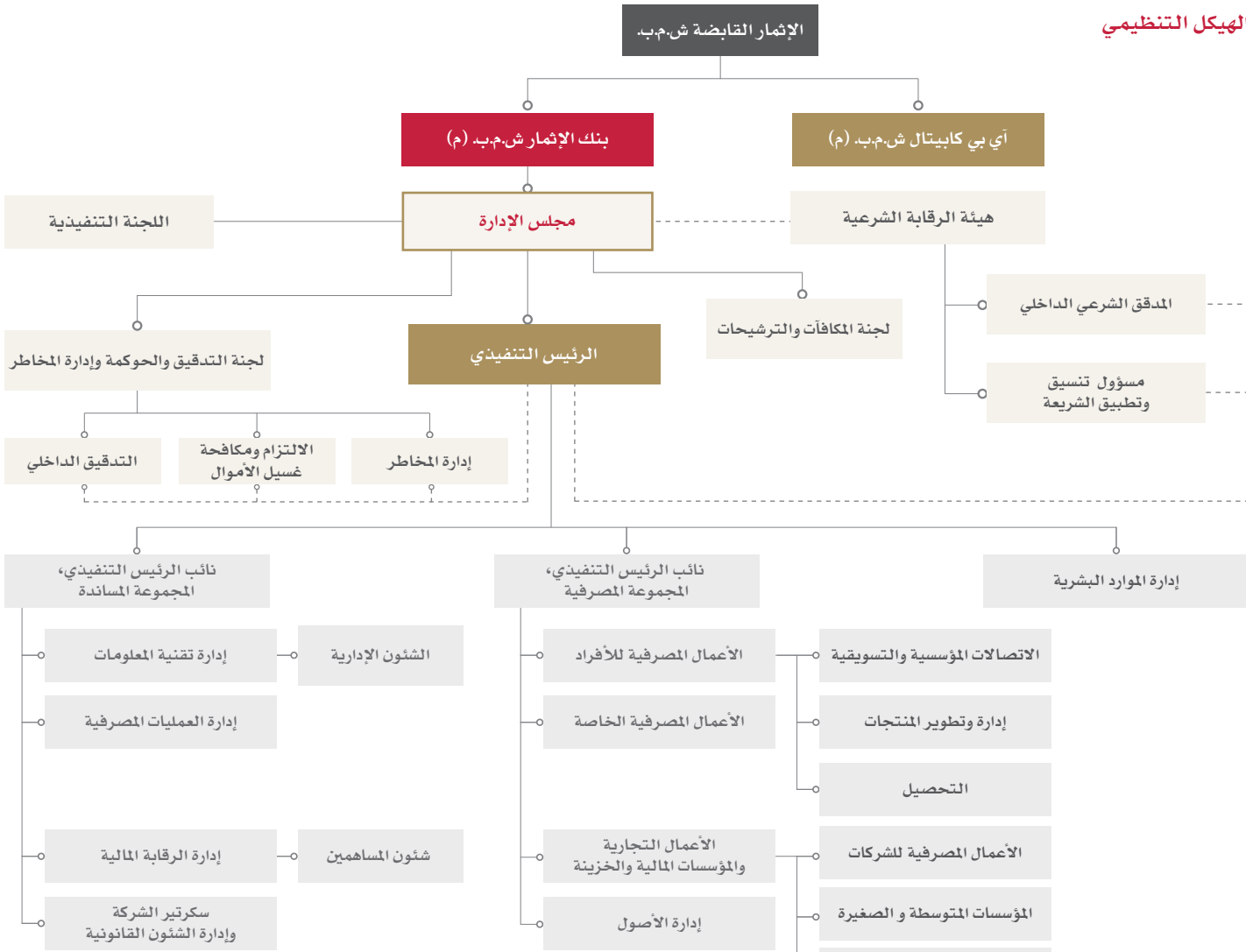

ملاحظات:

- يتولى نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة مسئوليات رئيس العميات المصرفية إلى أن يتم شغل المنصب بصورة دائمة
- يتولى رئيس الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والخزينة مسئوليات رئيس قسم الحسابات الخاصة إلى أن يتم شغل المنصب بصورة دائمة
- يتولى رئيس الأعمال المصرفية للأفراد مسئوليات رئيس قسم التحصيل إلى أن يتم شغل المنصب بصورة دائمة
- في الأمور المتعلقة بسكرتارية الشركة، فإن سكرتير الشركة يتبع رئيس مجلس الإدارة وإدارياً يتبع الرئيس التنفيذي.
- في الأمور المتعلقة بالاتصالات المؤسسية فإن رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية يتبع نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة. وفي الأمور المتعلقة بالاتصالات التسويقية فإن رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية يتبع رئيس الأعمال المصرفية للأفراد.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة بنك الإثمار من أحد عشر عضواً، خمسة منهم أعضاء مستقلين. تُحدد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ "عضو مجلس الإدارة المستقل"، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي. ويجري تقييم أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له وكل عضو مجلس إدارة بمفرده بانتظام فيما يخصّ الفاعلية والكفاءة والمشاركة.

ويدين مجلس الإدارة لبنك الإثمار ومساهميه بواجبات الامتثال وبذل العناية والولاء.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة).

وتتضمّن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، متابعة الأداء الكلّي لأعمال البنك واستراتيجياته؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي تفصح بدقة عن المركز المالي لبنك الإثمار؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسّفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولّى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف بنك الإثمار بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجتمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك ما يلي:

- الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن أداء بنك الإثمار؛
- وضع سياسات لتعزيز أداء بنك الإثمار، بما في ذلك ضمان سعي الإدارة نحو بناء الأعمال من خلال الابتكار والمبادرة واستخدام التقنيات المتطوّرة وطرح المنتجات الجديدة وتنمية رأس المال؛
- اختيار مسؤولي الإدارة وتعيينهم ومراقبتهم وتقييم أدائهم؛
- تعيين الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى وضع شروط توظيفهم؛
- مراجعة أداء الإدارة والتعويضات والمكافآت؛
- مراجعة هيكل الإدارة وخطة تَعاقُب الموظفين؛
- توجيه الإدارة وإرشادها؛
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتمل؛
- تحديد الخطوات اللازمة لحماية الوضع المالي لبنك الإثمار واستمراريته؛
- ضمان صحة البيانات المالية ونزاهتها، فضلاً عن التزامها بالقوانين المعمول بها؛
- ضمان الالتزام بأسمى معايير السلوك الأخلاقي والحوكمة المؤسساتية؛
- ضمان وجود تدابير وسياسات فعالة لإدارة المخاطر والالتزام بالأحكام التنظيمية؛
- مراقبة مدى فاعلية نظام الحوكمة والالتزام والرقابة الداخلية؛
- ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
- ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية للمساهمين؛
- ضمان المعاملة المنصفة للأقلية من المساهمين.

وقد تمّ تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانه.

لقد وضع مجلس الإدارة سياسة "السلطات التقديرية للأعمال" والتي أناطت بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية صلاحيات وتفويضات متفقاً عليها. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدودا معينة، بما في ذلك العلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي وسياسة الحوكمة المؤسساتية الخاصة ببنك الإثمار مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لبنك الإثمار.

وسيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي في ٢٠١٩.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

هيكل وتكوين مجلس الإدارة

يدار بنك الإثمار في أعلى مستوياته بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي لبنك الإثمار واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون منفردين ومجتمعين بواجبات ائتمانية محدّدة تجاه بنك الإثمار. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية لبنك الإثمار بوصفه كياناً مؤسسياً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء أكانوا مُعينين أم مُنتخبين.

وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه بنك الإثمار، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرّف وفق لوائح وسياسات بنك الإثمار من أجل دعم أهدافه. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرّف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقرّرة لبنك الإثمار.

واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة التي يبذلها أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بدّ أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرّف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة بنك الإثمار.

واجب الولاء

للوفاء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجتمعين، التصرّف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة بنك الإثمار وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية. ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات بنك الإثمار أو موجوداته لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرص الأعمال لتحقيق منافع شخصية.

ويقوم بنك الإثمار بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرّف بحسن نية.

وقد تم بيان الواجبات المشار إليها أعلاه بالتفصيل في سياسة الحوكمة المؤسساتية وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

لكل مساهم يمتلك نسبة ١٠ في المائة أو أكثر (مقربة إلى الأعلى لأقرب عدد صحيح) من الأسهم المكتتبة لرأس مال بنك الإثمار الحق في تعيين ممثل له في مجلس الإدارة، على أن يكون هناك ممثل واحد لكل ١٠ في المائة من الأسهم المملوكة. ومع ذلك، إذا مارس المساهم هذا الحق، فسوف يسقط حقه في التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية عن النسبة التي عيّن عضواً في مجلس الإدارة كممثل عنها.

وبناءً على ما سبق، على المساهمين انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري التراكمي، وهذا يعني أن كل مساهم لديه صوت واحد عن كل سهم مملوك له. ويحق للمساهم استخدام أسهمه للتصويت لعضو واحد، أو تقسيمها للتصويت لعدة أعضاء مجلس إدارة.

وتخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وسياسة الحوكمة المؤسساتية، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدّلة من وقت لآخر.

وتُراجع لجنة المكافآت والتعيينات تشكيل مجلس الإدارة وأداءه سنوياً. إن واجبات لجنة المكافآت والتعيينات فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينها على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وتحقيق أهدافها، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة.

وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالت عضو في مجلس الإدارة، يتعيّن على لجنة المكافآت والترشيحات أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو آخر على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

هذا، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

يقوم بنك الإثمار بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعينين أو المنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي. وبعد ذلك يقوم أعضاء من الإدارة التنفيذية بتقديم معلومات مفصّلة عن بنك الإثمار، تشمل التاريخ والهيكلة والشركات التابعة والمنتجات والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وبعدها يقوم رؤساء الإدارات المختلفة بتقديم معلومات حول الأدوار والوظائف داخل بنك الإثمار. كذلك ينظّم البنك دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإبقائهم على اطّلاع بآخر التطوّرات القانونية والتنظيمية والسوقية والتقنية وغيرها في قطاع الصيرفة.

مكافآت مجلس الإدارة

إن رسوم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لعام ٢٠١٨ بلغت ١٢٥،٥٤١ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٢٧،٨٠٣ دينار بحريني). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية فقد بلغت ٢٢،٦٢٠ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٢،٦٢٠ دينار بحريني)، في حين وصلت رسوم اجتماعاتهم لعام ٢٠١٨ إلى ٧،٩١٧ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٧،٩١٧).

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت أو المشاركة في النقاش. وتنص المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية إلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً. ومن واجب العضو المعني إبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من المشاركة في النقاش أو التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة هذه المادة يجعل العضو المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسئولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة. وينعكس هذا البند في النظام الأساسي لبنك الإثمار الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل بنك الإثمار دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكيد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تأثر مصلحة العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس على أن مخالفة هذه القيود سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من العضو المعني عن الأضرار التي لحقت ببنك الإثمار أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

استراتيجية المكافآت

إن فلسفة البنك الأساسية المتعلّقة بالسياسة العامة للأجور والمكافآت هي خلق مستوى منافس يسهم في جذب الموظفين المؤهلين وذوي الكفاءة والاحتفاظ بهم. وسترتكز سياسة المكافآت غير الثابتة على تعزيز الثقافة القائمة على تقييم الأداء ومن ثم توفير حالة من الانسجام بين مصالح الموظفين ومصالح المساهمين. وعليه فإن هذه العوامل ستدعم تحقيق غاياتنا من خلال موازنة المكافآت وربطها بالنتائج على الأمدين القصير والطويل من خلال الأداء المستدام. وقد صمّمت استراتيجيتنا لتتقاسم النجاح، ولتلائم حوافز موظفينا مع هيكلة نظام المخاطر ومخرجاته.

وتتضمّن المجموعة العامة للأجور والمزايا العوامل الأساسية التالية:

١. الراتب الأساسي؛

٢. المزايا والعلاوات؛

٣. مكافأة الأداء.

إن نظام الحوكمة القوي والفعّال يضمن أنّ البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت.

وتشرف لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة على جميع المسائل المتعلقة بالأجور والمزايا الخاصة بالموظفين وكافة الأمور المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وتأخذ السياسة المتعلقة بالمكافآت بعين الاعتبار دور كل موظف حيث تم وضع إرشادات تحدّد ما إذا كان الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية و/أو شخصاً معتمداً في وظائف الأعمال التجارية أو الرقابة أو الدعم. والشخص المعتمد هو الموظف الذي يتطلّب تعيينه موافقة الجهة التنظيمية نظراً لجسامة الدور الذي يؤدّيه في البنك. ويُعتبر الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية إذا كان يترأس إدارة ذات علاقة بالأعمال التجارية بالإضافة لأي فرد لديه تأثير جوهري على قرارات المخاطر بالبنك.

ومن أجل ضمان عملية التناسب بين ما ندفعه لموظفينا واستراتيجية أعمالنا، فإننا نقوم بتقييم أداء الأفراد مقارنة بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة الأمد والتي يتم إنجازها بما يتماشى مع نظامنا لإدارة الأداء.

كما يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار القيم الخاصة بالبنك ومعايير الالتزام والمخاطر وامتثال البنك قبل كل شيء للنزاهة، ولذلك فإن الحكم على الأداء في الإجمال ليس فقط ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهمّ من ذلك طرق تحقيقه، حيث ترى لجنة المكافآت والترشيحات أن هذا الأمر يسهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

سياسة المكافآت

تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات السوق وخطة العمل وتصوّرات المخاطر للبنك.

وتنطبق سياسات المكافآت الخاصة بالبنك فقط على شركاته التابعة الخاضعة لإشراف مصرف البحرين المركزي وفقاً للمجلّد الأول أو المجلّد الثاني من مجلّد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي. وفيما يتعلق بالشركات التابعة الأخرى وفروع البنك، ينبغي أن تضمن لجنة المكافآت والترشيحات، حسب الاقتضاء، أن هذه الكيانات تلتزم بالقوانين المحلية السارية على سياسات المكافآت الخاصة بها.

وخلال عام ٢٠١٨، لم يتم اللجوء إلى مشورة أي مستشارين خارجيين بشأن عمليات المكافآت.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

نظام الحوافز المرتبطة بأسهم الإثمار

يُحدَّد سعر الأسهم الصورية (حيث أن بنك الإثمار ليس مدرجاً) بأنه صافي قيمة الأصول المعدّلة وفقاً لآخر بيانات مالية مدقّقة للبنك.

توظيف أقارب الأفراد المعتمدين

تنصّ سياسة الموارد البشرية في بنك الإثمار على أنّ أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد الأفراد المعتمدين الحاليين ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

مكافآت الموظفين غير الثابتة

إن المكافآت السنوية غير الثابتة تَعتمد بشكل أساسي على تقييم الأداء وتتكوّن من مكافآت الأداء السنوية. وكجزء من المكافآت غير الثابتة للموظفين، يتم منح المكافآت السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحدّدة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبّق البنك نظاماً معتمداً وافق عليه مجلس الإدارة ويتميّز بالشفافية لربط نظام المكافآت غير الثابتة بالأداء الوظيفي. وتم تصميم النظام على أساس استيفاء الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي ستؤدي عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل توزيعها على الأعمال والموظفين بشكل فردي. وفي النظام المعتمد لتحديد المكافآت غير الثابتة، تهدف لجنة المكافآت والترشيحات إلى تحقيق التوازن بين توزيع الأرباح على المساهمين ومكافآت الأداء للموظفين.

وتتضمّن مقاييس الأداء الرئيسية مجموعة من التدابير على الأمدين القصير والطويل تشمل الربحية والملاءة والسيولة ومؤشرات النمو. وتقوم عملية إدارة الأداء بضمان توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على جميع وحدات الأعمال والموظفين.

وبالنسبة إلى تحديد المبلغ المخصص للمكافآت غير الثابتة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ومعايير الأداء النوعية الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد المكافآت من الأعلى إلى الأقل قيمة. ثم يتم تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدّلة بما في ذلك الاعتبارات المرتقبة.

ويتم اتّباع عملية محدّدة تتّسم بالشفافية من أجل تعديل المكافآت حسب نوعية الأرباح. والهدف من ذلك هو دفع مكافآت من الأرباح المحقّقة والمستدامة. وإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح بناء على تقدير لجنة المكافآت والترشيحات.

على الصعيد الفردي، سوف يعني الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية الرئيسية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

مكافآت الوظائف الرقابية

لا ينبغي أن يقوّض هيكل مكافآت مسؤولي الوظائف الرقابية من استقلاليتهم أو يتسبّب في حدوث أي تضارب في المصالح في أدوارهم الاستشارية للجنة المكافآت والترشيحات. كذلك تضمن لجنة المكافآت والترشيحات معالجة التضارب المتزايد في المصالح الناشئ عن المكافآت غير الثابتة للوظائف الرقابية استناداً إلى معايير الأداء على صعيد المؤسسة بأكملها.

ويتخّذ البنك جميع الخطوات المعقولة لضمان عدم وضع مسؤولي الوظائف الرقابية في موقف قد تصبح فيه عملية اتخاذ القرارات الخاصة به، أو إعطاء المشورة بشأن مسائل الرقابة المالية أو المخاطر خلال ذلك الموقف، مرتبطةً مباشرةً بزيادة مكافآتهم المستندة إلى الأداء، وذلك مثل الموافقة على معاملة.

وتُصمّم المكافآت غير الثابتة لمسؤولي الوظائف الرقابية على نحو يتجنّب حالات تضارب المصالح المتعلّقة بوحدات الأعمال التي يشرفون عليها، كما يتم أيضاً تقييمها وتحديدها على نحو مستقل.

نظام تقييم المخاطر

يكمن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر في الربط بين المكافآت غير الثابتة وحجم المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان أن سياسة المكافآت صمّمت حوافز مخفّضة للموظفين لاتخاذ مخاطر إضافية وغير ضرورية وهي تتناسب مع نتائج تقييم المخاطر وتقدّم مجموعة ملائمة من المكافآت التي تتناسب مع حجم المخاطر.

وتنظر لجنة المكافآت والترشيحات فيما إذا كانت سياسة المكافآت غير الثابتة تتماشى مع حجم المخاطر. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل أوان وإمكانية حدوثها غير مؤكدين.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويُجري البنك تقييماً للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. بالإضافة إلى ضمان ألّا يحد إجمالي المكافآت غير الثابتة من القدرة على تقوية رأس المال. ويتوقف مدى الحاجة إلى تعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال البنك وعملية تقييمه الداخلية لملاءة رأس المال.

ويراعي حجم ميزانية المكافآت غير الثابتة وتوزيعها جميع المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المُتّخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحمّلها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) توافق التوقيت مع إمكانية تحقيق العائدات المحتملة في المستقبل والمدمجة في الأرباح الحالية.

منهجيّات تعديل المخاطر

يستخدم نظام مواءمة المخاطر في البنك مزيجاً من الأسلوبين الكمّي والنوعي.

وفيما يلي نظام تعديل المخاطر الخاص بالبنك:

تدابير ومقاييس الأداء طويلة الأجل:

إن أحكام إعادة المكافآت أو استرجاع الأموال تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية استعادة / تعديل العناصر المنصوص عليها في خطة المكافآت المؤجلة أو، في بعض الحالات، استرداد التعويضات غير الثابتة التي تم تقديمها. والغرض من ذلك إتاحة استجابة مناسبة إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة قد ثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على الأمد الطويل. وتتضمّن جميع مكافآت التعويضات المؤجّلة أحكاماً تمكّن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير مادي سلبي على البنك خلال أداء العام.

إن أي قرار بشأن استعادة مكافآت الأفراد لا يمكن اتخاذه سوى عن طريق مجلس الإدارة فقط.

إن أحكام إعادة المكافآت أو تعديلها واسترجاع الأموال تتيح لمجلس الإدارة أن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية تعديل أو إلغاء العناصر الثابتة وغير الثابتة الممنوحة أو غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجّلة في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء السلوك المتعمّد أو الأخطاء الكبيرة أو الإهمال أو عدم كفاءة الموظف مما يتسبب في خسارة مادية أو أخطاء كبيرة في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تعريضها للمخاطر بسبب أداء الموظف، أو إهماله، أو سوء تصرفه أو عدم كفاءته خلال أداء العام.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق و / أو المساهمين فيما يتعلّق بالأداء المالي خلال أداء العام.

ويمكن استرجاع المكافآت إذا كانت عملية تعديل أو تسوية الجزء غير الممنوح من المكافأة ليست كافية نظراً لطبيعة المشكلة وحجمها.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

مكوّنات المكافأة غير الثابتة

تتضمّن المكافأة غير الثابتة المكوّنات الرئيسية التالية:

مبالغ نقدية مقدّمة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
مبالغ نقدية مؤجّلة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي خلال فترة استحقاق مدتها ٣ سنوات.
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	يمنح البنك نوعين من المكافآت غير النقدية حسب الأداء والمخاطر على المدى الطويل لتشجيع بقاء الموظفين: • حوافز مؤجلة قصيرة المدى - وهي حوافز يتم منحها على الأداء الحالي وتعتبر مستحقة ولكن دفعها للموظفين مؤجّل. وتتضمّن العلاوات السنوية المؤجّلة على هيئة أسهم صورية أو علاوات سنوية مؤجّلة مرتبطة بأداء الوحدات. ومدّة الحوافز المؤجّلة هي ثلاث سنوات. • المكافآت المستقبلية على الأداء - هي الحوافز التي يتم منحها حسب الأداء الوظيفي في المستقبل وشروط الخدمة ولا يكون الموظف قد استحقّها في الوقت الحالي. وتتضمّن أسهم خطة الحوافز طويلة المدى على هيئة أسهم صورية ومرتبطة بأداء الوحدات وتتضمّن مخاطر متوافقة بشكل أفضل مع الأعمال والأداء الفردي للموظفين.

التعويضات المؤجّلة (البحرين)

جميع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير تنفيذي أول أو منصباً أعلى يحصلون على مكافآت غير ثابتة مؤجّلة كما يلي:

عناصر المكافآت غير الثابتة	مساعد المدير العام فأعلى	مدير تنفيذي أول	فترة التأجيل	الاستبقاء	تعديل المكافآت غير المدفوعة	استرجاع المكافآت المدفوعة
مبالغ نقدية مقدّمة	٤٠٪	٧٠٪	فوراً	-	-	نعم
مبالغ نقدية مؤجّلة	-	٣٠٪	خلال سنتين	-	نعم	نعم
	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	٥٠٪	-	خلال ٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

الحد الأدنى لفترة الاستحقاق

إن الحدّ الأدنى لفترة الاستحقاق الخاصّة بأسهم العلاوات السنوية المؤجّلة يتم تحديده على أساس تناسبي على مدار فترة ثلاث سنوات بحدّ أدنى، أي أنه يتم منح ثلث المكافآت المؤجلة كل عام على أقصى تقدير. أما في ما يتعلق بالمكافآت المستقبلية على الأداء، يمكن للبنك منحها على مدار فترة أطول لتتوافق مع ظروف الأداء الأساسية، ومع ذلك تُطبق فترة ثلاث سنوات كحدّ أدنى.

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

مكافآت الموظفين (البحرين)

٢٠١٨

	عـدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع
						مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
		نقداً د.ب	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب	أسهم			د.ب
الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	٥	١،١٥٠،٥٦٢	-	٤٧٩،٧٩١	-	١٩٥،٦٠٤	-	٥٠،٤٣٧	٢٣٣،٧٥٠	-	-	٤٧٩،٧٩١
الرقابة والدعم	٩	١،٢٨٨،٩٤٩	-	٢٦٨،٢٤٦	-	١٢٢،٢٢٢	-	٣٥،٤٨٠	١٠٩،٢٥٠	-	-	٢٦٨،٢٤٦
الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفون آخرون	٢	١٦٩،٥٨٢	-	٣٣،٩٥٤	-	٢٣،٧٦٨	-	٨،٧٤٦		-	-	٣٣،٩٥٤
موظفون آخرون للعمليات في البحرين	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الفروع والشركات التابعة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٦	٢،٦٠٩،٠٩٣	-	٧٨١،٩٩١	-	٣٤١،٥٩٤	-	٩٤،٦٦٣	٣٤٣،٠٠٠	-	-	٧٨١،٩٩١

٢٠١٧

	عـدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع
						مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
		نقداً د.ب	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً د.ب	أسهم	نقداً د.ب	أسهم			د.ب
الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	٥	١،١٣٠،٨٢٣	-	٤٨٤،٣٥١	-	١٩٦،٠٠٦	-	٤٩،٩٤٥	٢٣٨،٤٠٠	-	-	٤٨٤،٣٥١
الأفراد المعتمدين في الرقابة والدعم	٨	١،٠٨٣،٢٩٠	-	٢٧٢،٠٥٥	-	١٢٣،٨٨٦	-	٣٧،٢٤٨	١١٠،٩٢١	-	-	٢٧٢،٠٥٥
الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفون آخرون	٣	٢٥٨،٧٣٠	-	٢٢،١٣٣	-	١٥،٤٩٣	-	٦،٦٤٠	-	-	-	٢٢،١٣٣
موظفون آخرون للعمليات في البحرين	غير مطبق	غير مطبق	-	-		-	-	-	-	-	-	-
موظفي الفروع والشركات التابعة	غير مطبق	غير مطبق	-	-		-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٦	٢،٤٧٢،٨٤٣	-	٧٧٨،٥٣٩	-	٣٣٥،٣٨٥	-	٩٣،٨٣٤	٣٤٩،٣٢١	-	-	٧٧٨،٥٣٩

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

المكافآت المؤجلة للعام الحالي (٢٠١٨)

	نقداً	أسهم		إجمالي
	دينار بحريني	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	١٤٥،٨٩٢	٤،١٤٩،٤٩٠	٦٥٠،٥٣٤	٧٩٦،٤٢٦
مكافآت استحقت خلال الفترة	٣٣٥،٣٨٥	-	-	٣٣٥،٣٨٥
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٨١،٣٧٥)	(١،٥٥٢،٥٨٣)	(٢٤٠،٦٥٠)	(٣٢٢،٠٢٥)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-	-
الرصيد الختامي	٣٩٩،٩٠٢	٢،٥٩٦،٩٠٧	٤٠٩،٨٨٤	٨٠٩،٧٨٦

المكافآت المؤجلة للعام الماضي (٢٠١٧)

	نقداً	أسهم		إجمالي
	دينار بحريني	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد المحوّل / المعدّل كجزء من عملية إعادة الهيكلة (ملاحظة ١)	٢١٠،٦٧٩	٧،٢٤٠،٧١٣	٧٤٤،٠٢٤	٩٥٤،٧٠٣
المدفوع / المصروف خلال الفترة قبل التحويل إلى الأسهم الصورية	-	(١،٢٠٩،٦٧٧)	(٩٣،٤٩٠)	(٩٣،٤٩٠)
تعديلات تحويل الأسهم إلى أسهم صورية	-	١،٨٨١،٥٤٦	-	-
الأسهم الصورية بعد التحويل	٢١٠،٦٧٩	٤،١٤٩،٤٩٠	٦٥٠،٥٣٤	٨٦١،٢١٣
الممنوح خلال الفترة	-	-	-	-
المدفوع / المصروف خلال الفترة	(٦٤،٧٨٧)	-	-	(٦٤،٧٨٧)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-
تعديلات أسهم العلاوات	-	-	-	-
الرصيد الختامي	١٤٥،٨٩٢	٤،١٤٩،٤٩٠	٦٥٠،٥٣٤	٧٩٦،٤٢٦

ملاحظات:

١. تم استكمال مدفوعات الأسهم المستحقة للمكونات المؤجلة عقب عملية إعادة الهيكلة.

٢. تم تعديل عدد الأسهم ليعكس الأسهم الصورية في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) عقب عملية إعادة الهيكلة.

لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية وأفضل الممارسات المرعيّة، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجان الفرعية التالية واعتماد مواثيق تحدّد الأمور المتعلّقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجان.

لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- الدكتورة أماني خالد بورسلي، رئيساً
- الشيخ زامل عبد الله الزامل، عضواً
- عبد الإله إبراهيم القاسمي، عضواً
- نبيل خالد محمد كانو، عضواً (استقال من مجلس الإدارة في ٧ يناير ٢٠١٩)
- الشيخ أسامة بحر، عضواً*

* الشيخ أسامة بحر وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية له حق التصويت على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة المؤسساتية فقط أو المتعلقة بالرقابة الشرعية.

تجتمع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة.

تعيَّن لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية وفعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدقّقين الخارجيّين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسساتية.

وتقوم لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، من بين أمور أخرى، بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، على النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحّدة والتطوّرات المتعلّقة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (حسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتّب عليها.

كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة، خاصةً (أ) مراقبة ورصد تطبيق إطار قوي في الالتزام من خلال العمل مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية و(ب) تقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة تستند على النتائج التي توصلت لها خلال ممارسة وظيفتها.

تتضمّن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحمّلها والسياسات التي تتمّ بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر يواجهها بنك الإثمار عند مزاولة الأنشطة.

وإلى ذلك، تقترح اللجنة وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر بما يتفق مع التوجيهات التنظيمية، والذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر والمطابقة ورفع تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة. كما تضمن اللجنة أن نظام إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال الخاص بالبنك يتّفق مع التوجيهات التنظيمية ويتناسب مع حجم العمليات التشغيلية في البنك.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحّدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
- مراقبة الحوكمة المؤسساتية والالتزام والمتطلّبات التنظيمية.
- تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر وأمن المعلومات بما يتماشى مع التغيّرات في المتطلّبات التنظيمية.
- مراجعة حدود المخاطر الحالية ووضع حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكّم في الائتمان والسوق والعمليات التشغيلية والسيولة ومخاطر معدّل الربح وتركيز المخاطر.
- مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP).
- مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معايير المحاسبة المالية (FAS 30).

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

اللجنة التنفيذية

تُعيَّن اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في الإشراف على الإدارة العامة لبنك الإثمار والأعمال التي تقوم بها الإدارة، ودراسة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية وخطط الأعمال والميزانية وكذلك تقييم الأداء المالي وأداء الأعمال التجارية.

وتقوم اللجنة التنفيذية بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على: مقترحات الائتمان ضمن حدود معينة ومراجعة جودة الأصول واستراتيجيات التخارج والمستجدات والتقارير المقدمة من الإدارة فيما يتعلّق بالمسائل المهمة وعملية إعادة تنظيم المجموعة والأداء المالي الموحّد وخطة استراتيجية الأعمال والمبادرات الرئيسية للإدارة بما في ذلك ما يتعلق بالأموال تحت الإدارة.

تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين سنوياً على الأقل.

تتكوّن اللجنة التنفيذية من:

- عمر عبدي علي، رئيساً
- المحافظ عبد الحميد أبو موسى - عضواً
- محمد عبد الرحمن بوجيري، عضواً

إن المسائل الرئيسية التي تمّت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تم تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام تتضمن ما يلي:

- تقييم الأداء المالي والأعمال ومتابعة تنفيذ خطط العمل / الميزانية المعتمدة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية.
- الموافقة على مقترحات الأعمال التي تقع ضمن سلطتها وفقاً لسياسة السلطات التقديرية للأعمال.
- مراجعة المتطلّبات والاستراتيجية التمويلية.
- مراجعة خطط العمل الاستراتيجية والميزانية السنوية وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الوضع المالي (بما في ذلك أوضاع ملاءة رأس المال والسيولة) ووضع محفظة الأعمال العامة.
- مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية وغيرها من الاستثمارات.

لجنة المكافآت والترشيحات

تُعيَّن لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة لعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة في المسائل المتعلّقة بالموارد البشرية. وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها ١٨،٠٠٠ دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١٥،٠٠٠ دولار أمريكي).

وتقوم لجنة المكافآت والترشيحات بالمراجعة وحسب ما هو مناسب بالموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على:

- المرشّحين لانتخابات مجلس الإدارة.
- تعيينات مديرين تنفيذيين جدد في الإدارة العليا.
- سياسات المكافآت التي يتّبعها البنك وكذلك تقديم التوجيهات فيما يتعلّق بزيادة الرواتب والترقيات.

تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات مرّتين سنوياً على الأقل.

تتكوّن لجنة المكافآت والترشيحات من:

- عبد الإله إبراهيم القاسمي، رئيساً
- عبد الشكور حسين تهلك، عضواً
- الشيخ زامل عبد الله الزامل، عضواً

وتخضع الأمور الرئيسية للمراجعة والموافقة (حسب ما هو مناسب) وتقدّم التوصيات للموافقة عليها (حسب ما هو مناسب) لأعضاء مجلس الإدارة خلال العام ويتضمن ذلك ما يلي:

- تقديم التوصيات للمجلس بشأن التغيّرات في الهيكل والتعريف الوظيفي للموظفين الذين تمّت الموافقة عليهم.
- تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال للمسؤولين.
- تقديم التوصيات بشأن سياسة المكافآت غير الثابتة التي يتم تطبيقها التزاماً بالقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالممارسات السليمة بشأن المكافآت للموظف الذي تم اعتماده أو الذي يتخذ مخاطر كبيرة.

بعد مراجعة سياسة المكافآت للبنك، فإن الموظفين الدائمين الذين انتهى عقدهم مع البنك ولكنهم كانوا مدرجين ضمن قوائم رواتب البنك حتى ٣١ ديسمبر سيكونون مؤهلين للحصول على مكافآت.

الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨

	مجلس الإدارة		لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر		اللجنة التنفيذية		لجنة المكافآت والترشيحات	
	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور
١. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	٤	٤	-	-	-	-	-	-
٢. الشيخ زامل عبد الله الزامل	٤	٤	٤	٤	-	-	٢	٢
٣. المحافظ عبد الحميد أبو موسى	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
٤. نبيل خالد كانو - استقال في ٧ يناير ٢٠١٩	٤	٣	٤	٤	-	-	-	-
٥. محمد عبد الرحمن بوجيري	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
٦. عبد الإله إبراهيم القاسمي	٤	٤	٤	٤	-	-	٢	٢
٧. الدكتورة أماني خالد بورسلي	٤	٤	٤	٤	-	-	-	-
٨. عبد الشكور حسين تهلك	٤	٤	-	-	-	-	٢	٢
٩. الشيخ محمد عبد الله الخريجي	٤	٤	-	-	-	-	-	-
١٠. إلهام إبراهيم حسن (تم تعيينها في ٢٨ مارس ٢٠١٨)	٣	٣	-	-	-	-	-	-
١١. عمر عبدي علي	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-

تواريخ الاجتماعات خلال عام ٢٠١٨

٤ مارس	١٩ فبراير	٣٠ يونيو	٤ مارس
١ يوليو	٨ مايو	١ ديسمبر	٣٠ سبتمبر
٣٠ سبتمبر	٧ أغسطس		
٢ ديسمبر	٤ نوفمبر		

ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. وقد حضر الاجتماعات الأربعة كلّها.
- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي لبنك الإثمار، يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

هيئة الرقابة الشرعية

تمثّل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة بنك الإثمار وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعماله لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحدّدها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة المكافآت والترشيحات. ويعمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات.

وتتمتّع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحيات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلّات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين، ويشمل ذلك الاتصال بإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في بنك الإثمار، والتي يمثّلها المراقب الشرعي الذي يكون مشاركاً بصورة تفاعلية في إجراء المراجعات القبلية على المنتجات وما يتعلق بها وتقديم الاستشارات بشأن مطابقة كافة المنتجات ومشاريع الاستثمار للمبادئ الشرعية وإجراء التدريب اللازم للموظفين لفهم المنتجات وتطبيقها، وكذلك يتولى أعمال سكرتارية الهيئة ويرد على أسئلة العملاء حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتواصل المباشر والمستمر مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتطلع على تقاريرها الدورية، والتي تقوم بمراجعة العمليات المطبقة ومطابقتها حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإصدار تقارير دورية لهيئة الرقابة الشرعية لضمان أن العمليات تجرى من خلال الالتزام الصارم بتوجيهات وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية حسب لائحة عمل تحدّد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهّلات العضوية. هذا النظام تمّ وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

ويحقّ لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكوّن من مبلغ سنوي وبدل لحضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة المكافآت والترشيحات هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا يقدّم بنك الإثمار أي مكافآت تتعلّق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاضعة لموافقة المساهمين.

وقد تم تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

الإدارة

إن الأعمال اليومية التشغيلية لبنك الإثمار تتم إدارتها بواسطة فريق الإدارة التنفيذية.

وقد ضُمَّت الأقسام ضمن مجموعات هي عبارة عن وحدات الأعمال والرقابة والدعم، وذلك بتحديد مسؤوليات كل منها لتجنب تعارض المصالح. وهذه الوحدات والتدابير الوقائية يدعمها قسم التدقيق الداخلي المستقل، وقسم إدارة المخاطر وقسم الالتزام وقسم مكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة.

ويتّبع قسم إدارة المخاطر بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم التدقيق الداخلي بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. أما مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة فيتّبع بحكم وظيفته هيئة الرقابة الشرعية وإدارياً الرئيس التنفيذي.

وفي عام ٢٠١٨ بلغ مجموع المكافآت للرئيس التنفيذي والإدارة العليا ٦,٩ ملايين دولار أمريكي (٢٠١٧: ٦,٥ ملايين دولار أمريكي).

لجان الإدارة التنفيذية

لدى بنك الإثمار لجان الإدارة الرئيسية التالية:

لجنة الاستثمار والائتمان

الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو إدارة مخاطر الائتمان ويتضمّن ذلك المراجعة والتصديق على مقترحات الأعمال التجارية الواقعة في نطاق صلاحيتها، ومراجعة تقارير إدارة المخاطر وتسوية كل الأمور المتعلّقة بالائتمان. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هذه اللجنة مسؤولة عن مراجعة أداء الأعمال التجارية وإدارة السوق ومخاطر السيولة ومراقبة معدّل كفاية رأس المال. وتتركّز المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في تطوير وإدارة الموجودات والمطلوبات وفقاً لخطة الأعمال الاستراتيجية واللوائح والقوانين المصرفية ذات الصلة. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة خطة استمرارية الأعمال: فريق إدارة الأزمات

تحدّد اللجنة أدوار الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها في حالة الأزمات، بما في ذلك تقييم الأثر الذي سيخلّفه الحدث على العمليات التشغيلية التي يكون فيها عامل الوقت حاسماً، وتوفير التوجيه والإرشاد عند إعلان وقوع كارثة رسمياً. ونظراً لأن هذه الخطط يتم تطويرها لمعالجة أسوأ الاحتمالات، فمن المرجح أن تحتاج إلى إجراء تغييرات عند وقوع الحدث من أجل معالجته بفاعلية.

ويتولى فريق إدارة الأزمات مسؤولية العمل مع كل فريق من أجل تنقيح الاستراتيجيات والمهام والتكليفات في وقت الحدث؛ ومن ثم ينبغي أن يجتمع فريق الإدارة الأزمات مرتين سنوياً على الأقل. كذلك يلعب فريق إدارة الأزمات دوراً قيادياً في إدارة الكوارث مع الحفاظ على خطة استمرارية أعمال البنك في الوقت ذاته. ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي أو المسؤول التالي في التسلسل الإداري في البنك، وتتألف من مديري الإدارات المعنية.

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات

تركّز اللجنة على ضمان سرّية ونزاهة وإتاحة موارد تقنية المعلومات والبيانات في البنك من خلال حمايتها من التعرّض للاختراق أو سوء الاستخدام أو الفقدان أو التلف سواء عمداً أو دون قصد. ويتولى رئاسة اللجنة نائب الرئيس التنفيذي — المجموعة المساندة.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

تعتبر هذه اللجنة جهة إصدار التوصيات المتعلّقة بتقنية المعلومات واستراتيجيتها وإدارتها وحوكمتها. وتتّبع اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات الرئيس التنفيذي، وتتولى مسؤولية التطبيق الفعّال والاقتصادي لتقنيات المعلومات والموارد والتمويلات الخاصة بالموظفين من أجل تحقيق أهداف البنك وتلبية احتياجاته. كذلك تهدف اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات إلى تحقيق أعلى قيمة وعائدات في إطار نظام محكم لاحتواء المخاطر. ويتولّى رئاسة اللجنة نائب الرئيس التنفيذي - المجموعة المساندة.

لجنة الشكاوى

يكمن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة في التحقّق من صحة الشكاوى التي يتم استلامها من العملاء من أجل الإبلاغ عنها لمصرف البحرين المركزي، كما أنه لن يتم الإبلاغ إلا عن الشكاوى الصحيحة والوجيهة، والتي لن تتضمّن ادعاءات أو توصيات أو طلب معلومات. إن هدف اللجنة هو ضمان إيجاد حل سريع للشكاوى وإبلاغ الإدارة بإجراءات تصحيح الوضع حسب ما هو مطلوب.

الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة

لدى بنك الإثمار موقع إلكتروني يستطيع العملاء والأطراف الأخرى ذات العلاقة زيارته للحصول على المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات، بالإضافة إلى الكتيّب التعريفي للبنك والمعلومات المؤسسية والنشرات الصحفية وتقارير عن الأداء المالي وغيرها. ويواصل البنك أيضاً تقديم التصريحات ونشر الأخبار الصحفية بشأن التطورات الهامة والأخبار والتي يتم نشرها أيضاً على الموقع الإلكتروني للبورصات وأسواق الأوراق المالية ذات الصلة.

التغييرات الإدارية

تغييرات الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري

١. مايو ٢٠١٨: انتقل التسلسل الإداري والقيادي لقسم الخزينة من نائب الرئيس التنفيذي - المجموعة المصرفية إلى مساعد المدير العام، رئيس الأعمال التجارية والمؤسسات المالية.

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية

تغييرات موظفي الإدارة

تعيينات في الإدارة العليا:

- نوفمبر ٢٠١٨: المدير التنفيذي الأول السيد بالو ترافلاندر راماورثي تم تعيينه رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال.
- يناير ٢٠١٩: المدير التنفيذي الأول السيدة فاطمة عبدالله بودهيش تم تعيينها رئيس إدارة المخاطر.

تعيينات وترقيات واستقالات أخرى:

- مايو ٢٠١٨: مساعد المدير العام السيد عبدالله عبدالعزيز طالب، رئيس الأعمال التجارية والمؤسسات المالية سابقاً، يتقلد الآن منصب رئيس الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والخزينة.
- نوفمبر ٢٠١٨: مساعد المدير السيد مرتضى عباس علي تم تعيينه رئيس الشؤون الإدارية.
- ديسمبر ٢٠١٨: المدير التنفيذي الأول السيد خليل إبراهيم العصفور، القائم بأعمال إدارة التدقيق الداخلي سابقاً، تم تعيينه رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- يناير ٢٠١٨: المدير التنفيذي الأول السيد أحمد خميس السويدي، رئيس الخزينة سابقاً، استقال من البنك.
- يونيو ٢٠١٨: المدير الأول السيد جاسم محمد الناجم، رئيس الشؤون الإدارية سابقاً، استقال من البنك والمدير الأول السيد سعيد بدر، رئيس الحسابات الخاصة والتحصيل استقال من البنك.
- يوليو ٢٠١٨: المدير الأول السيدة هناء أحمد المران، رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال سابقاً، استقالت من البنك.
- سبتمبر ٢٠١٨: المدير التنفيذي الأول السيد يعقوب سالم الشوملي، رئيس العمليات المصرفية سابقاً، استقال من البنك.
- يناير ٢٠١٩: مساعد المدير العام، كريشنان هاريهاران، رئيس إدارة المخاطر سابقاً، استقال من البنك.

الحوكمة المؤسّساتية (تتمة)

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية (تتمة)

تغييرات اللجان الإدارية

١. لجنة الاستثمار والائتمان:

في إبريل ٢٠١٨، تم تعيين مساعد المدير العام، رئيس الأعمال المصرفية للأفراد عضواً في اللجنة، وتم تعيين المسؤولين التاليين أعضاءً بدون حق التصويت في اللجنة:

مساعد المدير العام، رئيس تقنية المعلومات والشؤون الإدارية والمدير التنفيذي الأول، رئيس الأعمال المصرفية الخاصة.

٢. اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات:

في يونيو ٢٠١٨، تم تعيين مدير الالتزام وتقنية المعلومات من إدارة المخاطر كعضو وسكرتير في اللجنة وتم تعيين المدير التنفيذي الأول، رئيس إدارة التدقيق الداخلي، كعضو مراقب في اللجنة.

وفي ديسمبر ٢٠١٨، تم تعيين مساعد المدير العام، رئيس الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والخزينة عضواً في اللجنة.

٣. لجنة الشكاوى:

في أكتوبر ٢٠١٨، تم تعيين مسؤول مكتب المساعدة من إدارة الأعمال المصرفية للأفراد كعضو وسكرتير في اللجنة وتم تعيين المسؤول الأول، نائب مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال (MLRO) من إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال عضواً في اللجنة.

ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في بنك الإثمار على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل بنك الإثمار أو التصرّف بالنيابة عنه.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرّف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات بنك الإثمار. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، كما يجب الإفصاح عن هذا التنازل على الفور للمساهمين.

يخضع توظيف أقارب الأفراد المعتمدين لسياسة الموارد البشرية التي تتطلّب من الموظفين الإفصاح لإدارة الموارد البشرية عن صلة القرابة بالنسبة للموظف المعتمد (أب أو أم أو أخ أو أخت أو زوج أو زوجة) عند التوظيف و/ أو بعد ذلك، كما هو مناسب. وسيتم إعطاء الموظفين فترة سماح مدتها سنة واحدة يستقيل على إثرها أحد الأقارب من البنك. ويتطلّب الاستثناء من السياسة آنفة الذكر، إن وجد، موافقة الرئيس التنفيذي.

إدارة المخاطر

لدى بنك الإثمار نظام شامل لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة يتضمّن كافة الأنشطة ويتناسب مع عمليات البنك وقدرته على تحمّل المخاطر. ويلعب هذا النظام دوراً مهماً في حماية مصالح المساهمين والعملاء ويحظى باهتمام بالغ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن ثقافة إدارة المخاطر تبدأ من مجلس الإدارة الذي يقوم بتحديد مستويات تحمّل وقبول المخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال. ويحتوي ميثاق المخاطر على نظام إدارة المخاطر وسياسات إدارة المخاطر المختلفة والتي تتضمن طريقة ومنهجية إدارة مختلف المخاطر. ويتم بانتظام مراجعة القدرة على تحمّل المخاطر وكذلك سياسات المخاطر التي يتم اتّباعها للمحافظة على توافقها وتماشيها مع استراتيجية الأعمال والظروف السائدة في السوق، فضلاً عن ضمان التزامها بتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

وتُعتبر إدارة المخاطر في بنك الإثمار مسؤولية مشتركة، ولذلك فإن ثقافة إدارة المخاطر تنتشر على مستوى المؤسسة. ولدى بنك الإثمار هيكل لحوكمة المخاطر يسمح بمراقبة وإدارة المخاطر في كافة أنشطة الأعمال وأنشطة الدعم. ويحصل مجلس الإدارة على المساعدة من لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تعقد اجتماعات دورية للاطّلاع على عملية تنفيذ نظام وإدارة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الإدارة يحتفظ بمسؤولية تنفيذ وعمل نظام إدارة المخاطر والموافقة على جميع سياسات إدارة المخاطر. وتحصل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على الدعم من وحدة مستقلة لإدارة المخاطر يترأسها مسؤول المخاطر وتكون مسؤولة عن تنفيذ نظام إدارة المخاطر الذي وافق عليه مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة العليا وجميع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

ويتضمن نظام إدارة المخاطر أيضاً عمليات صارمة للمراقبة والإبلاغ عن المخاطر، حيث تراقب وحدة إدارة المخاطر باستمرار مؤشرات المخاطر مقابل حدود وقدرة تحمّل المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عنها.

وقد تضمّن قسم الإفصاحات العامة المزيد من المعلومات عن نظام المخاطر وطريقة ومنهجية إدارة أبعاد المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية

الالتزام

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة التي من الممكن أن تُفرض على بنك الإثمار نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلّبات القوانين واللوائح والأنظمة والتوجيهات ومتطلبات إعداد التقارير وقواعد السلوك الأخلاقي الداخلية.

وتُدار مخاطر الالتزام من خلال سياسة إدارة الالتزام، والتي تنصّ على تقييم مخاطر الالتزام وتنفيذ الضوابط ورصد واختبار حالة التزام بنك الإثمار، واستقلالية وحدة الالتزام والإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالالتزام.

وتعمل الإدارة على ضمان قيام بنك الإثمار بجميع عملياته وفق أعلى المعايير الأخلاقية، والالتزام بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة بالمؤسسات المالية. ويقع على عاتق مسئول الالتزام مسئولية تعزيز الثقافة القائمة على الالتزام السليم في البنك من خلال التدريب وتقديم الاقتراحات لتحقيق التحسن، بالإضافة إلى ضمان بأن إدارة بنك الإثمار وموظفيه على دراية بالاشتراطات التنظيمية المعمول بها وما يترتّب عليها، وذلك من أجل تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام في جميع عمليات البنك على نحو متّسق دائماً.

الإجراءات الخاصة بشكاوى الزبائن

لدى بنك الإثمار إجراءات رسمية لشكاوى الزبائن تتطابق مع اشتراطات مصرف البحرين المركزي. وتوجد وحدة خاصة بتلقي شكاوى الزبائن بالإضافة إلى مسؤول يعمل على إدارة الشكاوى. وتُنشر جميع بيانات الاتصال بوحدة إدارة الشكاوى في جميع الفروع وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك. كما يتم حل جميع الشكاوى الخاصة بالزبائن بشكل يحقّق أعلى درجات الرضا لديهم بشكل فوري.

مكافحة غسيل الأموال

تُعَرِف مملكة البحرين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها جرائم جنائية. ويفرض مصرف البحرين المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين الالتزام بجميع التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويلتزم بنك الإثمار بالتشريعات وقواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات وحدة الجرائم المالية التي تستند على مبادئ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ٤٠ ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد اعتمد البنك على برامج لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إنشاء أنظمة مناسبة والمحافظة عليها ومراقبتها للحد من اختراقها بالجرائم المالية. ويحافظ البنك على سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بالحرص الواجب على العميل والتحقق من العملاء ومراقبة المعاملات لمنع البنك من القيام بعلاقات تجارية مع الجهات التي تقوم بممارسة غسيل الأموال أو أي أنشطة غير قانونية تسهل تمويل الإرهاب. إن هذه السياسات والإجراءات تنطبق على جميع الموظفين والفروع والمكاتب في بنك الإثمار.

ويجب على جميع الموظفين في البنك الذين يتعاملون مع العملاء و / أو المسؤولين إدارياً عن التعامل مع العملاء، القيام بالتدريب السنوي على قواعد وإجراءات مكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" (KYC).

وقد اعتمد بنك الإثمار مبادرات وتدابير محددة لتسهيل تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تشمل تعيين مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال (MLRO)، وتمكين المسؤول من خلال تفويضه بشكل كافٍ لتنفيذ برامج البنك الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك عن طريق مراقبة تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال بشكل مستقلّ والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة للجهات التنظيمية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويتضمّن إطار عمل بنك الإثمار فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" العناصر الأربعة الرئيسية التالية: قبول العميل وإجراءات تحديد العميل ومراقبة المعاملات وإدارة المخاطر.

الغرامات والعقوبات

خلال عام ٢٠١٨، قام البنك بدفع غرامة مالية قدرها ١٠،٠٠٠ دينار بحريني إلى مصرف البحرين المركزي بسبب التأخر في إغلاق حساب عميل مسيء استخدام الشيكات.

الرقابة الداخلية

تتولّى لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مهمة الإشراف على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك. ويمتلك البنك نظاماً متعدد الجوانب للرقابة الداخلية، وذلك فيما يتعلق بالتالي:

- تم وضع سياسات وإجراءات تشغيلية مفصّلة تنصّ على الضوابط الرقابية التي يتمّ تبنّيها للعمليات المختلفة.
- الفصل الواضح للواجبات لضمان خلوّ الضوابط الرقابية من أي ثغرات، بالإضافة إلى المراقبة الكافية للعمليات.
- نظام صارم لإدارة المخاطر التشغيلية ينصّ على المنهجيات الخاصة بتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها.
- التدقيق الداخلي المستقلّ لجميع الوظائف من أجل قياس مدى كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية على صعيد كافة العمليات والنظم المختلفة.
- برنامج مفصّل لاختبار الالتزام لضمان الامتثال الفعّال لاشتراطات مصرف البحرين المركزي المتعلّقة بالضوابط الرقابية عالية المستوى والمتطلّبات التشغيلية.

ويتم مراقبة الالتزام المستقل لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية السارية بشكل ملائم.

ويتمّ تقييم جميع العمليات والنظم بشكل مستمر من قبل مسؤولي العمليات المعنيين وإدارة المخاطر من خلال أقسام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر والتدقيق الداخلي، وذلك بهدف تحديد أي تحسينات ممكنة لنظام الرقابة من منظور تدقيقي.

ويتم التحقيق على الفور في أي حالة عجز للرقابة، وذلك من قبل لجنة متعدّدة المهام تشمل وظائف الأعمال والرقابة بهدف تقييم مدى الحاجة إلى تعزيز الرقابة على كافة العمليات والوظائف. وتعمل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على مراقبة نظام الرقابة الداخلية في البنك بفاعلية، وذلك استناداً إلى ملاحظات أقسام إدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي.

الأموال تحت الإدارة

الأموال تحت الإدارة

إن الهدف الأساسي للبنك باعتباره مؤسسة مالية تجارية هو القيام بدور الوسيط من خلال تدوير الأموال بين الوكلاء الذين يعانون من نقص في الأموال والوكلاء الذين لديهم فوائض مالية من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية. ويتم ذلك في العادة من خلال تجميع الموارد المالية من أصحاب حسابات الاستثمار واستثمارها في السوق واقتسام الأرباح مع أصحاب حسابات الاستثمار وذلك بأسعار وشروط محددة مسبقاً بموجب اتفاقيات موقّعة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار. ويُعرف هذا النشاط بالأموال تحت الإدارة.

هيكل الأموال تحت الإدارة

يقدّم البنك ثلاثة أنواع من الأموال تحت الإدارة مصنّفة كحسابات استثمارية مطلقة أو حسابات استثمارية مقيّدة أو مشاريع استثمارية مشتركة.

١- الحسابات الاستثمارية المطلقة

في حالة الحسابات الاستثمارية المطلقة، فإن البنك بصفته مضارباً (مدير الاستثمار) لديه تفويض من قبل أصحاب حسابات الاستثمار باستثمار أموالهم بالطريقة التي يعتبرها البنك مناسبة وذلك بدون وضع قيود بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم، ويتم اعتبار جميع الحسابات الاستثمارية المطلقة محاسبياً على أنها بنود مضمنة في الميزانية العمومية، وهذه الأموال تكون مفتوحة للجمهور (من الأشخاص العاديين والهيئات الاعتبارية بما في ذلك المؤسسات المالية) وذلك بشرط أن تفي باشتراطات "أعرف عميلك" التي يضعها البنك.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، يدير البنك حسابات استثمارية مطلقة كما يلي:

- مضاربة عامة
- مضاربة خاصة

٢. الحسابات الاستثمارية المقيّدة

في الحسابات الاستثمارية المقيّدة، فإن البنك بصفته مضارباً يكون مقيّداً من قبل أصحاب حسابات الاستثمار فيما يتعلق باستثمار أموالهم بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار ومدة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم. ويجب الاتفاق على هذه الخصائص والشروط بين الأطراف عند التعاقد (كالتوقيع على اتفاقيات المضاربة و/أو الوكالة) وذلك لإضفاء الصفة الرسمية على علاقاتهم. ويتم اعتبار الأموال المودعة في حسابات الاستثمار المقيّدة محاسبياً على أنها بنود غير مضمّنة في الميزانية العمومية حيث إن البنك ليست لديه الحرية في استخدام الأموال بموجب الحسابات الاستثمارية المقيّدة. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، فإن جميع الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية المقيّدة تجب هيكلتها في المستقبل على أنها مشاريع استثمارية مشتركة.

يدير البنك الأموال بشكل رئيسي في العقارات والأسهم الخاصة، والتي تخضع إلى مخاطر مختلفة، بما في ذلك:

- مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتغيّر أسعار صرف العملات.
- مخاطر السيولة نظراً لطبيعة أرصدة تلك الأموال كونها غير قابلة للتسويق ولا مدرجة في منصات سوق الأوراق المالية.
- مخاطر السوق نتيجة لظروف السوق المتغيّرة، بما في ذلك التغيّرات في الطلب والأسعار.
- المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التغيّرات في المناخ الاقتصادي.
- مخاطر الائتمان من الأطراف الذين يديرون أموال الأعمال التجارية والتي قد تتحمل أيضاً المخاطرة بالتخلّف عن سداد التسوية.
- مخاطر التغيّرات في سياسة الحكومة، بما في ذلك ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة.
- قيمة الاستثمارات في العقارات و/أو إيرادات الإيجار الناتجة عن تغيّر قيمة العقار وصعود وهبوط إيرادات الإيجار.
- الاستثمارات في القطاع العقاري قد تتأثّر بسبب التغيّرات في المناخ الاقتصادي العام والمنافسة على أسعار الإيجار والوضع المالي للمستأجرين وجودة خدمات الصيانة والتأمين والخدمات الإدارية والتغيّرات في التكاليف التشغيلية.
- الاستثمارات في القطاع العقاري والتي تتطلب أعمال التطوير والترميم قد تتضمّن أيضاً المخاطر المتعلّقة بالتأخر في البناء وتجاوز التكاليف وعدم القدرة على الاستئجار إما على الإطلاق أو في مستويات الإيجار المُرضية بعد الانتهاء من أعمال التطوير أو الترميم.
- قيمة الاستثمارات قد تتأثّر نتيجة الاضطرابات كالتطوّرات السياسية والتغيّرات في السياسات الحكومية والضرائب وفرض قيود على إعادة تحويل العملات والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في بعض أو جميع الدول التي قد يتم استثمار الأموال فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإشراف التنظيمي والبنية التحتية القانونية والمحاسبة والتدقيق ومعايير إعداد التقارير في الأسواق الناشئة قد لا توفّر نفس الدرجة من الحماية أو المعلومات التي توجد بشكل عام في الأسواق المتطورة والمتقدمة.
- المخاطر الناتجة عن الاضطرابات كالتطورات السياسية أو الدبلوماسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب ومعدلات الفائدة والتطورات السياسية والاقتصادية الأخرى في التشريع، خاصةً التغييرات في التشريعات المتعلّقة بحق ومستوى الملكية الأجنبية.
- مخاطر خارجية تتحكّم في الأموال، وتشمل الاضطرابات العمالية والاضطرابات المدنية والحروب وأعمال التخريب والتدمير والحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية والانفجارات.

إن المخاطر المحدّدة للأموال موضحة بشكل مفصّل في نشرات مخصّصة. ويقوم بنك الإثمار بالإفصاح بانتظام عن التطورات المتعلّقة بالصناديق على الموقع الإلكتروني: www.ithmaarbank.com

الأموال تحت الإدارة (تتمة)

هيكل الأموال تحت الإدارة (تتمة)

٣. المشاريع الاستثمارية المشتركة

إن البرامج الاستثمارية المشتركة تتمتّع بالمزايا التالية:

- الاستثمار المشترك لرأس المال الذي يتم الحصول عليه من الجمهور أو من خلال استثمار خاص، بما في ذلك الاستثمار الذي يضعه مشغل المشروع في البداية وذلك في أدوات مالية وأصول أخرى والتي تعمل على أساس توزيع المخاطر عندما يكون مناسباً. ويمكن إعادة شراء الحصص فيها أو استردادها من بين أصول هذه المشاريع.
- تتم هيكلة هذه الأموال وفقاً للقواعد الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المشتركة والصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- يجب أن يفي جميع المستثمرين باشتراطات "اعرف عميلك" وذلك حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

المخاطر والعوائد

وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تتم إدارة جميع الأموال تحت الإدارة على أساس المشاركة في الربح والخسارة حيث يتحمّل صاحب الحساب الاستثماري جميع المخاطر ما عدا في حالات الإهمال وسوء التصرف الجسيم.

ويتم تحديد أرباح أو خسائر الأموال تحت الإدارة المستثمرة باستخدام السياسات المحاسبية المطبّقة في العادة من قبل البنك. ويجوز أن يكون توزيع الأرباح والخسائر على أساس محدود أو مستمر وذلك كما يلي:

المدّة المحددة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة محددة. تتمّ معالجة الأرباح/ الخسائر من ناحية محاسبية عند تصفية الصندوق الاستثماري (أو عند تصفية منظّمة) وتتم إعادة رأس المال إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى أي أرباح/ خسائر.

المدّة المفتوحة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة غير محددة (مثل حسابات التوفير)، تتم معالجة الأرباح محاسبياً على أساس مرحلي خلال مدة المضاربة. ولا تخضع أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة لأي رسوم إدارية.

وفي حالة الحساب الاستثماري المقيّد والمشروع الاستثماري المشترك، فإنه يجوز احتساب المصروفات المحددة التي قد تنشأ فيما يتعلق بطرح أموال المضاربة وفي سياق استخدام الأموال واحتسابها من إجمالي الإيرادات التي تحقّقها تلك المضاربة، بشرط أن يتم تحديد ذلك في اتفاقية المضاربة ذات العلاقة. وتعتبر مصروفات التدقيق والمصروفات القانونية ومصروفات التوثيق والطباعة جميعها أمثلة على المصروفات التي يتم احتسابها على المضاربة. ويتم احتساب الأرباح القابلة للتوزيع بعد أن يتم خصم جميع المصروفات المسموح بها.

ويطبّق بنك الإثمار إجراءات مناسبة في توزيع الأرباح للتأكد من توزيعها بشكل عادل على أصحاب الحسابات الاستثمارية في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتشمل هذه الإجراءات احتياطيات معادلة الأرباح واحتياطيات مخاطر الاستثمار.

استرداد الأموال المستثمرة

يتم استرداد جميع الأموال وفقاً لفترات الاستحقاق الخاصة بها. وفي ظروف معينة، يجوز للبنك السماح بعمليات سحب مبكرة من خلال إما العثور على مشتر للمشاركة الاستثمارية، أو شراء مشاركة صاحب الحساب الاستثماري بالأسعار السارية في السوق وبشرط أن لا يتسبب هذا في التعرض لخطر أية مخالفات أو قيود رقابية أو داخلية.

الالتزامات الائتمانية

رغم أن صاحب الحساب الاستثماري يعتبر مسؤولا بشكل كامل عن المخاطر المرتبطة باستثماراته في الأموال والصناديق تحت الإدارة، إلا أن البنك يتقيّد بالتزاماته الائتمانية وواجبه في ممارسة الحرص من أجل المحافظة على أصول صاحب الحساب الاستثماري. وفي هذا الصدد، فإن البنك يلتزم بالقواعد الإرشادية التالية الصادرة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

- السعي لتحقيق أعلى معايير النزاهة والأمانة والصدق والعدالة في جميع تصريحاته وبياناته وتعاملاته وعليه أن يعامل عملاءه بشكل عادل.
- ممارسة الحرص والعناية الواجبة في جميع عملياته، بما في ذلك الطريقة التي يقوم بموجبها بهيكلة وعرض منتجاته وتقديم التمويل، وباعتبار خاص للالتزام الشرعي وشمولية البحث وإدارة المخاطر.
- التأكد من أن لديه الأنظمة والإجراءات اللازمة وأن موظفيه لديهم المعرفة والمهارات لإدارة الأموال تحت الإدارة وفقاً لهذه السياسة والقواعد الرقابية الأخرى.
- اتخاذ الخطوات التي تضمن فهمه لطبيعة وظروف أصحاب الحسابات الاستثمارية بحيث يقوم بطرح أفضل المنتجات المناسبة لتلبية احتياجاتهم بالإضافة إلى تقديم التمويل فقط للمشاريع المتّفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم المعلومات الصحيحة والواضحة في أي مستند عام صادر إلى عملائه الحاليين والمرتقبين خلال عملية البيع والاتصالات والتقارير اللاحقة.
- فهم واستيعاب تعارض المصالح بينه وبين عملائه والتي قد تنشأ عن نوع المنتجات التي يقدّمها والعمل على تجنّبها أو الإفصاح عنها وإدارتها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار واجباته الائتمانية نحو أصحاب الحسابات الاستثمارية ونحو المساهمين.
- التأكّد من أن عملياته تخضع لنظام فعّال من الحوكمة الشرعية وأنه يقوم بمزاولة أنشطته بطريقة مسؤولة من ناحية اجتماعية.

الأهداف الاستثمارية

إن الهدف الاستثمارية للأموال هو تحقيق أقصى العوائد الممكنة لأصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك وذلك بطريقة تنسجم مع اتفاقية المضاربة للصندوق المحدّد والقواعد الشرعية، وفي نفس الوقت إدارة المخاطر ضمن المستويات التي تم تحديدها مسبقاً.

حوكمة إدارة الأموال

يُعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان الالتزام بأهداف استثمار الأموال. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تسعى، من بين مسؤولياتها الأخرى، إلى الاهتمام بمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتؤدّي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار والائتمان دوراً هاماً في مراقبة ومتابعة أداء الأموال والصناديق. وتُعتبر دائرة إدارة الأصول مسؤولة عن الإدارة الفعّالة لأموال الحسابات الاستثمارية المقيّدة ومشاريع الاستثمار المشتركة. وتتم إدارة شؤون العملاء من قبل وحدات أعمال مختلفة، بما في ذلك الأعمال المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية الخاصة والأعمال التجارية والمؤسسات المالية.

ويتم طرح الحسابات الاستثمارية المقيّدة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بعد إجراء العناية الواجبة الشاملة للسوق واحتياجات المستثمرين وتقبّلهم للمخاطر.

وهناك سياسة خاصة تحدد العمليات المتعلقة بإدارة الأموال. وتتم مراجعة جميع أموال الصناديق بصفة مستقلة من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الالتزام قبل الموافقة عليها وطرحها. وبمجرد الموافقة عليها، فإن هذه الأموال يتم استخدامها بشكل صارم وفقاً لنشرة إصدار الصندوق وشروط الموافقة.

ويتم استخدام أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة بشكل أساسي لعمليات تمويل التجزئة والتمويلات التجارية. ويقوم البنك بتنويع محفظته من خلال وضع حدود حذرة خاصة بالمناطق الجغرافية والقطاعية والفترات الزمنية وأنواع العملاء وذلك من بين عوامل أخرى. ويتم تضمين الأمور الخاصة بشكل وخصائص وتوزيعات هياكل التمويل الخاصة بالبنك في سياساته المتعلقة بالمخاطر.

وفيما يلي جدول توزيع الأرباح (حسابات المضاربة) والذي يتضمن تفاصيل عن فترة الاستثمار وحصة البنك من الأرباح لعام ٢٠١٨ وفقاً للشروط والأحكام:

الفترة	حصة البنك (٪)
مدة غير محددة (حسابات التوفير)	٦٠
شهر	٥٠
٣ شهور	٤٥
٦ شهور	٤٠
٩ شهور	٣٨
سنة	٣٥
١٨ شهر	٣٣
سنتان	٣٠
٣٠ شهر	٢٨
٣ سنوات	٢٥

متوسط المؤشر وعائد الأرباح المعلن على حسابات الاستثمار المشاركة (PSIA) في الأرباح حسب الاستحقاق وذلك من حيث النسبة المئوية المدفوعة سنوياً في عام ٢٠١٨:

مقومة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي	يوم	٧ أيام	١ شهر	٣ شهور	٦ شهور	٩ شهور	سنة	١٨ شهر	سنتان	٣ سنوات
التوفير	٠,١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المضاربة العامة	٠,١٠	٠,١٠	١,٢٠	١,٦٠	١,٨٥	٢,١٠	٢,٥٠	٢,٥٥	٢,٦٠	٢,٧٠
المضاربة الخاصة	-	-	١,٩٧	٢,٦٨	٣,٢٣	٣,٣٣	٤,١٧	٤,٣٢	٤,٥٣	٥,٠٠

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المحتويات

تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤٩
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	٥١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٥٣
بيان المركز المالي الموحد	٥٤
بيان الدخل الموحد	٥٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٥٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٥٧
البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة	٥٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٥٩

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال بنك الإثمار ش.م.ب (م)

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٤ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديه إلى يوم الدين، وبعد...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لبنك الإثمار ش.م.ب (م) قد قامت خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بما يلي:

١. إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال البنك، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مع توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بالأحكام الشرعية للمعاملات.

٢. دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع الإدارات المختصة بتطوير وعرض المنتجات.

٣. مراجعة المعاملات المنفذة من خلال السجلات والمعاملات، ومتابعة ذلك من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية مع التدقيق على نماذج وعينات منها حسب الأصول المعتمدة للتدقيق الشرعي.

٤. التحقق من مصادر الدخل والنفقات وذلك من خلال الاطلاع على الميزانية وبيان الدخل الموحد ومجمل الأعمال المصرفية.

٥. الاطلاع والموافقة على التقارير الشرعية الدورية التي تصدر عن إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة التوثيق الشرعي الدخلي بالبنك.

لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذها البنك خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، كما قمنا بالمراقبة لإبداء رأينا عما إذا كان البنك التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا.

إن مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم. وبناء عليه تقرر الهيئة ما يلي:

أولا: فيما يخص أعمال البنك عامة:

أ. أن مجمل أعمال وأنشطة البنك الاستثمارية والتمويلية وخدماته المصرفية تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

ب. قام البنك بتجنيب المكاسب المستحصلة من مصادر محرمة شرعاً تخص أعمال البنك وأنشطته المصرفية إلى حساب الخيرات.

ج. يتم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأن مسؤولية إخراج الزكاة بالنسبة للمساهمين تقع عليهم.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية (تابع)

ثانيا: ما تم تحويله إلى بنك الإثمار بعد إعادة الهيكلة:

راجعت الهيئة هيكلة البنك ومشاريعه وشركاته التابعة بعد تأسيس الشركة القابضة وإدراج بنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) تحتها (للأعمال المصرفية في كل من البحرين وباكستان)، ولضمان الالتزام بفتاواها وتوجيهاتها فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية بيان دخل البنك للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وتبين لها أن البنك قد أفصح عن الإيرادات والنفقات والمكاسب المجنبة إلى حساب الخيرات، وبخصوص الإيراد الوارد برقم (٣٨) فإن هيئة الرقابة الشرعية توجه مساهمي البنك بالتخلص من هذه الأموال المجنبة إلى وجوه البر والخير، علما بأنها محددة في ميزانية هذه السنة بمقدار ٧,٦٨ فلسا بحرينيا عن كل سهم.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق البنك والقائمين عليه إلى ما فيه العناية بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والالتزام بمقتضاها ومتابعة تنفيذها ودوام التوفيق لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سماحة الشيخ عبدالله المنيع
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر
عضو الهيئة

المنامة - مملكة البحرين
١٣ فبراير ٢٠١٩

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الأنشطة الرئيسية

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ١-٩٩٣٣٦ وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. كجزء من إعادة هيكلة بنك الإثمار ش.م.ب. (الآن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.) تم تحويل الموجودات والمطلوبات المحددة إلى البنك في ٢ يناير ٢٠١٧

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والتجارية والاستثمار والأعمال المصرفية الخاصة.

المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

حققت المجموعة صافي ربح ١,٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ متعلقة بمساهمي المجموعة. وبلغ إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما قيمته ٣،١٢٨ مليون دينار بحريني.

بلغ معدل ملاءة رأس المال الموحد للبنك بموجب اتفاقية بازل الثالثة ١٣,٤٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١٣,٩٥٪). مقارنةً بالحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية البالغ ١٢,٥٪. ويبين الإيضاح رقم ٣٦ من البيانات المالية الموحدة المرفقة أرصدة البنك الموزونة بالمخاطر ورأس المال النظامي.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد عبدالحميد أبو موسى

الشيخ زامل عبدالله الزامل

السيد محمد بوجيري

السيد عبدالإله إبراهيم القاسمي

السيد عمر عبدي علي

الدكتورة أماني خالد بورسلي

السيد عبدالشكور حسين تهلك

السيد محمد الخريجي

السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن (عينت اعتبارا من ٢٨ مارس ٢٠١٨)

السيد نبيل خالد كانو (استقال اعتبارا من ٧ يناير ٢٠١٩)

تقرير أعضاء مجلس الإدارة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

رسوم حضور أعضاء مجلس الإدارة

بلغت رسوم الحضور لأعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بعام ٢٠١٨ ما قيمته ١٢٥،٥٤١ دينار بحريني (٢٠١٧: ١٢٧،٨٠٣ دينار بحريني).

أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح أسهم لعام ٢٠١٨ (٢٠١٧: لا شيء).

المدققون

أعرب المدققون "برايس وترهاوس كوبرز ام إي ليمتد" عن رغبتهم في إعادة تعيينهم كمدققي حسابات البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

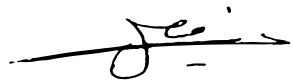

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة

١٣ فبراير ٢٠١٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل وفقاً لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية والتي تعد خالية من أي خطأ جوهري سواءً كان بسبب الاختلاس أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة بموجب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تستدعي هذه المعايير القيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى درجة مقبولة من القناعة فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أي خطأ جوهري. تتضمن عملية التدقيق الفحص بطريقة اختبارية للأدلة التي تدعم صحة المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. كما تتضمن عملية التدقيق تقييماً للسياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية الموحدة بشكل عام. نعتقد أن عملية التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لرأي التدقيق الذي نبديه.

الـرأي

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغييرات في حقوق الملكية والتغيرات في حسابات البنك المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

التقرير حول المتطلبات التنظيمية وأمور أخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل اللوائح والأنظمة لمصرف البحرين المركزي (مجلد ٢)، نفيدكم بأن:

(أ) قد احتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة متوافقة معها،

(ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة متوافقة مع البيانات المالية الموحدة،

(ج) خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم يلتزم البنك لمتطلبات مجلد ٢ الصادرة من مصرف البحرين المركزي - نموذج متطلبات الترخيص - LR-2.5.2A وهو ينص على أن يحتفظ المرخص كمصرف تجزئة إسلامي بحد أدنى من حقوق الملكية بمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني.

باستثناء المسألة الموضحة أعلاه، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أياً من الأحكام السارية لقانون الشركات التجارية البحريني ومصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية ودليل اللوائح والأنظمة لمصرف البحرين المركزي (مجلد ٢) و توجيهات مصرف البحرين المركزي أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بصورة جوهرية على أنشطة البنك أو مركزه المالي خلال السنة.

(د) وقد قامت الإدارة بتقديم تفسيرات ومعلومات مرضية رداً على كل طلباتنا.

وقد امتثل البنك لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

PricewaterhouseCoopers

رقم ترخيص الشريك ٢١٦

١٣ فبراير ٢٠١٩

المنامة، مملكة البحرين

بيان المركز المالي الموحد

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدققة)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٣	٢١٧،١٣٨	٢٦٣،٨١٩
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤	٨٦،٠٥٥	٩٨،٥٤٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٥	١،٦٨٣،٨٦٥	١،٨٠٩،٦٨٤
تمويلات المشاركة		١٨٦،٨٥١	١٣٨،٤٠٩
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٦	٥٧٦،١٧١	٦١٧،١٥٦
حسابات الاستثمار المقيدة	٧	-	٢٧،١٨٣
موجودات مقتناة بغرض التأجير	٨	١٥٤،٨٥٩	١٣١،١٠٦
موجودات أخرى	٩	٧٩،٠٨٥	٦٩،١٥٠
استثمارات عقارية		٣،٣٥٩	٣،٩٩٤
عقارات قيد التطوير	١٠	٧٩،٢٩٦	-
موجودات ثابتة	١١	١٧،٨٠٢	٢٢،٢٥٢
موجودات غير ملموسة	١٢	٤٣،٣١٤	٦١،١٢١
إجمالي الموجودات		**٣،١٢٧،٧٩٥**	**٣،٢٤٢،٤١٩**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
حسابات جارية للعملاء	١٣	٥٦١،٥٠٦	٦٧٦،٨٨٨
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٤	٥٧٨،٨٤٢	٤٣٤،٦٣٥
مبالغ مستحقة لمستثمرين	١٥	٦٣٩،٠٠٥	٧١٩،٣٠٣
المطلوبات الأخرى	١٦	١٩٨،٧٩٧	١٤٧،٥٥١
إجمالي المطلوبات		**١،٩٧٨،١٥٠**	**١،٩٧٨،٣٧٧**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١٧	٩٩٤،٧٨٠	١،٠٦٤،٨٩٨
حقوق الأقلية	١٨	٦٩،٤٨٠	٤٤،٥٤١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية		**٣،٠٤٢،٤١٠**	**٣،٠٨٧،٨١٦**
رأس المال	١٩	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
الاحتياطيات		١٤،١٧٨	٣١،٩٠٢
(خسائر متراكمة)/أرباح مستبقاة		(٢٨،٧٩٣)	٢٢،٧٠١
إجمالي حقوق الملكية		**٨٥،٣٨٥**	**١٥٤،٦٠٣**
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية		**٣،١٢٧،٧٩٥**	**٣،٢٤٢،٤١٩**

تم اعتماد هذه المعلومات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩، ووقعها بالنيابة عنهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة أماني خالد بورسلي
عضو مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٠ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدققة)
الإيرادات			
الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة		٦٧،٩٤٩	٦٢،١٩٠
ناقصاً: العائد لحسابات الاستثمار المطلقة ومخصصات الهبوط في القيمة		(٤٠،٩٥٩)	(٣٣،٢١٤)
حصة المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً		٢٦،٩٩٠	٢٨،٩٧٦
الدخل من المرابحات والتمويلات الأخرى	٢٢	٧٠،٣٢٨	٦٠،٩١٥
الدخل من الاستثمارات الأخرى	٢٣	٣٤،٧٢٩	٤٣،٩١٢
إيرادات أخرى	٢٤	١٩،٧٣٥	١٧،٩١٠
إجمالي الإيرادات		**١٥١،٧٨٢**	**١٥١،٧١٣**
ناقصاً: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		(٦٧،٩٦٧)	(٦٢،٥١٤)
إيرادات تشغيلية		**٨٣،٨١٥**	**٨٩،١٩٩**
المصروفات			
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٥	(٦١،٣٤٧)	(٦١،٠٢٣)
الاستهلاك والإطفاء	١١،١٢	(٨،٧٦٨)	(٩،١٤٥)
إجمالي المصروفات		**(٧٠،١١٥)**	**(٧٠،١٦٨)**
صافي الربح قبل مخصصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية		**١٣،٧٠٠**	**١٩،٠٣١**
أرباح ناتجة من عمليات الاستحواذ من نشاط تجاري (صافي)		١٩،١٩٤	-
مخصصات الهبوط في القيمة (صافي)		(٨،٢٦٠)	(٣،٠١٠)
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية		**٢٤،٦٣٤**	**١٦،٠٢١**
ضرائب خارجية	٢٧	(١٠،٤٩٤)	(٩،٧٨٣)
صافي الربح للسنة/للفترة		**١٤،١٤٠**	**٦،٢٣٨**
متعلقة بالتالي:			
مساهمي البنك		١،٤٠٩	١،٥٨٢
حقوق الأقلية	١٨	١٢،٧٣١	٤،٦٥٦
		١٤،١٤٠	٦،٢٣٨
عائد السهم الأساسي والمخفف - فلس	٢٠	**١،٤١**	**١،٥٨**

تم اعتماد هذه المعلومات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩، ووقعها بالنيابة عنهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة أماني خالد بورسلي
عضو مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٠ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

		الاحتياطيات							
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	تحويل عملات أجنبية	علاوة إصدار أسهم	إجمالي الاحتياطيات	أرباح مستبقاة	إجمالي حقوق الملكية
في ١ يناير ٢٠١٨ (مدققة)	١٠٠٫٠٠٠	١٥٨	٣٠٫٨١٥	٨٩٠	(١٣٠٫٢٤١)	٤٠٫٢٨٠	٣١٫٩٠٢	٢٢٫٧٠١	١٥٤٫٦٠٣
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (إيضاح ٢)	-	-	-	-	-	-	-	(٥٢٫٧٦٢)	(٥٢٫٧٦٢)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨	١٠٠٫٠٠٠	١٥٨	٣٠٫٨١٥	٨٩٠	(١٣٠٫٢٤١)	٤٠٫٢٨٠	٣١٫٩٠٢	(٣٠٫٠٦١)	١٠١٫٨٤١
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	١٫٤٠٩	١٫٤٠٩
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	١٤١	-	-	-	-	١٤١	(١٤١)	-
حركة القيمة العادلة للصكوك وسندات استثمارية وما في حكمها	-	-	(٤٧١)	-	-	-	(٤٧١)	-	(٤٧١)
حركة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	(٨٢)	-	-	(٨٢)	-	(٨٢)
تسوية تحويل العملات الأجنبية	-	-	١٠٢	-	(١٧٫٤١٤)	-	(١٧٫٣١٢)	-	(١٧٫٣١٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	١٠٠٫٠٠٠	٢٩٩	٣٠٫٤٤٦	٨٠٨	(٣٠٫٦٥٥)	٤٠٫٢٨٠	١٤٫١٧٨	(٢٨٫٧٩٣)	٨٥٫٣٨٥

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

		الاحتياطيات							
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	تحويل عملات أجنبية	علاوة إصدار أسهم	إجمالي الاحتياطيات	أرباح مستبقاة	إجمالي حقوق الملكية
الأرصدة المحولة كجزء من إعادة التنظيم (٢ يناير ٢٠١٧)	١٠٠٫٠٠٠	-	٥٫٤٢٨	٧٩٧	(٨٫٨٢٣)	٤٠٫٢٨٠	٣٧٫٦٨٢	٢١٫٢٧٧	١٥٨٫٩٥٩
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	١٫٥٨٢	١٫٥٨٢
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	١٥٨	-	-	-	-	١٥٨	(١٥٨)	-
حركة القيمة العادلة للصكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	-	-	(١٫٦٠٩)	-	-	-	(١٫٦٠٩)	-	(١٫٦٠٩)
حركة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	٩٣	-	-	٩٣	-	٩٣
تسوية تحويل العملات الأجنبية	-	-	(٤)	-	(٤٫٤١٨)	-	(٤٫٤٢٢)	-	(٤٫٤٢٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدققة)	١٠٠٫٠٠٠	١٥٨	٣٠٫٨١٥	٨٩٠	(١٣٠٫٢٤١)	٤٠٫٢٨٠	٣١٫٩٠٢	٢٢٫٧٠١	١٥٤٫٦٠٣

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٠ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدققة)
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية		٢٤،٦٣٤	١٦،٠٢١
تعديلات في:			
الاستهلاك والإطفاء	١١،١٢	٨،٧٦٨	٩،١٤٥
أرباح ناتجة من عمليات الاستحواذ على نشاط تجاري - صافي		(١٩،١٩٤)	-
مخصصات الهبوط في القيمة - صافي		٨،٢٦٠	٣،٠١٠
أرباح من أستثمارات أخرى		(٣٤،٧٢٩)	(٤٣،٩١٢)
(أرباح)/خسائر بيع موجودات ثابتة		٩٤	(٢٠٥)
إيرادات تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		(١٢،١٦٧)	(١٥،٩٤١)
الزيادة في أرصدة لدى المصارف تستحق بعد تسعين يوماً ولدى المصارف المركزية			
المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى للاحتياطي		(١٧٣)	(٣،٤٨٩)
التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية:			
مرابحات وتمويلات أخرى		(٧٤،٥٦٥)	(٦٨٩)
تمويلات المشاركة		(٨٨،٦٣٢)	(٥٨،٣٢٣)
موجودات أخرى		(١٨،٢١٠)	(١،٨٩٣)
الحسابات الجارية للعملاء		(٢١،٥٦١)	٦٥،٣٨٩
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		٢٠١،٦٥٩	١٥،٠٩٤
مبالغ مستحقة لمستثمرين		٨٥،٠٩٧	٣٩،١٧٦
المطلوبات الأخرى		٤٦،٠١٧	١٢،٤٩٣
(النقص)/الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		(٤٥،٣٥١)	٣٣،٢٦٠
الضرائب المدفوعة		(٧،٠٠٢)	(٨،٥٧٠)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٦٥،١١٢**	**٧٦،٥٠٧**
الأنشطة الاستثمارية			
صافي (الزيادة)/النقص في:			
موجودات مقتناة لغرض التأجير		(٢٣،٧٥٣)	(٣٤،٦٣٤)
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها		(٦٧،٥٤٥)	٧،٤٨٨
شراء موجودات ثابتة		(٢،٨٤٦)	(٢،٦٨٦)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(٩٤،١٤٤)**	**(٢٩،٨٣٢)**
الأنشطة التمويلية			
حقوق الأقلية		(٣٠٠)	(٥٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(٣٠٠)**	**(٥٠٠)**
تسوية تحويل العملات الأجنبية		(٣٤،٤٩٩)	(٩،٣١٤)
صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٦٣،٨٣١)**	**٣٦،٨٦١**
النقد وما في حكمه في بداية السنة/الفترة		**٢٩٧،٨٥٤**	**٢٦٠،٩٩٣**
النقد وما في حكمه في نهاية السنة/الفترة	٤	**٢٣٤،٠٢٣**	**٢٩٧،٨٥٤**

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٠ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	كما في ١ يناير ٢٠١٨	إيرادات/ (مصروفات)	رسم المضارب	حركة القيمة العادلة	صافي الودائع/ (السحوبات)	الحركة بسبب الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح - ٣٩)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
صندوق دلمونيا للتطوير ١*	٥٤،٧٨٩	٤،٧٦٦	-	-	(٨،١٢٥)	(٥١،٤٣٠)	-
مضاربة الشامل البوسفور*	٢،٣٥٦	-	-	-	-	-	٢،٣٥٦
الودائع العقارية الأوروبية *	٦،١٨٤	-	-	-	(٢٨٨)	-	٥،٨٩٦
الودائع العقارية الأمريكية*	٩،٥١٤	-	-	-	-	-	٩،٥١٤
المجموع	**٧٢،٨٤٣**	**٤،٧٦٦**	**-**	**-**	**(٨،٤١٣)**	**(٥١،٤٣٠)**	**١٧،٧٦٦**
صناديق مدارة على أساس الوكالة	٢٣،٨٦٤	-	-	-	(١٦)	-	٢٣،٨٤٨
	٩٦،٧٠٧	**٤،٧٦٦**	**-**	**-**	**(٨،٤٢٩)**	**(٥١،٤٣٠)**	**٤١،٦١٤**

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الضمنية.

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	كما في ٢ يناير ٢٠١٧	إيرادات/ (مصروفات)	رسم المضارب	حركة القيمة العادلة	صافي الودائع/ (السحوبات)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
صندوق دلمونيا للتطوير ١*	٥٦،٣٥٨	٧٢	-	-	(١،٦٤١)	٥٤،٧٨٩
مضاربة الشامل البوسفور*	٢،٣٥٦	-	-	-	-	٢،٣٥٦
الودائع العقارية الأوروبية *	٦،٠٨٥	١٢١	(٢٦)	٦٣٩	(٦٣٥)	٦،١٨٤
الودائع العقارية الأمريكية*	١٠،٣٨٨	-	-	-	(٨٧٤)	٩،٥١٤
المجموع	**٧٥،١٨٧**	**١٩٣**	**(٢٦)**	**٦٣٩**	**(٣،١٥٠)**	**٧٢،٨٤٣**
صناديق مدارة على أساس الوكالة	٢٤،٦٠١	-	-	-	(٧٣٧)	٢٣،٨٦٤
	٩٩،٧٨٨	**١٩٣**	**(٢٦)**	**٦٣٩**	**(٣،٨٨٧)**	**٩٦،٧٠٧**

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الضمنية.

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٠ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ١-٩٩٣٣٦ وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه.

تعتبر الإثمار القابضة (سابقا بنك الإثمار ش.م.ب.) ("الإثمار") الشركة الأم المباشرة للبنك، وهي شركة استثمارية من الفئة الأولى مرخصة من قبل مصرف البحرين. يعتبر دار المال الإسلامي ترست ("DMIT") الشركة الأم الأساسية للإثمار، وهي إدارة ائتمانية مسجلة في كومنولث الباهاما.

وقد اشتملت عملية إعادة الهيكلة التي قدمها مجلس إدارة بنك الإثمار والتي وافق عليها المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٨ مارس ٢٠١٦ على تحويل بنك الإثمار ش.م.ب. إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين لفصل الموجودات الأساسية وغير الأساسية. و في ٢ يناير ٢٠١٧ تم تحويل جميع الأصول والمطلوبات الأساسية المملوكة سابقا لبنك الإثمار إلى البنك مع السيطرة على الشركات الزميلة. وبما أن الإثمار القابضة هي الشركة الأم الأساسية للبنك قبل وبعد إعادة الهيكلة، فقد تم تسجيل هذه العملية كعملية دمج أعمال تحت السيطرة المشتركة وتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بقيمتها الدفترية. البنك لم يجري أي معاملات مالية ما بين فترة التأسيس ١٢ مايو ٢٠١٦ و ١ يناير ٢٠١٧. تغطي أرقام المقارنة في هذه البيانات المالية السنة من تاريخ التأسيس ١٢ مايو ٢٠١٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

بعد إعادة الهيكلة، جاري نقل الملكية القانونية لبعض الموجودات والمطلوبات من الإثمار إلى البنك.

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها البنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية التجارية والاستثمارات المصرفية والأعمال المصرفية الخاصة والتكافل وتطوير العقارات.

ينظم مصرف البحرين المركزي على أنشطة البنك وهي أيضاً خاضعة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

تتضمن أنشطة المجموعة قيامها بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في المعلومات المالية الموحدة تحت بند "حسابات الاستثمار المطلقة" وبند "حسابات الاستثمار المقيدة". فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابه بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة فإن صاحب حساب الاستثمار يفرض قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للبنك وستة عشر فرعاً تجارياً في البحرين والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

	نسبة الملكية ٪			
	التصويتية	الاقتصادية	بلد التأسيس	النشاط التجاري الرئيسي
بنك فيصل المحدود	٦٧	٦٧	باكستان	أعمال مصرفية
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٥٧	٥٧	جزيرة كايمان	عقارات
شركة سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب (م) (تحت التصفية الطوعية)	٦٣	٥٠	مملكة البحرين	تمويلات عقارية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة

تم إعداد المعلومات المالية الموحدة للمجموعة وفقا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

تتضمن المعلومات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بعض الأصول والخصوم وما يتعلق بها من دخل ومصاريف غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي تعرض حاليا كما هو ملائماً ووفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقد امتلكتها المجموعة قبل تحويل بنك الإثمار إلى مصرف قطاع تجزئة إسلامي في أبريل ٢٠١٠.

وافقت هيئة الرقابة الشرعية على خطة عمل بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي لا تتوافق مع الشريعة للامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية (الخطة). وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على تنفيذ هذه الخطة. يتم الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي لا تتوافق مع الشريعة في الإيضاح رقم ٣٨.

موضح أدناه أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

أ) **التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة ولكن غير سارية المفعول**

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ - استثمارات في الصكوك والسندات الاستثمارية وما في حكمها

تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ "الاستثمارات في الصكوك والسندات الاستثمارية وما في حكمها" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. يحدد معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ (الذي استبدل معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ السابقة) المبادئ المحسنة لتصنيف، وإقرار، وقياس، وعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والسندات الاستثمارية وما في حكمها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهي تحدد الأنواع الرئيسية لأدوات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحدد المعاملات المحاسبية الأولية بما يتناسب مع الخصائص ونموذج العمل في المؤسسة التي يتم بموجبها إدارة الاستثمارات وإدارتها وعقدها. سيكون المعيار ساريًا اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم التأثير على سياساتها المحاسبية.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ - التقارير المالية لحاملي الصكوك

تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ "التقارير المالية لحملة الصكوك" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. يهدف معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ إلى تأسيس مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية للأصول والأعمال التجارية التي تقوم عليها الصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، تحديداً حاملي الصكوك. سيكون المعيار ساريًا اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق المعيار على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ب) **التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول**

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ - أحتياطات المخاطر

تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ احتياطيات المخاطر في أغسطس ٢٠١٨ ويعتبر سارياً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. حيث أن الهدف من هذا المعيار تحديد المخاطر المختلفة التي يواجهها أصحاب المصلحة، وخاصة المستثمرين الذين يستفيدون من الربح والخسارة، من المؤسسات المالية الإسلامية. حيث قامت المجموعة بتطبيق هذا المعيار مبكراً من ١ يناير ٢٠١٨ وليس هناك أي تأثير جوهري على تحديد وقياس احتياطات المخاطر للمجموعة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ - انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ - تم إصدار معيار انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في نوفمبر ٢٠١٧ وساري المفعول من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. قامت المجموعة بتطبيق المعيار مبكراً من ١ يناير ٢٠١٨. الذي أستبدل معيار المحاسبة المالية رقم ١١ (المخصصات والاحتياطات)، تمثل متطلبات المعيار المحاسبي الجديد تغيير جوهري في المحاسبة عن انخفاض القيمة وخسائر الائتمان. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية عن خسائر انخفاض القيمة والائتمانات في مختلف عمليات التمويل والاستثمار الإسلامي وبعض الأصول الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية، والأحكام ذات الصلة، مما يسمح بشكل خاص لمستخدمي البيانات المالية تقييم المبالغ والتوقيتات وأوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأصول والمعاملات. كما تحدد هذه المواصفة القياسية كيف يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة والائتمان ومتى وكيف يتم عكس ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

التغييرات الأساسية للسياسات المحاسبية للمجموعة للتي تتعلق بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ ملخصة كما يلي:

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ يستبدل نموذج "الخسارة المتكبدة" بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة". نموذج الانخفاض في القيمة الجديد ينطبق على بعض من الالتزامات و الضمانات المالية. المخصصات المتعلقة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على العقود المالية خلال ١٢ شهرا إلا إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. يتم اعتماد المخصص بناءً على التغيرات للخسائر المتوقعة على عمر الأصل. تحت معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠، تحتسب الخسائر الائتمانية في فترة أقل بما كانت علية حسب المعيار السابق.

أساس الإعداد - قياس خسائر الائتمان المتوقعة

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة أو نسبة التعرض للمخاطر تقاس باستخدام نموذج معقد و أفتراضات جوهرية عن التطلع الاقتصادي و تصرف الائتمان (أرجحية تخلف الزبون عن الدفع و الخسائر الناتجة).

عدة تقديرات جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لحسابة الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- تحديد المواصفات للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تحديد المواصفات في تعريف معنى التخلف عن السداد.
- أختيار نموذج مناسب و توقعات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تأسيس عدد وأوزان مناسبة تتطلع على سيناريوهات أمامية لكل نوع من المنتجات والأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة.
- تأسيس مجموعات من الذمم المدينة المشابهة لهدف قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ بأثر رجعي، باستثناء ما يلي:

لم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة للفترات السابقة. يتم احتساب الفروقات ذات الصلة في القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ في الأرباح المستبقاة وحقوق الأقلية كما في ١ يناير ٢٠١٨. ونتيجة لذالك، فانه لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة ٢٠١٨ بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠.

تسوية القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إلى القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨.

يعكس الجدول التالي تسوية القيم الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مع القيم الدفترية في ١ يناير ٢٠١٨ بعد تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠.

الأصول المالية - بالتكلفة المطفأة	القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إعادة قياس لعلاوة انخفاض في القيمة*	القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨ لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٣٦٢،٣٦٤	(٥٤)	٣٦٢،٣١٠
الأصول المالية (الممولة والغير ممولة)	٣،٠٥٠،٦٠٧	(٥٤،١٩٣)	٢،٩٩٦،٤١٤
صكوك وسندات استثمارية وما في حكمها	٤٨٣،٤٢٦	(٤٤)	٤٨٣،٣٨٢
ذمم مدينة أخرى	٦٤،١٨٥	(٦،٤٥٠)	٥٧،٧٣٥
مجموع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة	٣،٩٦٠،٥٨٢	(٦٠،٧٤١)	٣،٨٩٩،٨٤١

* سبب زيادة مخصص الهبوط في القيمة هو التغيير من خسائر الائتمان المتكبدة إلى خسائر الائتمان المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

تأثير على الأرباح المستبقاة و الاحتياطات الأخرى

	الأرباح المستبقاة
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠١٨	١٥٤،٦٠٣
أستحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة تحت معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠	(٥٢،٧٦٢)
الرصيد الافتتاحي المعدل كما في ١ يناير ٢٠١٨	١٠١،٨٤١

التغييرات ذات الصلة في القيمة الدفترية للأصول المالية والمتطلبات المالية الناتجة من تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ التي تتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بلغت ٢٦,٥ مليون دينار بحريني في ١ يناير ٢٠١٨. هذا المبلغ تم تعديله على حساب احتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ ٦,٨ مليون دينار بحريني متعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمبلغ المتبقي ١٩,٧ مليون دينار بحريني تم تعديله على مستبقاة المتعلقة بمساهمي الأثمار مرتكز على الموافقات المناسبة حسب قوانين الشركة والبنك. تأثير معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تم تكبدها من قبل المساهمين.

يوضح الجدول التالي تسوية مخصص الهبوط في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إلى معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ كما في ١ يناير ٢٠١٨.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إعادة قياس	معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ في ١ يناير ٢٠١٨
الأصول المالية			
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	(٥٤)	(٥٤)
مرابحات وتمويلات أخرى	(١١٣،٩٥٢)	(٥٤،١٩٣)	(١٦٨،١٤٥)
صكوك وسندات استثمارية وما في حكمها	(٧،٢٣٣)	(٤٤)	(٧،٢٧٧)
ذمم مدينة أخرى	(١٢،٥٠٧)	(٦،٤٥٠)	(١٨،٩٥٧)
	(١٣٣،٦٩٢)	(٦٠،٧٤١)	(١٩٤،٤٣٣)

الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان

لتحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، يقارن البنك خطورة التخلف عن الدفع في تاريخ التقييم مع خطورة التخلف عن الدفع في بداية الاحتساب. هذا التقييم يحصل في كل تاريخ تقييم.

لمحفظة الشركات، تقوم المجموعة بتقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الطرف الآخر كما أن التقييم الداخلي يحدث على مستوى الطرف الآخر وليس على مستوى التسهيلات. تقوم المجموعة باستخدام التقييم الداخلي للطرف الآخر كتقييم للتسهيلات المتاحة في تاريخ منح التسهيل وتاريخ التقييم.

لمحفظة التجزئة، تقوم المجموعة حالياً بإدارة محفظة التجزئة على مستوى التسهيلات، لذلك يتم تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان على مسوى التسهيلات. الأيام المتأخرة لتسهيلات الأشخاص ستنعكس في تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تحديد إذا كانت هناك زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان

لتحديد إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من تاريخ الاحتساب، يستخدم البنك نظام تقييم مخاطر الداخلي والخارجي، وتقييم المخاطرة الخارجي، ومعدل التأخير في الحسابات، وإعادة الهيكلة، وافتراضات خبراء الائتمان ومعلومات تاريخية ذات صلة.

قد يقرر البنك أن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في بعض من الجوانب النوعية التي لا يمكن تقييم تأثيرها من ناحية مقدارية على أساس زمني معقول باستعمال أفتراضات خبراء الائتمان وإذا ممكن معلومات تاريخية ذات صلة.

يعتبر البنك بان الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لا يحصل إلا إذا كان الأصل متأخر في السداد أكثر من ٣٠ يوم. الأيام المتأخرة هي عدد الأيام من أقدم قسط متخلف ولم يتم دفع قيمة القسط بالكامل. عدد الأيام المتأخرة يتم احتسابها من دون أحتساب فترة السماح التي ممكن أن تكون متواجدة للمقترض.

يراقب البنك فعالية المعايير المستخدمة في تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان بالمراجعات المعتادة والتصديقات. ويصنف البنك أدواته المالية إلى المرحلة ١، والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس منهجية التخصيص.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

تحديد إذا كانت هناك زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

- المرحلة ١: الأدوات المالية التي لم تشهد زيادات جوهرية في خطورة الائتمان من تاريخ الإدراك البدائي ولم يكن هناك مخصصات في وقت الإنشاء. يصنف البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- المرحلة ٢: للأدوات المالية التي شهدت زيادات جوهرية في خطورة الائتمان من تاريخ الإدراك البدائي ولكن لم يكن هناك مخصصات في وقت الإنشاء. يصنف البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أساس الاستحقاق الفعلي والمتوقع بما فيها من الأدوات المعادة هيكلتها وإعادة جدولتها.
- المرحلة ٣: الأدوات المالية المضمحلة ائتمانيا، المجموعة تصنف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. التخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم تستخدم للمرحلة ٣.

تعريف التعثر في السداد

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ يهدف إلى محاذاة سياسة المحاسبة في انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها المخاطر الائتمانية في البنك. في هذا الصياغ، "خطورة التخلف عن الدفع" للأدوات المالية عنصر أساسي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تحت معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠.

بشكل عام، الطرف الآخر مع تسهيلات تتعدى فترة التخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم تعتبر متعثرة عن السداد.

غير التجزئة

قد وضعت المجموعة هذه التعاريف لتعثر السداد (وفقا لمستندات لبازل و لقواعد الإرشادية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠)

عملاء غير التجزئة مع المواصفات الآتية

- جميع أو أي من التسهيلات التي تتعدى فترة التخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم
- جميع أو أي من التسهيلات التي وضعت في حالة "عدم أستحقاق الأرباح" (وقف الأرباح)
- جميع أو أي من التسهيلات التي لديها مخصصات محددة .
- أحداث تؤدي إلى التعثر في السداد مثل أعلان الإفلاس، توفي العميل (إذا لم يوجد بديل أو إدارة محترفة) أو أي حدث آخر يؤثر بصورة جوهرية على قدرة السداد.

البنك لم يحسب معيار التخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم إذا كان السبب تقني (التسهيلات التي تتخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم بسبب إداري و ليس أسباب لها علاقة بالائتمانية ولا يوجد خلاف على جدول الدفع).

التجزئة

قد وضعت المجموعة هذه التعاريف لتعثر السداد

- جميع التسهيلات التي فيها أقساط مستحقة لأكثر من ٩٠ يوم.

البنك لم يحسب معيار التخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم إذا كان السبب تقني (التسهيلات التي تتخلف عن الدفع لأكثر من ٩٠ يوم بسبب إداري و ليس أسباب لها علاقة بالائتمانية ولا يوجد خلاف على جدول الدفع).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أحتمالات موزونة وتقديرات الخسائر الائتمانية. تقاس بهذه الطريقة:

- الأصول المالية الغير مضمحلة ائتمانيا في تاريخ إعداد البيانات المالية: قيمة العجز في جميع المستحقات النقدية (الفرق بين النقد المدان للمجموعة وفقا للعقد والنقد المتوقع استلامه)
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ إعداد البيانات المالية: الفرق بين مجموع القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفق النقدي المقدر المستقبلي.
- عقد الضمانات المالية: المدفوعات المقدرة لاسترداد الحامل ناقصا أي مبلغ تتوقع المجموعة أسترداده.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

المجموعة تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة في حدود التسهيلات الفردية بعين الاعتبار التدفقات النقدية المقدرة، المستحقات، الخسارة في حالة التعثر في السداد، معامل تحويل الائتمان، وسعر الخصم. للمحافظ التي لا توجد عنها معلومات عن التسهيلات تقوم المجموعة باستخدام نظام الخسائر المتراكمة على أساس جماعي.

تم تعديل احتمالية التخلف عن الدفع المستمدة مع معلومات مستقبلية تعتمد على متغيرات الاقتصاد الكلي ومعايرة لاشتقاق احتمالية التخلف عن الدفع النهائي بشكل منفصل عن محفظة الشركات والتجزئة.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد.
- الخسارة في حالة التعثر في السداد.
- قيمة التعرض للتعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

التقديرات في التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين محسوبة على نماذج إحصائية معينة وتم تقسيمها باستخدام أدواة تصنيف مهمة وفقاً لمختلف الأطراف الأخرى ومختلف التعرضات. هذه النماذج الإحصائية مكونة من معلومات داخلية مكونة من معلومات نوعية و رقمية. إذا الطرف الآخر أو المخاطر تحرك ما بين فئة التقييم هذا سيغير التقديرات المتعلقة في التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هو حجم الخسارة إذا تخلف الطرف الآخر عن الدفع. وقد قدرت المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد داخليا. يتم احتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد بشكل إضافي بناء على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف الأخرى المتعثرة.

قيمة التعرض للتعثر في السداد يمثل المخاطر المتوقعة إذا تخلف الطرف الآخر عن الدفع. تستمد المجموعة من التصرف الحالي إلى الأطراف الأخرى والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض للتعثر في السداد هو مجموع القيمة الدفترية. المبلغ المستحق حالياً والمتعلق بالتعرض للتعثر في السداد يتضمن التزامات الإقراض والضمانات المالية

فترة المخاطرة تحدد السنة التي تقدر فيها التعثر عن الدفع ولذالك يأثر في تحديد المتعثرات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص حسابات المرحلة ٢ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.)

الأصول المالية التي لم تشهد زيادات جوهرية في المخاطر الائتمانية تخضع لاحتمالية حدوث التعثر في السداد بحد أقصى ١٢ شهر. يقوم البنك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بالأخذ بعين الاعتبار مخاطر التخلف عن السداد خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض لها مخاطر الائتمان حتى لو بداعي أن إدارة المخاطر تعتقد أن الفترة أطول. الفترة القصوى للعقد هي الفترة يحق للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إلغاء الالتزام أو الضمان المتعلق بالتسهيل.

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة معلومات النظرة المستقبلية عندما تقييم إذا هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من الاعتراف الأولي وقياس خسائر المخاطر الائتمانية. سنويا، المجموعة تأخذ احدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان المتعرضة المتعلقة وتستخدم الإحصائيات لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية.

تأخذ المجموعة لآخر خمس سنوات المعلومات الاقتصادية المتاحة لعوامل الاقتصاد الكلية لقياس خطورة التخلف عن الدفع. المجموعة فقط تستخدم المتغيرات التي يمكن تفسيرها وذلك بعد التحليل الإداري وتشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نمذجة FAS ٣٠، من بين أمور أخرى، الناتج المحلي الإجمالي والسكان وصافي الإقراض.

أنتاج هيكلة الفترات لاحتمالية التخلف عن الدفع

درجات المخاطر الائتمانية ومدة التخلف عن الدفع عناصر أساسية في تحديد هيكلة الفترات للمتخلفين عن الدفع. المجموعة تجمع المعلومات عن التخلف في الدفع وأدائهم عن مخاطر الائتمانية محللة بنوع الطرف الآخر، الأيام المتخلفة ودرجة المخاطر الائتمانية

المجموعة تستعمل نماذج إحصائية لتحليل المعلومات المجمعة وتنتج توقعات للفترة المتبقية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وكيف سيتم تغيرها مع مرور الزمن.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

إنتاج هيكلة الفترات لاحتمالية التخلف عن الدفع (تابع)

يوجد في هذا التحليل التحديد والمطابقة في العلاقات بين التغيرات في نسب التخلف عن الدفع وعوامل الاقتصاد الكلية والتحليل العميق لأمور أخرى (مثل خبرة في التسامح) على مخاطر التعثر في الدفع. لمعظم المخاطر، العوامل الاقتصادية الكلية الأساسية هي: إجمالي الإنتاج المحلي، صافي الاقتراض وتعداد السكان.

على أساس الاعتبار عدة أنواع من المعلومات الخارجية الفعلية والتوقعات، المجموعة يكون نظرة أساسية للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة وعدة توقعات أخرى (تطبيق معلومات النظرة المستقبلية). المجموعة تستعمل هذه التوقعات لتعديل تقديرات احتمالية التخلف عن الدفع.

عبر المراجعة السنوية لمحفظة الشركات يقوم البنك بمراقبة الأداء السنوي من خلال حصر عدد المتخلفين عن السداد لسنة واحدة لفترة آخر ٥ سنوات (بما في ذلك الفترات السابقة لإعادة التنظيم) يتم تصنيف احتمالية التخلف عن السداد داخلياً في مجموعات تقييم (على سبيل المثال (١ إلى ٧) متوسط نسبة التخلف عن السداد للدرجة ٥ المراقبة سنوياً عبر دورة المتخلفين في الدفع. عندما يكون الطرف الآخر غير مصنف يحصل على تقييم ٥ في دورة التقييم.

تقييم داخلية (من ١ إلى ٧). متوسط نسبة تخلف في الدفع للدرجة المراقبة سنويا عبر دورة المتخلفين في الدفع. عندما يكون الطرف الآخر غير مصنف يحصل على تقييم ٥.

محفظة التجزئة تتقسم على أساس المنتج وما يميزهم إلى الأقسام أدناة:

- تمويل السيارات
- تمويل رهن العقاري
- التمويل الشخصي
- بطاقات الائتمان

التخلف عن الدفع لكل فئة تقاس على أساس رصد المتخلفين عن الدفع المتوقع ولذلك المتخلفين عن الدفع يحسب على أساس تقسيم الأيام المتخلفة عن الدفع لكل جزء منفصل. في هذا التحليل حالة الدين المتأخر للحسابات تعقب على فترة سنة واحدة مع فترة شهر متحركة. يأخذ بعين الاعتبار على الأقل ٥ سنوات من تاريخ التخلف عن الدفع.

يتم تعديل احتمالية التخلف عن الدفع بنظرة مستقبلية بناءً على متغيرات الاقتصاد الكلي وتعديلها للحصول على احتمالية التخلف عن الدفع النهائي بشكل منفصل عن محفظة الشركات والتجزئة.

الهبوط في القيمة

المجموعة تحتسب مخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية الآتية:

- جميع التمويلات الإسلامية وبعض من الأصول الأخرى (تتضمن المرابحات والودائع المدينة)
- أدوات ديون المحتسبة بالتكلفة المطفأة و القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- ألتزامات تمويلية التي لا تحتسب بالقيمة العادلة في بيان الدخل.
- عقود الضمانات المالية التي لا تحتسب بالقيمة العادلة في بيان الدخل.
- إجارات مدينة و أصول تعاقدية.
- أرصدة لدى مصارف
- الأرصدة مع الأطراف ذات الصلة
- المطلوبات الطارئة

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، ما عدى الأدوات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطرها الائتمانية بنسبة جوهرية، لذلك تحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من عدم السداد في أول ١٢ شهر بعد تاريخ البيان المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

الأصول المالية المعادة هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا إعادة الهيكلة المتوقع لا يستبعد الأصل لذلك في حساب عجز التدفقات النقدية يشمل النقد المتوقع حصوله من الأصل المعدل.
- إذا إعادة الهيكلة المتوقع يستبعد الأصل، القيمة العادلة للأصل الجديد يعتبر القيمة النهائية في التدفقات النقدية في وقت الاستبعاد. هذا المبلغ يشمل في حساب العجز في التدفقات النقدية من الأصل الحالي المخصوم من التاريخ المتوقع للاستبعاد إلى تاريخ البيانات المالية مع استعمال معدل الربح الفعلي للأصل الموجود حاليا.

الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانيا. يعتبر الأصل المالي "مضمحل ائتمانيا" عند وقوع حدث أو أكثر ويكون له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانيا، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في قائمة مركز المالي

مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية المحسوبة بالتكلفة المطفأة كخصومات من مجموع القيمة العادلة للأصل.

شطب الأصل

سياسة المجموعة الحالية مطابقة سياسة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. الأصول المالية تنشطب جزئيا أو كليا فقط عندما تتوقف المجموعة من ملاحقة هذه المبالغ. إذا المبلغ المشطوب أكبر من مجموع مخصصات الخسارة، يتم تحويل الفرق كزيادة في مجموع مخصصات الخسارة ويتم عكس أيه مبالغ مستردة لاحقا من مصاريف خسارة الائتمان.

المجموعة تشطب الأصول المالية جزئيا أو كليا إذا أرهقت جميع الطرق العملية في استرداد الأموال ولا توجد نسبة معقولة لاسترداد المبلغ. المؤشرات هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) طريقة المجموعة للاسترداد الضمان وقيمة الضمان بطريقة بان لا توجد نسبة معقولة للاسترداد الكلي. يجوز للمجموعة مع ذلك شطب الأصول المالية التي لا تزال خاضعة لنشاط الأنفاذ

إدارة المخاطر في المجموعة

تتعرض أنشطة المجموعة تعرض المجموعة لعدة مخاطر مالية وتلك الأنشطة تتضمن التحليل والتقييم والتقبل والإدارة لدرجة من الخطورة أو مجموع من المخاطر. تقبل المخاطر جزء من عمل المجموعة الأساسي وتلك المخاطر محتومة عندما تشارك في الأسواق المالية. تهدف المجموعة في الحصول على موازنة معقولة ما بين الخطورة والمكافئة وتقلل احتمالية الأمور السلبية على البيانات المالية للمجموعة.

سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة مخاطر المجموعة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر ووضع ضوابط مناسبة لتقليل المخاطر. المجموعة تراجع سياسة إدارة المخاطر والأنظمة باستمرار لتعكس التغيير في السوق والمنتجات وأفضل الممارسات المستجدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

إدارة المخاطر في المجموعة (تابع)

إدارة المخاطر تنفذ من قبل قسم إدارة المخاطر تحت سياسات موافق عليها من قبل مجلس الإدارة. قسم إدارة المخاطر يحدد ويقيّم المخاطر المالية مع وحدات التشغيل للمجموعة. أنواع المخاطر المحددة من قبل المجموعة هي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الأسواق، مخاطر الأسعار، مخاطر السمعة، مخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات. مخاطر الأسواق يشمل مخاطر العملة، مخاطر معدلات الأرباح ومخاطر السعر.

المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية تعتبر أهم وأكثر انتشارا للمجموعة. المجموعة تأخذ التعرض لمخاطر الائتمان وهو خطورة بان الطرف الآخر لا يسدد المستلزمات المالية وذلك يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. المخاطر الائتمانية تنشأ من التمويلات (التسهيلات الائتمانية للعملاء) ومن النقد و الودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية. هناك مخاطر ائتمانية من التسهيلات خارج المركز المالي مثل الضمانات، خطابات الاعتماد، القبول والالتزامات لتقديم الائتمان. مراقبة وتحكم المخاطر الائتمانية تتنفذ من قبل قسم إدارة المخاطر الذين يحددون المعلمات والحدود لتمويلات المجموعة والتسهيلات التي تظهر خارج المركز المالي.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة بنك الإثمار على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:

- من عدم القدرة على إدارة النقصان أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل ؛ أو
- من الفشل في التعرف على التغيرات في ظروف السوق أو التعامل معها والتي تؤثر على القدرة على تصفية الموجودات بسرعة وبأقل الخسائر في القيمة.

تضمن إدارة مخاطر السيولة توافر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات التمويل، ويتم إدارة التمويل وإدارة السيولة بشكل مركزي من قبل الخزينة، مع الإشراف من لجنة الموجودات والمطلوبات. تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولية وضع إطار العمل والرصد الفعال لمخاطر السيولة لدى المجموعة. تم تصميم سياسات السيولة لدى المجموعة للتأكد من أنها ستفي بالتزاماتها عند استحقاقها، وذلك من خلال ضمان قدرتها على توليد الأموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع الأموال الفورية دون تكبد تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب بنك الإثمار بشكل منتظم التركيز في مصادر التمويل ويضمن أن مصادر التمويل متنوعة بشكل كاف.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناشئة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، أي أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

تتناول سياسة إدارة مخاطر السوق جميع جوانب مخاطر السوق. إن تنفيذ سياسة وإجراءات ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية للإثمار هي مسؤولية وحدات الأعمال ذات الصلة مع إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص والأنظمة أو الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال حصر المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام بأحكام الشريعة. هذا التعريف يستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة.

لا يتوقع بنك الإثمار القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار الرقابة والمراقبة والمخاطر المحتملة، فإن بنك الإثمار قادر على إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وسارية المفعول (تابع)

مخصصات الخسارة

يوضح الجدول الآتي معلومات عن الجودة الائتمانية للأصول المالية مقاسة بالتكلفة المطفاءة. كافة المبالغ موضحة بالقيمة الدفترية الإجمالية في الجدول أدناه ما لم يذكر خلاف ذلك.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
الأصول المالية بالتكلفة المطفاءة				
نقد وسلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٣٠٣،٢٤٨	-	-	٣٠٣،٢٤٨
تمويلات التعرضات (الممولة والغير ممولة) الشركات				
خطر قليل (١-٣)	٣٥٣،٠٠٦	٣٠،٢١٤	-	٣٨٣،٢٢٠
خطر مقبول (٤-٦)	١،١٤٣،٤٨٠	١٣٧،٦٧٩	-	١،٢٨١،١٥٩
قائمة المراقبة (٧)	٢،٣٤٩	٦٤،٠٦٨	-	٦٦،٤١٧
المتعثرة (٨-١٠)	-	-	١٥٩،١٢٨	١٥٩،١٢٨
القيمة الدفترية (الشركات)	١،٤٩٨،٨٣٥	٢٣١،٩٦١	١٥٩،١٢٨	١،٨٨٩،٩٢٤
التجزئة (غير مقيمة)	٥٣٧،٤٨٤	٧،٦٦٨	٦،٤٨٩	٥٥١،٦٤١
القيمة الدفترية مع التسهيلات الغير ممولة	٢،٠٣٦،٣١٩	٢٣٩،٦٢٩	١٦٥،٦١٧	٢،٤٤١،٥٦٥
صكوك وسندات أستثمارية	٤٦٩،٨٩٤	-	٥،٨٧٢	٤٧٥،٧٦٦
ذمم أخرى	٧٦،٦٩٣	-	١٤،٥٣٠	٩١،٢٢٣
مخصصات الخسارة	(٤٩،٢٦٧)	(٤،٥٤٦)	(١١٩،٩٨١)	(١٧٣،٧٩٤)
مجموع قيمة الدفترية للأصول الممولة	٢،٨٣٦،٨٨٧	٢٣٥،٠٨٣	٦٦،٠٣٨	٣،١٣٨،٠٠٨

بلغ إجمالي التمويل (الممول) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغ ١,٢ مليار دينار بحريني و ٠,٣ مليار دينار بحريني و ٠,٢ مليار دينار بحريني للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على التوالي (١ يناير ٢٠١٨: ١,٢ مليار دينار بحريني و ٠,٣ مليار دينار بحريني و ٠,٢ مليار دينار بحريني). بلغت التغطية الضمانية للتمويل الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ١٣٢٪ و ١٧٪ و ٤٦٪ للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على التوالي (١ يناير ٢٠١٨: ١٢٨٪ و ١٨٪ و ٤٨٪).

ب) أساس الإعداد:

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة علي اتفاقيه التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات التي تحمل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والأسهم والاستثمار في العقارات.

ج) بيان الامتثال:

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقوانين ومبادىء الشريعة كما يحددها مجلس الشريعة الرقابي التابع للإثمار وقانون الشركات التجارية البحريني ومصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحيث لا تكون لبعض المسائل معايير متعلقة بها ضمن المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المتعلقة بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

(أ) أساس التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تملك فيها المجموعة ٥٠٪ أو أكثر من حقوق الملكية، وعليه فإن المجموعة تسيطر جوهرياً على مثل هذه الشركات. يتم توحيد الشركات التابعة، بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة، والتي تقع تحت سيطرة البنك، من تاريخ انتقال حق السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن هذا التوحيد من تاريخ توقف هذا الحق.

بالنسبة لدمج الأعمال التي تشمل الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة، فإن أعضاء إدارة المجموعة مسؤولين عن تحديد سياسات محاسبية مناسبة لدمج أعمال تلك الشركات. وعليه فقد اختار الأعضاء استخدام طريقة توحيد المصالح لعملية دمج الأعمال التي تشمل الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة واحتسابها بأثر مستقبلي باستخدام الأساس المحاسبي الأسبق. كما لا يتم احتساب القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركات المستحوذ عليها بحسب طريقة توحيد المصالح فبالتالي لا تنشأ شهرة عند التوحيد. ويتم احتساب الفرق بين تكلفة الاستحواذ وحصة المجموعة في رأس المال المصدر والمدفوع للشركة المستحوذ عليها كعلاوة إصدار أسهم في حقوق الملكية.

الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي تكون للمجموعة تأثير كبير عليها لكن لا تتمتع بحق السيطرة على شؤونها الإدارية، وهي ليست شركات تابعة أو مشاريع مشتركة. ويتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة باستخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية، وبناء عليه، يتم إدراج الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة زائدا التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد تاريخ الاستحواذ. ويعكس بيان الدخل الموحد حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة. تقوم المجموعة بتسجيل حصتها في أي تغيير مباشر تسجله الشركة الزميلة في بيانها لحقوق الملكية ويتم الإفصاح عنه عند الاقتضاء في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

في حالة عدم توفر البيانات المالية المدققة للشركات الزميلة، يتم التوصل لحصة المجموعة من صافي الربح أو الخسارة باستخدام أحدث الحسابات الإدارية المتاحة.

الأرصدة بين شركات المجموعة وحقوق الأقلية

تتضمن المعلومات المالية الموحدة الموجودات والمطلوبات ونتائج عمليات البنك والشركات التابعة له بعد التسويات المتعلقة بحقوق الأقلية وحسابات الاستثمار المطلقة التي تديرها المجموعة. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية بين شركات المجموعة. ويتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في نفس السنة المحاسبية للبنك باستخدام سياسات محاسبية منتظمة.

(ب) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

العملة المتداولة وعملة العرض

يتم قياس العملة المتداولة للبنود المدرجة في المعلومات المالية الموحدة للمنشآت ضمن المجموعة باستخدام العملة المتداولة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني (العملة المتداولة).

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل معاملات العملات الأجنبية إلى العملة المتداولة باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. وتسجل أرباح وخسائر تحويل العملات الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن التحويل بسعر الصرف السائد في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية المقيمة بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. كما يتم تسجيل فروقات التحويل على البنود غير النقدية والمدرجة بالقيمة العادلة - مثل بعض الصكوك والأوراق المالية الاستثمارية وما في حكمها - المدرجة ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

يتم تحويل النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي تعتمد عملة متداولة مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض كما يلي:

١ - يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المدرجة لكل بيان مركز مالي بسعر الإقفال في تاريخ بيان المركز المالي؛

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢ - يتم تحويل الإيرادات والمصروفات لكل بيانات الدخل الموحد باستخدام متوسط أسعار الصرف؛

٣ - ويتم تسجيل جميع فروقات التحويل الناتجة كعنصر منفصل ضمن حقوق الملكية.

خلال عملية التوحيد، تؤخذ فروق أسعار الصرف الناجمة عن التحويل من صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية والاقتراض وغيرها من صكوك العملة المصنفة المعينة للتحوط من هذه الاستثمارات، إلى حقوق المساهمين. يجب تسجيل خسائر تحويل العمات الناتجة عن انخفاض حاد في القيمة أو انتقاص في القيمة (على خاف انخفاض مؤقت) في العملة لصافي الاستثمارات في العمليات الخارجية المحولة بموجب سعر الصرف بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، بالمقام الأول كعبء مقابل أي رصيد دائن للعناصر المنفردة لحقوق الملكية، ويتم تسجيل أي مبلغ متبقي كخسارة في بيان الدخل الموحد. عند القيام باستبعاد جزئي أو بيع لعملية أجنبية، يتم إدراج فروق أسعار الصرف إلى تم تسجيلها في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد كجزء من الربح أو الخسارة من البيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناتجة عن الاستحواذ على منشآت أجنبية على أنها موجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(ج) التقديرات المحاسبية والأحكام

تضع المجموعة تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. ويجري تقييم التقديرات والأحكام بشكل متواصل، وتستند على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى وتشمل توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الحالية.

١) تصنيف الاستثمارات

تقوم إدارة المجموعة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية بتصنيف الاستثمارات عند الاستحواذ عليها وفق الفئات التالية لسندات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مسجلة بالتكلفة اختلاف المطفأة أو لسندات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يعكس هذا التصنيف نية الإدارة المتعلقة بكل من هذه الاستثمارات وهي تخضع إلى معالجة محاسبية تختلف مع اختلاف تصنيفها.

٢) المنشآت ذات الأغراض الخاصة

تبادر المجموعة بإنشاء منشآت ذات الأغراض الخاصة لإعطاء العملاء فرصة للاستثمار. لا تقوم المجموعة بتوحيد هذه المنشآت في حال لا تملك حق السيطرة عليها. ويتم تحديد وجوب هذا الحق بناءً على الأهداف لأعمال هذه المنشآت وتعرضها للمخاطر والمكاسب بالإضافة إلى إمكانية المجموعة على اتخاذ القرارات التنفيذية للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

٣) الشهرة والموجودات غير الملموسة

تختبر المجموعة سنوياً ما إذا كانت الشهرة قد تعرضت لأي انخفاض في القيمة وفقاً للسياسة المحاسبية الواردة في (إيضاح ٢) تم تحديد المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمقارنات مع مضاعفات السوق. تتطلب هذه الحسابات استخدام التقديرات التي تخضع للحكم. قد تؤثر التغييرات في الافتراضات الأساسية على الأرقام المفصح عنها.

تتمثل منهجية التقييم للأجزاء المحددة بشكل منفصل على مستوى المجموعة [مصرف البحرين الشامل ش.م.ب. (ج) سابقاً؛ بنك فيصل المحدود؛ بنك البحرين والكويت ش.م.ب. على أساس:

- حسابات القيمة في الاستخدام باستخدام إسقاطات التدفق النقدي من الميزانيات المالية المعتمدة من الإدارة العليا للمجموعة تغطي فترة ثلاث سنوات.
- باستخدام القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع الحسابات طريقة الشركات المتقاربة المتعددة (شركات قابلة للمقارنة متعددة) حيث تم النظر في سعر القيمة المتعددة للبنوك الإسلامية المدرجة في المنطقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤) انخفاض قيمة أصول التمويل والاستثمارات

يتم تقييم كل تمويل واستثمار بشكل مستقل لتقدير تعرضهم للانخفاض في القيمة. وتقوم الإدارة بوضع تقديرات متعلقة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على العقود المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وإدراج المعلومات التطلعية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة ("ECL") وفقاً للإيضاح رقم ٢.

٥) فروقات السيولة

تراقب المجموعة باستمرار فروقات السيولة الناتجة في السير العادي للأعمال. تجرى اختبارات الضغط الدوري على وضع السيولة لتقييم قدرة المجموعة على تلبية فروقات السيولة. ويشمل اختبار الضغط أيضا على التقديرات السلوكية لمختلف مصادر التمويل والتدفقات التقديرية الناتجة عن التخلص من الموجودات.

(د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه والمشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

(هـ) مرابحات وتمويلات أخرى

تظهر المرابحات والتمويلات الأخرى بقيمة التكلفة ناقصاً مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها.

تعتبر المجموعة الوعد في تمويلات المرابحة للآمر بالشراء وعداً ملزماً.

تمثل التمويلات الأخرى القروض التقليدية والسلفيات، والتي تعتبر موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيلها مبدئياً بالقيمة العادلة وفيما بعد يتم احتسابها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تستلم المجموعة ضمانات على المرابحات والتمويلات الأخرى حيث تعتبر ضرورية في شكل مبالغ نقدية أو أوراق مالية أخرى بما في ذلك الضمانات المصرفية، والرهن العقاري على الممتلكات والأسهم والأوراق المالية. إن سياسة المجموعة هو الحصول على ضمانات بالقيمة في السوق مساوية أو تزيد على المبلغ الأصلي للتمويل في إطار اتفاقية التمويل. تقدر قيمة الضمانات بشكل دوري للتأكد من أن القيمة في السوق للضمانات الأساسية لا تزال كافية.

يتم رصد المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ وفقاً للإيضاح رقم ٢ (٢).

(و) تمويلات المشاركة

تسجل تمويلات المشاركة بقيمة التكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

يتم رصد المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ وفقاً للإيضاح رقم ٢ (٢).

(ز) الاستثمارات

١- سندات استثمارية بالتكلفة المطفأة

تشمل أدوات الديون بالتكلفة المطفأة حيث تتم إدارة الاستثمار على أساس العائد التعاقدي وتقييم أدائها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية. ويتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقه الربح الفعالة بالاحتساب المبدئي ناقص أي تحصيل استرداد رأس مال وناقص أي تخفيض للانخفاض في القيمة.

٢ - سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي الاستثمارات التي لا تملك ميزات أدوات الديون وتشمل الأدوات التي تظهر عائد متبقي في أصول المنشأة بعد خصم جميع المطلوبات.

الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هي أدوات حقوق الملكية التي يستهدف تملكها لمدة غير محددة، والتي يمكن بيعها عند الحاجة للسيولة؛ ويتم تصنيفها على هذا النحو ابتداءً ويتم تسجيل عملية شراء وبيع هذه الاستثمارات في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢ - سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (تابع)

يتم تسجيل هذه الاستثمارات ابتداءً بقيمة العادلة للتكلفة إضافة إلى تكاليف العملية. ويتم لاحقاً إعادة تقييمها نهاية الفترة بالقيمة العادلة ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر غير المحققة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ضمن "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات"، حتى يتم استبعاد أو شطب هذه الموجودات المالية. في حين، يتم احتساب الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق احتسابها في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد.

تستند القيم العادلة للاستثمارات المدرجة في الأسواق النشطة إلى أسعار الطلب الحالية. إذا لم يكن هناك أسواق نشطة لمثل هذه الموجودات المالية، فإن المجموعة تقدر القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. وهذا يتضمن استخدام المعاملات التي نفذت على أساس تجاري بحت، أو أساليب تقييم مستخدمة من أطراف أخرى. وتقوم المجموعة باستخدام نتائج التقييم التي قام بإعدادها مديري استثمارات أخرى وذلك لتحديد القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية غير المدرجة. وفي بعض الحالات النادرة التي يعجز فيها المجموعة عن تحديد مقياس موثوق به للقيمة العادلة لسند الملكية علي أساس مستمر، يقاس بقيمة التكلفة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم في تاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من وجود أدلة موضوعية على هبوط قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية أو خلافه. في حالة تصنيف السندات الاستثمارية كسندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ولغرض تحديد ما إذا تعرضت الموجودات للهبوط في القيمة، فإنه يؤخذ في الاعتبار وجود انخفاض كبير أو مطول في القيمة العادلة للسندات إلى أقل من تكلفتها. إذا ثبت وجود مثل هذا الدليل للسندات الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الخسارة المتراكمة المقاسة باعتبارها الفارق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسارة للهبوط في القيمة للموجودات المالية التي سبق احتسابها، يتم استبعادها من حقوق الملكية وتحتسب ضمن بيان الدخل الموحد. إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية في الفترات اللاحقة فإنه لا يتم عكس خسائر الهبوط في القيمة والتي سبق احتسابها في بيان الدخل الموحد، ولكن يتم تسجيلها كتعديلات على القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

٣ - سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يصنف الاستثمار كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا استحوذ عليه أو نشأ أساسا لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو من هامش المتعاملين. يجب تسجيل الاستثمارات في تاريخ الاستحواذ بالتكلفة زائد المصروفات المباشرة التي تتعلق بالاستحواذ. ويتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد في نهاية كل فترة إعداد التقرير.

٤ - حسابات الاستثمار المقيدة

يتم تسجيل حسابات الاستثمار المقيدة مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقا إعادة تقييمها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الخسائر غير المحققة في حدود الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار النسبة المتعلقة بحقوق المالكين ونسبة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. في حالة زيادة الخسارة المتراكمة عن الرصيد المتوفر في حقوق الملكية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

٥- الاستثمارات العقارية

إن كافة العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير أو لارتفاع قيمتها تصنف كاستثمارات عقارية. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغاية ارتفاع قيمتها بالتكلفة مبدئياً ويعاد لاحقاً تقييمها بالقيمة العادلة وفقا لنموذج القيمة العادلة وتسجيل أي ربح غير محقق ينتج في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية. ويتم تسجيل أي خسائر غير محققة من تقييمها بالقيمة العادلة للاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية مقابل الاستثمار في العقارات احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، ويؤخذ بعين الاعتبار التقسيم بين الجزء التابع لحقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. وفي حال تجاوز الخسائر المتراكمة للرصيد المتوفر، يتم تسجيل الخسائر الغير محققة في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة بالاستثمار في العقارات التي تم تسجيلها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم تقييد الربح غير المحقق للفترة الحالية مقابل الخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر المحققة الناتجة عن بيع أي استثمار عقاري على أساس الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة المسجلة) وصافي العائدات النقدية أو ما في حكمها من بيع كل استثمار على حدة. كما يجب تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة بالإضافة إلى الرصيد المتوفر في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية في بيان الدخل الموحد للفترة المالية الحالية.

يتم تسجيل الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض التأجير بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم احتساب العقارات التطويرية أما بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٦ - عقارات قيد التطوير

تمثل عقارات قيد التطوير الأراضي التي تحتفظ بها المجموعة للتطوير والبيع في السياق العادي للعمل، وتشمل النفقات المتكبدة في الحصول على الأرض والتكاليف الأخرى المتكبدة في تحويلها إلى حالتها القائمة. تدرج العقارات التطويرية بسعر التكلفة أو صافي القيمة التقديرية الممكن تحقيقها. يتم تحديد القيمة القابلة للتحقق المقدرة باستخدام سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية، ناقص مصروفات التطوير المقدرة.

٧ - استثمارات في المضاربة

تسجل استثمارات المضاربة بالتكلفة ويحمل الانخفاض غير المؤقت في قيمة الاستثمار مباشرة في بيان الدخل المرحلي المختصر الموحد.

٨ - القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنتظمة حسب أسعار العرض المعلنة في السوق.

يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات غير المعلنة أسعارها في السوق، وذلك بالرجوع إلى أسعار السوق الحالية لأدوات أخرى مشابهة أو تستند إلى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أو صافي قيمة الموجودات. وتقوم المجموعة بتحديد القيمة النقدية المعادلة على أساس معدل الربح الحالي لعقود تتمتع بشروط ومواصفات مخاطر مماثلة.

(ح) الموجودات المقتناة بغرض التأجير (الإجارة)

تسجل الموجودات المقتناة بغرض التأجير بقيمة التكلفة وتخضع للاستهلاك حسب سياسة المجموعة لاستهلاك الموجودات الثابتة أو حسب فترة الإيجار، أيهما أقصر.

المخصصات تحتسب وفقا لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقا لإيضاح ٢ (ii).

(ط)الموجودات الثابتة

تسجل الموجودات الثابتة بقيمة التكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. ويتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني	٥٠ سنة
تحسينات عقارات الإيجار	على مدى فترة التأجير
أثاث ومعدات ومركبات	٣-١٠ سنوات

يتم حساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء مهم من فئة الموجودات. وأينما تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرةً إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسبما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو احتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتمل حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للمجموعة، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التجديدات والتصليحات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم إنفاقها فيها.

تم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الموجودات الثابتة من خلال مقارنة العوائد مع القيم الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) موجودات غير ملموسة

١ - الشهرة

تسجل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة في بيان المركز المالي الموحد كأصل يقيم مبدئياً بقيمة التكلفة والتي تمثل الفائض من قيمة تكلفة الشراء على القيمة العادلة لحصة المجموعة في تاريخ الاستحواذ من صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها. تقيم الشهرة بعد ذلك بصورة سنوية لتحديد ما إذا كانت هناك أي خسائر ناشئة عن انخفاض القيمة. وتسجل الشهرة في نهاية السنة المالية في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ناقصاً أية خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

تخصص الشهرة المستحوذ عليها من اندماج الأعمال للوحدات المنتجة للنقد، أو لمجموعات من الوحدات المنتجة للنقد من تاريخ الاستحواذ، والتي من المتوقع أن يستفاد من تضافر الاندماج، بغض النظر عما إذا تم تعيين الموجودات أو المطلوبات الأخرى المترتبة على تلك الوحدات المشتراة، لهذه الوحدات أو لمجموعات من الوحدات.

يتحدد الانخفاض في القيمة عن طريق تقييم القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد، والتي تتعلق بالشهرة. ويتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية.

يتم تسجيل الشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على الشركات في بيان الدخل المرحلي المختصر الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق الأقلية حسب أسلوب الكيان الاقتصادي، حيث أن شراء حصة الأقلية تعد صفقة مع المساهمين. وعلى هذا النحو يتم تسجيل أي زيادة على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية.

٢ - برامج الحاسوب الآلي

تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس تكاليف الحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على أساس العمر الإنتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند إنفاقها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بإنتاج برامج قابلة للتحديد ومتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسب الآلي وجزءً مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية.

٣ - موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر إنتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية وعلاقات العملاء، على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية المبدئية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مخمنين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التفاضلية للمدة المتوقعة للودائع.

تقيم الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي أو أكثر، في حال وجدت مؤشرات للهبوط في القيمة والمسجلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي هبوط في القيمة .

(ك) الضرائب الحالية

لا توجد ضرائب على دخل الشركات في مملكة البحرين. ولكن تقوم الشركات التابعة المؤسسة في دول تفرض الضرائب بدفع الضرائب وفقا للأحكام المحلية لتلك الدول.

(ل) الضرائب المؤجلة

تزود الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن الموجودات والمطلوبات على الطريقة الضريبة والقيمة الحالية لأغراض التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الضرائب المؤجلة (تابع)

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وترحيل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حدود إمكانية توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

(م) مخصص منافع الموظفين

تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل المرحلي المختصر الموحد في السنة ذاتها. للمجموعة التزامات قانونية وتأسيسية بدفع المساهمات كلما استحقت دون وجود أي التزام عليها بدفع فوائد مستقبلية.

يتم تقديم تكلفة مكافآت نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة أو بموجب طريقة وحدة الاعتماد المتوقعة. ويتم تقدير تلك التكاليف المحتسبة بموجب طريقة وحدة الاعتماد المتوقعة بناءً على التوصية المقدمة من خبراء اكتواريين. ويتم توزيع الأرباح والخسائر الاكتوارية على متوسط مدة الخدمة المتبقية للموظفين حتى تاريخ استحقاق تلك المنافع.

وبخصوص المكافآت غير الثابتة، يتم احتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وذلك إذا كان للمجموعة أي التزام قانوني أو استدلالي لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي ويمكن احتساب هذه الالتزامات بطريقة موثوقة.

(ن) مبالغ مستحقة لمستثمرين

تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بالبنك أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

(س) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

تحت إطار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابه بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلي الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال.

يتم قياس الأصول المدرجة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على نفس الأساس لفئات مختلفة من الأصول كما هو مبين أعلاه. يحتسب المبلغ المخصص لهذا الاحتياطي من مجموع الإيرادات من أصول حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل تحميل المصاريف المتعلقة بالرسوم الإدارية، وحصة المضارب في الربح والربح لأصحاب حسابات الاستثمار. يتم إنشاء احتياطي معادلة الربح للمحافظة على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لأصحاب حسابات الاستثمار.

(ع) حسابات الاستثمار المقيدة

تحت إطار حسابات الاستثمار المقيدة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة بفرض قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. وتسجل الأصول المدرجة في حسابات الاستثمار المقيدة بصافي القيمة الدفترية.

(ف) أسهم الخزينة

يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

(ص) الاحتياطي القانوني

وفقًا لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تحويل ١٠٪ من صافي ربح البنك للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى ٥٠ ٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

(ق) تحقق الإيرادات

١- المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة

يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحمّلة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام تلك الإيرادات من حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنازل مؤقتاً عن هذا الحق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

ث) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢ - أرباح المرابحة والتمويلات الأخرى

يتم احتساب ربح عمليات المرابحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على امتداد فترة العملية حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، فلا تستحق الأرباح على عمليات المرابحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً إلا إذا رأت إدارة البنك بأن هناك مبرراتٍ كافيةً لاستحقاق تلك الأرباح.

يتم استحقاق الإيرادات من التمويلات الأخرى على أساس طريقة العائد الفعلي طوال مدة العملية. حينما لا يكون الإيراد محدد تعاقدياً أو كمياً فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عندما يتم تحقيقه.

٣ - أرباح الموجودات المقتناة بغرض التأجير

يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على امتداد فترة الإيجار.

٤ - أرباح عقود المضاربة

يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح؛ ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد إمكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.

٥ - أرباح عقود المشاركة

يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.

٦ - أرباح نقدية

يتم احتساب الأرباح النقدية حينما يتأكد حق المجموعة في استلامها.

٧ - الرسوم والعمولات

يتم تسجيل الرسوم والعمولات (شاملة الخدمات المصرفية) كإيرادات حين تتحقق.

ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.

تتحقق رسوم هيكلة وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد بعد إيفاء البنك لجميع التزاماته المتعلقة بالعمليات ذات الشأن.

(ر) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار

تمتلك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي تعود ملكيتها إلى المالكين وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة. كما يتم قيد جميع الأرباح الناشئة من هذه الأصول لصالح حسابات الاستثمار بعد اقتطاع المخصصات واحتياطي معادلة الأرباح وحصة المضارب من الأرباح والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم تسجيل مخصص الهبوط في القيمة عندما تتحقق الإدارة من وجود انخفاض في القيمة الدفترية للأصول الممولة من حسابات الاستثمار.

(ش) تحويل الأصول بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة

يتم تحويل الأصول بالقيمة العادلة بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
احتياطي النقد لدى المصارف المركزية	٦٢،٤٠٣	٨٠٥	٦٣،٢٠٨	٦٣،٦٨٦	٨٢٤	٦٤،٥١٠
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٣٣،٠٢٨	٢٠،٩٠٢	١٥٣،٩٣٠	١٧٣،٣٨٦	٢٥،٩٢٣	١٩٩،٣٠٩
	١٩٥،٤٣١	**٢١،٧٠٧**	**٢١٧،١٣٨**	**٢٣٧،٠٧٢**	**٢٦،٧٤٧**	**٢٦٣،٨١٩**

٤. سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
ودائع سلع	٨٠،١٤٢	٥،٩٦٧	٨٦،١٠٩	٩٨،٥٤٥	-	٩٨،٥٤٥
ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة	(٥٤)	-	(٥٤)	-	-	-
	٨٠،٠٨٨	**٥،٩٦٧**	**٨٦،٠٥٥**	**٩٨،٥٤٥**	-	**٩٨،٥٤٥**

وفيما يلي النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٩٥،٤٣١	٢١،٧٠٧	٢١٧،١٣٨	٢٣٧،٠٧٢	٢٦،٧٤٧	٢٦٣،٨١٩
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٨٠،٠٨٨	٥،٩٦٧	٨٦،٠٥٥	٩٨،٥٤٥	-	٩٨،٥٤٥
ناقصا: ودائع تستحق بعد تسعين يوماً	٥	(٥،٩٦٧)	(٥،٩٦٢)	-	-	-
ناقصا: أرصدة لدى المصارف المركزية المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى للاحتياطي	(٦٢،٤٠٣)	(٨٠٥)	(٦٣،٢٠٨)	(٦٣،٦٨٦)	(٨٢٤)	(٦٤،٥١٠)
	٢١٣،١٢١	**٢٠،٩٠٢**	**٢٣٤،٠٢٣**	**٢٧١،٩٣١**	**٢٥،٩٢٣**	**٢٩٧،٨٥٤**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مرابحات وتمويلات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالممالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالممالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
مرابحات وتمويلات أخرى	١،٢٨٧،٣٢٢	٥٤٠،٤٤٦	١،٨٢٧،٧٦٨	١،٣٦١،١٤١	٥٦٢،٤٩٦	١،٩٢٣،٦٣٧
ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة	(١٣١،٠٢٩)	(١٢،٨٧٤)	(١٤٣،٩٠٣)	(١٠٨،٣٢٣)	(٥،٦٣٠)	(١١٣،٩٥٣)
	١،١٥٦،٢٩٣	**٥٢٧،٥٧٢**	**١،٦٨٣،٨٦٥**	**١،٢٥٢،٨١٨**	**٥٥٦،٨٦٦**	**١،٨٠٩،٦٨٤**

تمثل التمويلات الأخرى قروض تقليدية وسلفيات يبلغ مجموعها ٥٩٢,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٦٣٤,٤ مليون دينار بحريني) لشركة تابعة للبنك.

وفيما يلي الحركة في مخصصات هبوط في القيمة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالممالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	١٠٨،٣٢٣	٥،٦٣٠	١١٣،٩٥٣
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	٤٧،٠٩٠	٣٣٦	٤٧،٤٢٦
التحويل من احتياطي مخاطر الاستثمار لمعيار المحاسبة المالي ٣٠ (إيضاح - ١٧)	-	٦،٧٦٧	٦،٧٦٧
محمل خلال السنة	٦،٠٦٨	٢،٤٩٠	٨،٥٥٨
إعادة إطفاء خلال السنة	(١١،٨٨٣)	(١٠٧)	(١١،٩٩٠)
مستخدم خلال السنة	(١٤٧)	(٢،١٦٤)	(٢،٣١١)
معاد تصنيفه	(١،٠٦١)	٣٤	(١،٠٢٧)
فروقات أسعار الصرف وحركات أخرى	(١٧،٣٦١)	(١١٢)	(١٧،٤٧٣)
كما في ٣١ ديسمبر	١٣١،٠٢٩	١٢،٨٧٤	١٤٣،٩٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
		تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات	
	تتعلق بالمالكين	الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	الاستثمار المطلقة	المجموع
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المحتفظ بها للمتاجرة						
أدوات ديون - غير مدرجة	٨٥،٢٩٤	-	٨٥،٢٩٤	١١٤،٩٤٥	-	١١٤،٩٤٥
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٧٢٨	-	٧٢٨	-	-	-
	٨٦،٠٢٢	-	٨٦،٠٢٢	١١٤،٩٤٥	-	١١٤،٩٤٥
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية						
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٢١،٩٩٣	-	٢١،٩٩٣	٢٠،٨٣٧	-	٢٠،٨٣٧
سندات حقوق الملكية - غير مدرجة	١،٨٣٧	-	١،٨٣٧	٢،٣٢٣	-	٢،٣٢٣
	٢٣،٨٣٠	-	**٢٣،٨٣٠**	**٢٣،١٦٠**	-	**٢٣،١٦٠**
مخصصات الهبوط في القيمة	(٣،٧٢١)	-	(٣،٧٢١)	(٤،٣٧٥)	-	(٤،٣٧٥)
	٢٠،١٠٩	-	**٢٠،١٠٩**	**١٨،٧٨٥**	-	**١٨،٧٨٥**
سندات استثمارية بالتكلفة المطفأة						
صكوك - غير مدرجة	٤،٢٦٣	٧١،١٤٦	٧٥،٤٠٩	٦،٥٧٠	٨٧،٧٩٨	٩٤،٣٦٨
أدوات ديون أخرى - مدرجة	٣،١٦٠	-	٣،١٦٠	٢،٠٩٨	-	٢،٠٩٨
أدوات ديون أخرى - غير مدرجة	٣٩٧،١٩٧	-	٣٩٧،١٩٧	٣٩٤،١٩٣	-	٣٩٤،١٩٣
	٤٠٤،٦٢٠	**٧١،١٤٦**	**٤٧٥،٧٦٦**	**٤٠٢،٨٦١**	**٨٧،٧٩٨**	**٤٩٠،٦٥٩**
مخصصات الهبوط في القيمة	(٥،٧٢٦)	-	(٥،٧٢٦)	(٧،٢٣٣)	-	(٧،٢٣٣)
	٣٩٨،٨٩٤	٧١،١٤٦	٤٧٠،٠٤٠	٣٩٥،٦٢٨	٨٧،٧٩٨	٤٨٣،٤٢٦
	٥٠٥،٠٢٥	**٧١،١٤٦**	**٥٧٦،١٧١**	**٥٢٩،٣٥٨**	**٨٧،٧٩٨**	**٦١٧،١٥٦**

تتضمن الصكوك والأوراق المالية الاستثمارية وما في حكمها استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها ٥٠٢,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٥٢٨,٧ مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها (تابع)

بلغت القيمة العادلة للسندات الاستثمارية بالتكلفة المطفأة ٤٧٠،٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٩١ مليون دينار بحريني) وهذه السندات الاستثمارية قابله للتداول.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	١١،٦٠٨	-	١١،٦٠٨
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	٤٢	-	٤٢
محمل خلال السنة	٧٨٥	-	٧٨٥
إعادة إطفاء خلال السنة	(٥٠٢)	-	(٥٠٢)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(٢،٤٨٦)	-	(٢،٤٨٦)
كما في ٣١ ديسمبر	**٩،٤٤٧**	-	**٩،٤٤٧**

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥) سلما لتقنيات التقييم بناءً على إمكانية قياس وملاحظة المدخلات لتقنيات التقييم أو عدمه. المدخلات القابلة للقياس والملاحظة تعكس معلومات السوق المستقاة من مصادر مستقلة؛ في حين أن المدخلات غير القابلة للقياس والملاحظة تعكس افتراضات المجموعة لأوضاع السوق. هذان النوعان من المدخلات خلقا سلم القيمة العادلة التالي:

المرتبة ١ - الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للاستثمارات.

المرتبة ٢ - مدخلات قابلة للقياس والملاحظة للاستثمارات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المرتبة ١ إما بشكل مباشر(أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر(أي مشتقة من الأسعار).

المرتبة ٣ - مدخلات للاستثمارات غير معتمدة على معلومات متوفرة في السوق وقابلة للقياس والملاحظة (مدخلات غير قابلة للقياس والملاحظة).

يتطلب السلم استخدام معلومات السوق القابلة للقياس والملاحظة إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للقياس والملاحظة ذات الصلة في تثميناتها كلما كان ذلك ممكنا.

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

	المرتبة ١	المرتبة ٢	المرتبة ٣	المجموع
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات ديون	-	٨٥،٢٩٤	-	٨٥،٢٩٤
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٧٢٨	-	-	٧٢٨
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
سندات حقوق الملكية	١٩،٨٩٣	٢١٦	-	٢٠،١٠٩
	٢٠،٦٢١	**٨٥،٥١٠**	-	**١٠٦،١٣١**

	المرتبة ١	المرتبة ٢	المرتبة ٣	المجموع
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات ديون	-	١١٤،٩٤٥	-	١١٤،٩٤٥
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
سندات حقوق الملكية	١٨،٥١١	٢٧٤	-	١٨،٧٨٥
	١٨،٥١١	**١١٥،٢١٩**	-	**١٣٣،٧٣٠**

لا توجد حركة ما بين المرتبة ١ و المرتبة ٢ خلال السنة

إجمالي الأرباح للسنة المتضمن في بيان الدخل الموحد ٠،٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٢،٤ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. حسابات الاستثمار المقيدة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
الاستثمار في حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	٣٠،٨١٩	٢،٨٢٨	٣٣،٦٤٧
ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة	-	-	-	(٦،٤٦٤)	-	(٦،٤٦٤)
	-	-	-	٢٤،٣٥٥	٢،٨٢٨	٢٧،١٨٣

خلال السنة تم إعادة تصنف استثمار في حسابات الاستثمار المقيدة إلى شركة تابعة.

٨. موجودات مقتناه بغرض التأجير

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
ممتلكات ومعدات	١٧٣،٢٤٢	(١٨،٣٨٣)	١٥٤،٨٥٩	١٤٤،٢٨١	(١٣،١٧٥)	١٣١،١٠٦

وقد تم تحليل صافي القيمة الدفترية للموجودات المشتراة بغرض التأجير على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
تتعلق بالمالكين	١،٣١٠	٢،٤٦٤
تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	١٥٣،٥٤٩	١٢٨،٦٤٢
	١٥٤،٨٥٩	١٣١،١٠٦

٩. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
ذمم مدينة	٥٤،٤٤٠	١٣،٢٢٦	٦٧،٤٢١	٣٧،٣١١	١٥،١٠٢	٥٢،٤١٣
مستحقات من أطراف ذات صلة	١٢،١٣٥	-	١٢،٣٨٠	٣،٩١٦	-	٣،٩١٦
ضرائب - مؤجلة	٣،٦٦٤	-	٣،٦٦٤	٨،٤٧٦	-	٨،٤٧٦
ضرائب - حالية	٩،٣٩٠	٢٠	٩،٤١٠	١٠،٣٣٨	-	١٠،٣٣٨
موجودات مستحوذ عليها مقابل مطالبات	٥،٠١٩	-	٥،٠١٩	٦،٥١٤	-	٦،٥١٤
	٨٤،٦٤٨	١٣،٢٤٦	٩٧،٨٩٤	٦٦،٥٥٥	١٥،١٠٢	٨١،٦٥٧
مخصصات الهبوط في القيمة	(١٤،٢٢٧)	(٤،٥٨٢)	(١٨،٨٠٩)	(٧،٨٨٧)	(٤،٦٢٠)	(١٢،٥٠٧)
	٧٠،٤٢١	٨،٦٦٤	٧٩،٠٨٥	٥٨،٦٦٨	١٠،٤٨٢	٦٩،١٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. موجودات أخرى (تابع)

وفيما يلي الحركة في مخصصات الهبوط في القيمة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	٧،٨٨٧	٤،٦٢٠	١٢،٥٠٧
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	٦،٤٥٠	-	٦،٤٥٠
محمل خلال السنة	٦٧٩	-	٦٧٩
إعادة إطفاء خلال السنة	(٨٢)	(٣٤)	(١١٦)
معاد تصنيفه	(٤٤٧)	-	(٤٤٧)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(٢٦٠)	(٤)	(٢٦٤)
كما في ٣١ ديسمبر	**١٤،٢٢٧**	**٤،٥٨٢**	**١٨،٨٠٩**

١٠. عقارات قيد التطوير

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرض	٥٤،٦٧١
تكاليف التطوير	٢٤،٦٢٥
	٧٩،٢٩٦

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكبدة مثل الطرق والشبكات ومحطات الكهرباء وتكاليف التصميم والإشراف والتزامات تكلفة البنية التحتية. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة. بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة.

١١. موجودات ثابتة

	تتعلق بالمالكين					
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية
أراضي ومباني	١٣،٣٩٦	(٣،٩٨٦)	٩،٤١٠	١٦،٧٥٦	(٤،٨٦٨)	١١،٨٨٨
تحسينات عقارية	١١،١٦٣	(٧،٨٠٥)	٣،٣٥٨	١٣،٠٦٦	(٨،٢٠٨)	٤،٨٥٨
أثاث ومعدات	٢٤،١٠٥	(١٩،٣٧٦)	٤،٧٢٩	٢٦،٣٠٦	(٢١،٢٠٦)	٥،١٠٠
سيارات	٩١٥	(٦١٠)	٣٠٥	١،١٤١	(٧٣٥)	٤٠٦
	٤٩،٥٧٩	**(٣١،٧٧٧)**	**١٧،٨٠٢**	٥٧،٢٦٩	(٣٥،٠١٧)	٢٢،٢٥٢

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت قيمة الاستهلاك المحملة ٢،٨ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٢،٨ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢. موجودات غير ملموسة

	تتعلق بالمالكين				
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	مخصصات الهبوط في القيمة	فروق صرف العملات	صافي القيمة الدفترية
الشهرة	٣٤،٢٢٣	-	(١٧،٩٠٨)	(٣،٥٨٨)	١٢،٧٢٧
علاقات العملاء	٤٢،٨١٤	(٢٥،٣٧٢)	-	(٥،٠٦١)	١٢،٣٨١
إيداعات أساسية	٥٨،٦٤١	(٣٦،٢٨٧)	-	(٧،٣٦١)	١٤،٩٩٣
أخرى	١٤،٣٣٦	(١١،١٢٣)	-	-	٣،٢١٣
	١٥٠،٠١٤	**(٧٢،٧٨٢)**	**(١٧،٩٠٨)**	**(١٦،٠١٠)**	**٤٣،٣١٤**

	تتعلق بالمالكين				
	٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	مخصصات الهبوط في القيمة	فروق صرف العملات	صافي القيمة الدفترية
الشهرة	٣٣،١١٢	-	(٣،٢٠٥)	(٣،٤٨٠)	٢٦،٤٢٧
علاقات العملاء	٤٢،٨١٤	(٢٣،١٦٦)	-	(٤،٤٣٠)	١٥،٢١٨
إيداعات أساسية	٥٨،٦٤١	(٣٣،٣٥٥)	-	(٧،٦٦٢)	١٧،٦٢٤
أخرى	١٢،١١٣	(١٠،٢٦١)	-	-	١،٨٥٢
	١٤٦،٦٨٠	(٦٦،٧٨٢)	(٣،٢٠٥)	(١٥،٥٧٢)	٦١،١٢١

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت قيمة الإطفاء المحملة إجمالي ٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٦،٣ مليون دينار بحريني)

تم توزيع القيمة الدفترية للشهرة على الوحدات المولدة للنقد كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
وحدات الأعمال لمصرف البحرين الشامل ش.م.ب. (م) (سابقاً)	٨،٨٨٦	٢٣،٥٨٩
بنك فيصل المحدود	٣،٨٤١	٢،٨٣٨
	١٢،٧٢٧	٢٦،٤٢٧

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد من الوحدات المولدة للنقد على أساس القيمة المستخدمة (VIU) باستخدام تقديرات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة التي تغطي فترة ثلاث سنوات والقيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع (FVLCTS). ويمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدلة لعلاوة المخاطر المناسبة لهذه الوحدات المولدة للنقد. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد من الوحدات المولدة للنقد لضمان معقولية VIU و FVLCTS ويتم تسجيل التعديل الناتج عن ذلك، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

١٣. حسابات جارية للعملاء

الحسابات الجارية للعملاء تشمل رصيد متصل لطرف بالغ ٧٨ مليون دينار بحريني والذي يخضع للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ الرصيد ٨١،٢ مليون دينار بحريني للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٤. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
مبالغ مستحقة لمصارف	٥٠٤،١٠٦	٣٠،١٣٣	٥٣٤،٢٣٩	٣٩٩،٩٣٧	١٥،٢٢٠	٤١٥،١٥٧
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤٤،٦٠٣	-	٤٤،٦٠٣	١٩،٤٧٨	-	١٩،٤٧٨
	٥٤٨،٧٠٩	**٣٠،١٣٣**	**٥٧٨،٨٤٢**	٤١٩،٤١٥	١٥،٢٢٠	٤٣٤،٦٣٥

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف مالية ومؤسسات أخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ ١٦١,٥ مليون دينار بحريني من طرفين متعارضين خاضعين للعقوبات بموجب الولايات المتحدة، ولها فترات استحقاق تعاقدية تتراوح لشهر واحد. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، خضع ١٦٢,٩ مليون دينار بحريني لعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى ودائع تقليدية يبلغ مجموعها ٢٣٥,٨ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٧٣,٢ مليون دينار بحريني) تم قبولها من قبل شركة تابعة للبنك.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت المديونيات المرهونة إجمالي ٦٧,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٤,٤ مليون دينار بحريني).

١٥. مبالغ مستحقة لمستثمرين

	تتعلق بالمالكين	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
مبالغ مستحقة لشركات	٢٨٣،١٤٣	٣٧٢،٤٠٦
مبالغ مستحقة لأفراد	٢٧٠،٣٠٥	٣٢٠،٢٧٩
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٨٥،٥٥٧	٢٦،٦١٨
	٦٣٩،٠٠٥	٧١٩،٣٠٣

مبالغ مستحقة لمستثمرين تمثل ودائع تقليدية عند شركة تابعة للمجموعة

١٦. المطلوبات الأخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
الذمم الدائنة	١٣٣،١٦٥	٤٠،٧٠٣	١٧٣،٨٦٨	٨٥،٢٩٣	٤٠،١٤٩	١٢٥،٤٤٢
مبالغ مستحقة لأطراف ذات صلة	٢٤،٩٢٩	-	٢٤،٩٢٩	٢٢،١٠٩	-	٢٢،١٠٩
	١٥٨،٠٩٤	**٤٠،٧٠٣**	**١٩٨،٧٩٧**	١٠٧،٤٠٢	٤٠،١٤٩	١٤٧،٥٥١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٧. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

يتم استثمار الأموال التي تم استلامها من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بالنيابة عنهم ودون مخاطرة على المجموعة على النحو التالي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٣	٢١،٧٠٧	٢٦،٧٤٧
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		٥،٩٦٧	-
مرابحات وتمويلات أخرى	٥	٥٢٧،٥٧٢	٥٥٦،٨٦٦
تمويلات المشاركة		١٨٦،٦٣٥	١٣٤،٥٣١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	٦	٧١،١٤٦	٨٧،٧٩٨
حسابات الاستثمار المقيدة	٧	-	٢،٨٢٨
موجودات مقتناة لغرض التأجير	٨	١٥٣،٥٤٩	١٢٨،٦٤٢
موجودات أخرى	٩	٨،٦٦٤	١٠،٤٨٢
مستحق من المجموعة (بالصافي)		١٧٢،٩٥٧	٢٨٠،٠٩٣
		١،١٤٨،١٩٧	١،٢٢٧،٩٨٧
حسابات جارية للعملاء		(٨٢،٥٨١)	(١٠٧،٧٢٠)
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٣	(٣٠،١٣٣)	(١٥،٢٢٠)
مطلوبات أخرى	١٥	(٤٠،٧٠٣)	(٤٠،١٤٩)
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**٩٩٤،٧٨٠**	**١،٠٦٤،٨٩٨**

وقد تم الإفصاح عن الموجودات المتعلقة بحسابات الاستثمار المطلقة صافي احتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ وقدره ١٨،٨ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١١،١ مليون دينار بحريني). تحرك مخصصات الهبوط في القيمة المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في إيضاح ٢٦.

المطلوبات الأخرى تشمل احتياطي معادلة الأرباح والحركة هي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
كما في ١ يناير	٦،٦١٦
صافي الإضافة خلال السنة	١،٦٩٧
كما في ٣١ ديسمبر	**٨،٣١٣**

المطلوبات الأخرى تشمل احتياطي مخاطر الاستثمار والحركة هي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
كما في ١ يناير	٦،٧٦٧
صافي الإضافة خلال السنة	٥٦٦
المستخدم لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠	(٦،٧٦٧)
كما في ٣١ ديسمبر	**٥٦٦**

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت نسبة متوسط العائد الإجمالي المتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة ٤،٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٥٪) حيث تم توزيع ما نسبته ٢،٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢،٩٪) على المستثمرين وتم الاحتفاظ جانباً بالرصيد إما كمخصصات الهبوط في القيمة، رسوم إدارية (لا تتجاوز نسبتها ١،٥٪ من مجموع مبلغ الاستثمار السنوي لتغطية المصاريف الإدارية المتعلقة به والمصاريف الأخرى المتعلقة بإدارة صناديق مماثلة) و/أو تم استبقاؤه من قبل البنك كحصة من الربح بصفته مضارباً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. حقوق الأقلية

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة ١٠٠٪ من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حقوق الملكية للمساهمين الآخرين في الشركات التابعة فيطلق عليها تسمية حقوق الأقلية.

الجدول التالي يلخص حقوق الأقلية للمساهمين من حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
	الأقلية ٪		الأقلية ٪	
بنك فيصل المحدود	٣٣	٣٨،٠١٣	٣٣	٤٢،٩٧١
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٤٣	٣٠،٢٦٣	-	-
سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (م)	٥٠	١،٢٠٤	٥٠	١،٥٧٠
		٦٩،٤٨٠		**٤٤،٥٤١**

إن حقوق الأقلية في بيان الدخل الموحد البالغة ١٢,٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٤,٧ مليون دينار بحريني) تمثل حصة مساهمي الأقلية من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

١٩. رأس المال

	عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال
المصرح	٧،٥٤٠،٠٠٠	٧٥٤،٠٠٠
المصدرة والمدفوعة بالكامل		
إجمالي الأسهم كما في ٢ يناير ٢٠١٧	١،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدققة)	**١٦،٠٠٠،٠٠٠**	**١٠٠،٠٠٠**
المصدرة والمدفوعة بالكامل		
إجمالي الأسهم كما في ١ يناير ٢٠١٨	١،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	**١٦،٠٠٠،٠٠٠**	**١٠٠،٠٠٠**

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ شمل مجموع رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم بسعر ١٠٠ فلس للسهم ويبلغ قيمته ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني. الرئيس التنفيذي يملك سهم واحد وشركة الإثمار القابضة تملك بقية الأسهم. يتم تداول رأس مال البنك بالدينار البحريني.

بما أن البنك غير مدرج، قام البنك بمنح أسهم افتراضية للموظفين وتم أحتسابها بناء على صافي قيمة موجودات البنك. بلغ عدد الأسهم الافتراضية الممنوحة للموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ٦,٥ مليون (٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ٤,٢ مليون دينار بحريني) منهم ٣,٩ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ٣,٢ مليون دينار بحريني) كأسهم أفتراضية غير مكتسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠. عائد السهم (الأساسي والمخفف)

يتم احتساب عائد السهم الأساسي والمخفف لكل سهم بقسمة صافي ربح الفترة المتعلق بالمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل خلال الفترة.

	للسنة المنتهية	للفترة المنتهية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
صافي الربح المتعلق بالمساهمين	١،٤٠٩	١،٥٨٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل (بالآلاف)	١،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠
عائد السهم (الأساسي والمخفف) - بالفلس	١,٤١	١,٥٨

تم إدراج عائد السهم المتعلق بالإيرادات والمصاريف غير المتوافق مع أحكام الشريعة ضمن إيضاح رقم ٣٨.

٢١. الدخل من حسابات الاستثمار المقيدة كمضارب

يشمل الدخل من حسابات الاستثمار المقيدة المشاركة في الأرباح كمضارب ورسوم إدارة الاستثمارات صافي من الاشتراكات المقدمة لحسابات استثمار مقيدة معينة.

٢٢. الدخل من تمويلات المرابحات وتمويلات أخرى

	تتعلق بالمالكين	
	للسنة المنتهية	للفترة المنتهية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الدخل من تمويلات المرابحات	١١،٨٨٨	١١،٠٤٢
الدخل من التمويلات الأخرى	٥٨،٤٤٠	٤٩،٨٧٣
	٧٠،٣٢٨	٦٠،٩١٥

٢٣. الدخل من الاستثمارات الأخرى

	تتعلق بالمالكين	
	للسنة المنتهية	للفترة المنتهية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الدخل من سندات استثمارية بالتكلفة المطفأة	٢٢،٥١٤	٣٠،٤١١
الدخل من سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١،١٣٥	٣،٠٧٧
الدخل من سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٠،٤٥٥	٩،٨٧٨
دخل الإيجار من الاستثمارات العقارية	٦٢٥	٥٤٦
	٣٤،٧٢٩	٤٣،٩١٢

٢٤. إيرادات أخرى

	تتعلق بالمالكين	
	للسنة المنتهية	للفترة المنتهية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
إيرادات خدمات مصرفية	١٧،١١٣	١٧،٣١٠
الدخل من سلع وودائع	٢،١٨٢	٩٨٩
أرباح فروق صرف العملات	٣٤٦	٥٢٧-
إيرادات أخرى	٩٤	١٣٨
	١٩،٧٣٥	١٧،٩١٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. المصروفات الإدارية والعمومية

	تتعلق بالمالكين	
	للسنة المنتهية	للفترة المنتهية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الرواتب والمنافع الأخرى	٢٩،٠٤١	٣٠،١٤٠
مصروفات مكتبية	٢١،٦٥٩	٢٠،٦٥٩
رسوم مهنية	٢،٨٠٣	٢،٥٩٦
مصروفات إدارية أخرى	٧،٨٤٤	٧،٦٢٨
	٦١،٣٤٧	٦١،٠٢٣

٢٦. مخصصات الهبوط في القيمة

	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	١٤١،٠٠٤	١١،٠٩٤	١٥٢،٠٩٨
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	٥٣،٦٣٩	٣٣٥	٥٣،٩٧٤
تحويل من أحتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح ١٦)	-	٦،٧٦٧	٦،٧٦٧
محمل خلال السنة	٢٠،٧٢٦	٣،٣٤٨	٢٤،٠٧٤
إعادة إطفاء خلال السنة	(١٢،٤٦٦)	(١٤٩)	(١٢،٦١٥)
مستخدم خلال السنة	(١٤٣)	(٢،١٦٤)	(٢،٣٠٧)
الحركة من أستحواذ شركة زميلة	(٦،٤٦٤)	-	(٦،٤٦٤)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(٢٠،١١٢)	(٤٠١)	(٢٠،٥١٣)
كما في ٣١ ديسمبر	١٧٦،١٨٤	١٨،٨٣٠	١٩٥،٠١٤

توزيع مخصصات الهبوط في القيمة للأصول على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
		تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات	
	تتعلق بالمالكين	الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	الاستثمار المطلقة	المجموع
مرابحات وتمويلات أخرى	١٣١،٠٢٩	١٢،٨٧٤	١٤٣،٩٠٣	١٠٨،٣٢٣	٥،٦٣٠	١١٣،٩٥٣
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٥٤	-	٥٤	-	-	-
تمويلات المشاركة	٣،٥١٩	١،٣٧٤	٤،٨٩٣	٣،٥١٩	٨٤٢	٤،٣٦١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	٩،٤٤٧	-	٩،٤٤٧	١١،٦٠٨	-	١١،٦٠٨
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	٦،٤٦٤	-	٦،٤٦٤
موجودات أخرى	١٤،٢٢٧	٤،٥٨٢	١٨،٨٠٩	٧،٨٨٧	٤،٦٢٠	١٢،٥٠٧
موجودات غير ملموسة	١٧،٩٠٨	-	١٧،٩٠٨	٣،٢٠٥	-	٣،٢٠٥
	١٧٦،١٨٤	١٨،٨٣٠	١٩٥،٠١٤	١٤١،٠٠٦	١١،٠٩٢	١٥٢،٠٩٨

مجموع مخصصات الهبوط في القيمة، والتي تبلغ ١٩٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٥٢ مليون دينار بحريني)، تتضمن صفر مليون دينار بحريني (٦ مليون دينار بحريني) كمخصصات الهبوط في القيمة العامة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٧. ضرائب خارجية

	تتعلق بالمالكين	
	للسنة المنتهية	للفترة المنتهية
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
ضرائب حالية	٦،٠٢٦	٦،٣٤٦
ضرائب مؤجلة	٤،٤٦٨	٣،٤٣٧
	١٠،٤٩٤	٩،٧٨٣

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض التشريعات التي تمارس في نطاقها المجموعة أنشطتها. وتوضع تقديرات لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب غير مؤكدة. وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات الضرائب على الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها التوصل إلى هذا الفرق.

٢٨. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:

(أ) أعمال مصرفية للأفراد والشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.

(ب) محفظة التداول، حيث تقوم المجموعة بتداول الأسهم والعملات الأجنبية وغيرها من المعاملات بهدف تحقيق أرباح قصيرة الأجل.

(ج) إدارة الموجودات / الاستثمار المصرفي، حيث تقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الفرص الاستثمارية.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	محفظة التداول	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية	أخرى	المجموع	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	محفظة التداول	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية	أخرى	المجموع
إيرادات تشغيلية	٥٦،٩١٠	٢٥،٤٩٦	٨٦٤	٥٤٥	٨٣،٨١٥	٧٢،٦٦٨	١٦،٢٥٧	٣٥٤	(٨٠)	٨٩،١٩٩
إجمالي المصروفات	(٥٥،٣٨٧)	(١١،٦١٣)	(٢،٨٤٩)	(٢٦٦)	(٧٠،١١٥)	(٦٣،٦٣٦)	(٤،٢٠٩)	(٢،٣٢٣)	-	(٧٠،١٦٨)
صافي الربح / (الخسارة) قبل المخصصات والضرائب الخارجية	١،٥٢٣	١٣،٨٨٣	(١،٩٨٥)	٢٧٩	١٣،٧٠٠	٩،٠٣٢	١٢،٠٤٨	(١،٩٦٩)	(٨٠)	١٩،٠٣١
أرباح ناتجة من أستحواذ شركة (صافي)	-	-	١٩،١٩٤	-	١٩،١٩٤	-	-	-	-	-
المخصصات والضرائب الخارجية	(١١،٤٥٩)	(٧،٢٤٢)	(٥٣)	-	(١٨،٧٥٤)	(٧،٩٨٥)	(٤،٧٦٣)	(٧٤)	٢٩	(١٢،٧٩٣)
صافي الربح / (الخسارة) للفترة	(٩،٩٣٦)	٦،٦٤١	١٧،١٥٦	٢٧٩	١٤،١٤٠	١٠،٠٤٧	٧،٢٨٥	(٢،٠٤٣)	(٥١)	٦،٢٣٨
متعلقة بالتالي:										
مساهمي البنك	(١٢،٦٨٧)	٤،٤٢١	٩،٤٧٧	١٩٨	١،٤٠٩	(١،١٤٣)	٤،٨٥٠	(٢،٠٩١)	(٣٤)	١،٥٨٢
حقوق الأقلية	٢،٧٥١	٢،٢٢٠	٧،٦٧٩	٨١	١٢،٧٣١	٢،١٩٠	٢،٤٣٥	٤٨	(١٧)	٤،٦٥٦
	(٩،٩٣٦)	٦،٦٤١	١٧،١٥٦	٢٧٩	١٤،١٤٠	١٠،٠٤٧	٧،٢٨٥	(٢،٠٤٣)	(٥١)	٦،٢٣٨
إجمالي الموجودات	٢،٤٣٧،٢٠٧	٥٨٩،٤٥٦	٩٨،٨٦٠	٢،٢٧٢	٣،١٢٧،٧٩٥	٢،٥٤٩،٦٩٧	٦٨٧،٢٦١	٢،٦٦٠	٢،٨٠١	٣،٢٤٢،٤١٩
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٢،٦٧٦،٤٦١	٢٦٨،٠٥٩	٢٨،٤١٠	-	٢،٩٧٢،٩٣٠	٢،٨٤٤،٨٨٠	١٩٨،٢١٦	١٧٩	-	٣،٠٤٣،٢٧٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٨. معلومات القطاعات (تابع)

تشتمل المجموعة على قطاعين جغرافيين وهما: الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	الشرق الأوسط			الشرق الأوسط		
	وأفريقيا	آسيا	المجموع	وأفريقيا	آسيا	المجموع
إيرادات تشغيلية	١٣،٦٥٧	٧٠،١٥٨	٨٣،٨١٥	١٨،١٣٧	٧١،٠٦٢	٨٩،١٩٩
إجمالي المصروفات	(٢٤،١٦٩)	(٤٥،٩٤٦)	(٧٠،١١٥)	(٢٣،٦٩٧)	(٤٦،٤٧١)	(٧٠،١٦٨)
صافي الربح / (الخسارة) قبل المخصصات والضرائب الخارجية	(١٠،٥١٢)	٢٤،٢١٢	١٣،٧٠٠	(٥،٥٦٠)	٢٤،٥٩١	١٩،٠٣١
أرباح ناتجة من أستحواذ شركة (صافي)	١٩،١٩٤	-	١٩،١٩٤	-	-	-
المخصصات والضرائب الخارجية	(٩،٣٩٤)	(٩،٣٦٠)	(١٨،٧٥٤)	(٤،١٣٦)	(٨،٦٥٧)	(١٢،٧٩٣)
صافي الربح / (الخسارة) للفترة	(٧١٢)	١٤،٨٥٢	١٤،١٤٠	(٩،٦٩٦)	١٥،٩٣٤	٦،٢٣٨
متعلقة بالتالي:						
مساهمي البنك	(٨،٢٩٣)	٩،٧٠٢	١،٤٠٩	(٩،٠٤١)	١٠،٦٢٣	١،٥٨٢
حقوق الأقلية	٧،٥٨١	٥،١٥٠	١٢،٧٣١	(٦٥٥)	٥،٣١١	٤،٦٥٦
	(٧١٢)	١٤،٨٥٢	١٤،١٤٠	(٩،٦٩٦)	١٥،٩٣٤	٦،٢٣٨
إجمالي الموجودات	١،٥٢٨،٩٥٤	١،٥٩٨،٨٤١	٣،١٢٧،٧٩٥	١،٥٧٢،٩٤٧	١،٦٦٩،٤٧٢	٣،٢٤٢،٤١٩
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١،٥٠١،٨٠٨	١،٤٧١،١٢٢	٢،٩٧٢،٩٣٠	١،٥١٢،٤١٨	١،٥٣٠،٨٥٧	٣،٠٤٣،٢٧٥

٢٩. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بأداء فريضة الزكاة بشكل مباشر وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

٣٠. مطلوبات طارئة والتزامات

المطلوبات الطارئة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
موافقات ومصادقات	٢٩،٤٣٦	٢٣،٦٨٥
ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء	٢٣١،٠٨٨	٢٦١،٧٧٧
مطالبات عملاء ومطالبات أخرى	٩١،٩٢٨	١١٧،٥٤٧
	٣٥٢،٤٥٢	٤٠٣،٠٠٩

التزامات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
تسهيلات غير مسحوبة وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل	٧٥١،٢٤٥	٦٨٠،٩٨١

٣١. مخاطر العملات

مع فرض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن اثر مخاطر العملة على بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية بناءً على تغيير معقول هو كالتالي:

	روبية باكستانية	يورو	دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
مجموع التعرض للعملات	٤٤،٥٨٣	٧٦،٤٤٤	٢٢٦،٠٥٩
التغيير المعقول	٪١,٧٢	٪٣,٣٦	٪٠,٧٣
مجموع الأثر على الدخل/ حقوق الملكية	٧٦٧	٢،٥٦٩	١،٦٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣١. مخاطر العملات (تابع)

	روبية باكستانية	يورو	دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
مجموع التعرض للعملات	٥٦،٦١١	١٢،٢٤٠	٢٠٢،١٩٧
التغيير المعقول	٪١،٣٦	٪٢،٤٧	٪٠،٥٥
مجموع الأثر على الدخل/ حقوق الملكية	٧٧٠	٣٠٢	١،١١٢

تم التوصل إلى حساب التغيير المعقول من خلال مقارنة السعر الفوري لصرف العملات بتاريخ ٣١ ديسمبر٢٠١٧ بالمقارنة مع الأسعار الآجلة لسنة واحدة للفترة ذاتها.

تتعرض موجودات ومطلوبات المجموعة لمخاطر العملات، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة، على الشكل التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	دولار أمريكي	روبية باكستانية	دينار بحريني	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف							
والمصارف المركزية	٣٠،٠٧٩	٩٧،٠٢٢	٦٣،٤٠١	٢٢،٤٩٤	٥٩٧	٣،٥٤٥	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤،٩٠١	١٤،٠٥٢	٤٢،٩٥٥	٢٤،١٤٧	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٨٢،٣١٤	٦١٥،٨١٥	٤٥٠،٢٤٩	٣،٦٠٢	٧،٣٥٥	٢٤،٥٣٠	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	-	١٨٦،٨٥١	-	-	-	-	١٨٦،٨٥١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	٦١٩	٥٧٤،٠٤٢	١،٥١٠	-	-	-	٥٧٦،١٧١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	٧٣	-	١٥٤،٧٨٦	-	-	-	١٥٤،٨٥٩
موجودات أخرى	١٨،٤٢٣	٣٩،٤٢٣	٢١،٠١٤	-	٣	٢٢٢	٧٩،٠٨٥
استثمارات عقارية	-	٣،٣٥٩	-	-	-	-	٣،٣٥٩
عقارات قيد التطوير	-	-	٧٩،٢٩٦	-	-	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	-	١٧،٠٦٥	٧٣٧	-	-	-	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	٣٨،٦١١	٤،٧٠٣	-	-	-	-	٤٣،٣١٤
إجمالي الموجودات	**٦٧٥،٠٢٠**	**١،٥٥٢،٣٣٢**	**٨١٣،٩٤٨**	**٥٠،٢٤٣**	**٧،٩٥٥**	**٢٨،٢٩٧**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
حسابات جارية للعملاء	٤٤،٦٨٣	٣٢٥،٠٤٢	١٠٠،٧١٣	٨٥،٠٧٦	٥٢	٥،٩٤٠	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٢٥،٢١٠	٢٣٢،٦٨٤	٥٨،١٥٥	٣٨،٤٨٧	١٢٤،٢٩١	١٥	٥٧٨،٨٤٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٤١،٤١٦	٥٨٩،٧١٨	-	٢،٣٤٩	-	٥،٥٢٢	٦٣٩،٠٠٥
المطلوبات الأخرى	٢،٧٦٨	٩٣،٧٧٣	١٠١،٤٥٠	٧٣١	٦٠	١٥	١٩٨،٧٩٧
إجمالي المطلوبات	**٢١٤،٠٧٧**	**١،٢٤١،٢١٧**	**٢٦٠،٣١٨**	**١٢٦،٦٤٣**	**١٢٤،٤٠٣**	**١١،٤٩٢**	**١،٩٧٨،١٥٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١٤٩،٤٩٩	١٠٥،٦٢٩	٧٣٩،٦٠٨	٤٤	-	-	٩٩٤،٧٨٠
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٣٦٣،٥٧٦**	**١،٣٤٦،٨٤٦**	**٩٩٩،٩٢٦**	**١٢٦،٦٨٧**	**١٢٤،٤٠٣**	**١١،٤٩٢**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٢٨٩،٤٩٩**	**٦٥٠،٩٨٨**	**٨٩،٥١٥**	**٣٣،٩٤٨**	**٨٨١**	**٣٨،٨٦٦**	**١،١٠٣،٦٩٧**
٣١ ديسمبر ٢٠١٧							
إجمالي الموجودات	**٧١٤،٧٥٢**	**١،٦١٨،٧٩٤**	**٧٣٥،٩٨٨**	**١٢٦،٩٥٠**	**١١،٨٢٤**	**٣٤،١١١**	**٣،٢٤٢،٤١٩**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٣٥٧،٩٥٢**	**١،٤٢٥،١٣٨**	**٩٨٣،٠٠٠**	**١٣٩،١٩٠**	**١٢٤،٠٠٢**	**١٣،٩٩٣**	**٣،٠٤٣،٢٧٥**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٢٣٤،٤٥١**	**٧٠٦،٢٤٨**	**٨٩،٥٤٥**	**٣٢،٥١٦**	**٢،٣٣١**	**١٨،٨٩٩**	**١،٠٨٣،٩٩٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢. جدول الاستحقاقات

إن جدول الاستحقاقات التعاقدية، للموجودات والمطلوبات للمجموعة، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة، هو على الشكل التالي:

	لغاية شهر واحد	اكثر من شهر إلى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٥ سنوات	٥ سنوات فأكثر	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٧،١٣٨	-	-	-	-	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٦٩،٥٢٩	١٠،٥٦٤	-	٥،٩٦٢	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٢٣٦،٢٠٤	١٢٩،٩٥٣	١٨١،٦١٠	٨٨٨،٠٤٣	٢٤٨،٠٥٥	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	١،٤٦١	٤،٣٧٢	٢٨،٨٠٠	١١٧،٣٠٨	٣٤،٩١٠	١٨٦،٨٥١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	١٨٤،٥٥٠	٢٨٥،١٥٩	١٠٠،٨٢٦	٥،٦٣٦	-	٥٧٦،١٧١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	٤٨	٢٠٩	٥٤٣	١،٧٧٧	١٥٢،٢٨٢	١٥٤،٨٥٩
موجودات أخرى	٣٨،٧٩٤	٧،٧٩٢	١٤،٧٦٣	٨،٤٢١	٩،٣١٥	٧٩،٠٨٥
استثمارات عقارية	-	-	٣،٣٥٩	-	-	٣،٣٥٩
عقارات قيد التطوير	-	-	-	٧٩،٢٩٦	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	-	-	٩٣	١١،٢١٢	٦،٤٩٧	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٤٣،٣١٤	٤٣،٣١٤
إجمالي الموجودات	**٧٤٧،٧٢٤**	**٤٣٨،٠٤٩**	**٣٢٩،٩٩٤**	**١،١١٧،٦٥٥**	**٤٩٤،٣٧٣**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
حسابات جارية للعملاء	٥٦١،٥٠٦	-	-	-	-	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية						
ومؤسسات أخرى	٤١٥،٤٧١	٣٦،٦٤٠	٤٩،٧٢٦	٧١،٩٩٠	٥،٠١٥	٥٧٨،٨٤٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٤٤٤،٩٠٣	٨٥،٢٠٢	١٠٤،٣٢٠	٤،٥٨٠	-	٦٣٩،٠٠٥
المطلوبات الأخرى	٧٣،٠١٩	٦١،٤٠٤	٣،٠٦٢	٤١،٧٦٨	١٩،٥٤٤	١٩٨،٧٩٧
إجمالي المطلوبات	**١،٤٩٤،٨٩٩**	**١٨٣،٢٤٦**	**١٥٧،١٠٨**	**١١٨،٣٣٨**	**٢٤،٥٥٩**	**١،٩٧٨،١٥٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٥٢٤،٢٥٩	١١٢،٢٩٥	٢٧٥،٨٠٠	٨٢،٤٢٦	-	٩٩٤،٧٨٠
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٢،٠١٩،١٥٨**	**٢٩٥،٥٤١**	**٤٣٢،٩٠٨**	**٢٠٠،٧٦٤**	**٢٤،٥٥٩**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	٦٥٥،٧٥١	١١٤،١٤٠	١٨٠،١١١	١٢٦،٦٢١	٢٧،٠٧٤	١،١٠٣،٦٩٧
٣١ ديسمبر ٢٠١٧						
إجمالي الموجودات	**٨٢٤،٣٩٦**	**٤٧٢،٥٥٢**	**٢٤٤،٧٩١**	**١،٠٥٢،١٥٩**	**٦٤٨،٥٢١**	**٣،٢٤٢،٤١٩**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**١،٩٩٢،٢٢٤**	**٣٠٧،٠٥٥**	**٥٥٩،٦١٧**	**١٧٩،٢٥٢**	**٥،١٢٧**	**٣،٠٤٣،٢٧٥**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٥٧١،٨٨٩**	**١٤٨،٨٨٦**	**٢١٥،٨٣٠**	**١٤،٠٣٩٩**	**٦،٩٨٦**	**١،٠٨٣،٩٩٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	العقارات والإنشاءات	الخدمات	الأفراد	الأقمشة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٧،١٣٨	-	-	-	-	-	-	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٨٦،٠٥٥	-	-	-	-	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٧٢٩،١٢٣	٣٦٧،٠٤٣	٣٣،٦٣١	٥٨،٥٨٩	٣٦٩،٩٥٣	٦٢،٢٧٥	٦٣،٢٥١	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	٢٤،٦٠٦	٥٤،٣٧٠	١٦،٣٩٢	١٩،٥٠٩	٥٧،٠٢١	٣،٩٥٥	١٠،٩٩٨	١٨٦،٨٥١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	٥٥٦،١٤٥	١٢،٣٠٦	-	٧،٥٨٥	-	-	١٣٥	٥٧٦،١٧١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١،٠٣٩	١٠،١٠٥	١٩٨	٩١	١٤٣،٤٢٦	-	-	١٥٤،٨٥٩
موجودات أخرى	٣٩،٥٩٢	٧،١٥٠	١٢،٩٩١	١٠،٥٣٣	٦،٥٨٨	-	٢،٢٣١	٧٩،٠٨٥
استثمارات عقارية	-	-	٣،٣٥٩	-	-	-	-	٣،٣٥٩
عقارات قيد التطوير	-	-	٧٩،٢٩٦	-	-	-	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	١٧،٠٦٥	-	٧٣٧	-	-	-	-	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	٤٣،٣١٤	-	-	-	-	-	-	٤٣،٣١٤
إجمالي الموجودات	**١،٧١٤،٠٧٧**	**٤٥٠،٩٧٤**	**١٤٦،٦٠٤**	**٩٦،٣٠٧**	**٥٧٦،٩٨٨**	**٦٦،٢٣٠**	**٧٦،٦١٥**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
حسابات جارية للعملاء	٤١،٠٨٥	١٤١،٧٧٠	١٩،٠٣٩	٥١،٨٦٣	١٨٠،٤٠٢	٢٣	١٢٧،٣٢٤	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤٨٩،٥٢٤	-	-	٨٩،٣١٨	-	-	-	٥٧٨،٨٤٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٥٨،١٢٠	١٣٦،٩١٤	٢٢،٦٥٩	١٠٩،٩٣٣	١٦٧،١٨٢	-	١٤٤،١٩٧	٦٣٩،٠٠٥
المطلوبات الأخرى	١٣٧،٠٢٢	-	-	-	٦،٧٥٦	-	٥٥،٠١٩	١٩٨،٧٩٧
إجمالي المطلوبات	**٧٢٥،٧٥١**	**٢٧٨،٦٨٤**	**٤١،٦٩٨**	**٢٥١،١١٤**	**٣٥٤،٣٤٠**	**٢٣**	**٣٢٦،٥٤٠**	**١،٩٧٨،١٥٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٩٦،٤١٠	٩٠،٨٠٥	٢٢،٩٤٦	٤٩،٢١١	٦٥٠،٧٦٣	-	٨٤،٦٤٥	٩٩٤،٧٨٠
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٨٢٢،١٦١**	**٣٦٩،٤٨٩**	**٦٤،٦٤٤**	**٣٠٠،٣٢٥**	**١،٠٠٥،١٠٣**	**٢٣**	**٤١١،١٨٥**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٤١١،٦٨٣**	**٣٣٠،٣٤٩**	**١٤،٧٢٩**	**١٤٨،٣١٤**	**٢،٨٤٥**	**١٣،١١٧**	**١٨٢،٦٦٠**	**١،١٠٣،٦٩٧**

٣١ ديسمبر ٢٠١٧								
إجمالي الموجودات	**١،٨٤٤،٢٨١**	**٤١٥،٩٨٦**	**٩٧،٣٤٥**	**٢١،٦٨٧**	**٦٨٩،٣٧٥**	**٩٤،٧١٥**	**٧٩،٠٣٠**	**٣،٢٤٢،٤١٩**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٦٢٦،٨٢٤**	**٤٢٤،٦٥٦**	**١٢٨،٨٠٨**	**٣٢٢،٧٢٧**	**١،٠٥٢،٤٩٥**	**١١،٣٤١**	**٤٧٦،٤٢٤**	**٣،٠٤٣،٢٧٥**
مطلوبات طارئة والتزامات	٣٥٢،٥٦٧	٤١٧،٥٦٣	١٦،٧٩٦	١١،٥٢٦	٦،١١٥	٢٤،٦٣٥	٢٥٤،٧٨٨	١،٠٨٣،٩٩٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	آسيا / الباسيفك	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٢٢،٤٤٣	٦٤،٧٢٩	٢٣،٢٣٦	٦،٧٣٠	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٤،٠٥٢	٧٢،٠٠٣	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٦٣٦،٨٨٥	١،٠٣٦،٩٧٦	٩،٠٤٦	١٠،٩٥٨	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	١٨٦،٨٥١	-	-	-	١٨٦،٨٥١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	٥٧٤،٠٤٢	٢،١٢٩	-	-	٥٧٦،١٧١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	-	١٥٤،٨٥٩	-	-	١٥٤،٨٥٩
موجودات أخرى	٣٩،٤٤٢	٣٩،٤٩٧	١٤٦	-	٧٩،٠٨٥
استثمارات عقارية	٣،٣٥٩	-	-	-	٣،٣٥٩
عقارات قيد التطوير	-	٧٩،٢٩٦	-	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	١٧،٠٦٥	٧٣٧	-	-	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	٤،٧٠٢	٣٨،٦١٢	-	-	٤٣،٣١٤
إجمالي الموجودات	**١،٥٩٨،٨٤١**	**١،٤٧٨،٨٣٨**	**٣٢،٤٢٨**	**١٧،٦٨٨**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
حسابات جارية للعملاء	٣٦٣،٨٩٩	١١٣،٠٣٣	٨١،٤٣٧	٣،١٣٧	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٢٦٥،٩٧٩	٣١٠،٠١١	١،٦٤٨	١،٢٠٤	٥٧٨،٨٤٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٦٣٩،٠٠٥	-	-	-	٦٣٩،٠٠٥
المطلوبات الأخرى	٩٦،٥٤٦	٩٨،٨٨٣	٣،٣٦٨	-	١٩٨،٧٩٧
إجمالي المطلوبات	**١،٣٦٥،٤٢٩**	**٥٢١،٩٢٧**	**٨٦،٤٥٣**	**٤،٣٤١**	**١،٩٧٨،١٥٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١٠٥،٦٩٣	٨٨٩،٠٨٧	-	-	٩٩٤،٧٨٠
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**١،٤٧١،١٢٢**	**١،٤١١،٠١٤**	**٨٦،٤٥٣**	**٤،٣٤١**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	**١،٠٠٨،٢٦٣**	**٩٥،٣٩٦**	-	**٣٨**	**١،١٠٣،٦٩٧**
٣١ ديسمبر ٢٠١٧					
إجمالي الموجودات	**١،٦٦٩،٤٧٢**	**١،٥١٣،٤٢٢**	**٤١،١١٠**	**١٨،٤١٥**	**٣،٢٤٢،٤١٩**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**١،٥٣٠،٨٥٧**	**١،٤١١،٢٧٩**	**٩٠،٩٢٩**	**١٠،٢١٠**	**٣،٠٤٣،٢٧٥**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٩٨٧،٩٩٣**	**٩٥،٩٣١**	-	**٦٦**	**١،٠٨٣،٩٩٠**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان

يبين الإيضاح رقم ٣٣ تمركز مخاطر الائتمان الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

تعتبر التمويلات المستحقة الغير مدفوعة لأكثر من ٩٠ يوم وبشكل متحفظ كغير مؤدية. ولا يتم إدراج الربح الناتج عن هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد. فيما يلي تفاصيل التعرض للتمويلات المتعثرة والمستحقة المتعلقة بالبنك وحسابات الاستثمار المطلقة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
إجمالي التعرض						
التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية	٦٧،٨٧٠	٤٥،٠١١	١١٢،٨٨١	١٩٦،٠٦٢	٥٠،٨١٢	٢٤٦،٨٧٤
تعرض تمويلات غير مؤدية	٩٧،٠٣٤	٦٤،٨٢٣	١٦١،٨٥٧	١٢٣،١٤٦	٥٨،٦٣٠	١٨١،٧٧٦
	١٦٤،٩٠٤	١٠٩،٨٣٤	٢٧٤،٧٣٨	٣١٩،٢٠٨	١٠٩،٤٤٢	٤٢٨،٦٥٠
القيمة العادلة للضمانات						
التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية	٧٩،٧٢٥	٨٧،٤٣١	١٦٧،١٥٦	٥٠٧،١٦٢	٥١،٦٦٧	٥٥٨،٨٢٩
تعرض تمويلات غير مؤدية	٢٢،٨٤٥	٥١،٧١٨	٧٤،٥٦٣	٢٤،٨٢٢	٦٢،٩٤٣	٨٧،٧٦٥
	١٠٢،٥٧٠	١٣٩،١٤٩	٢٤١،٧١٩	٥٣١،٩٨٤	١١٤،٦١٠	٦٤٦،٥٩٤

تتضمن التعرضات للتمويلات المؤدية للمجموعة تسهيلات معاد هيكلتها خلال السنة وبالتالي اعتبارها غير مؤدية وهي على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
تمويلات معاد هيكلتها	٣،٤٥٢	٤،١٩٦	٧،٦٤٨	١،٦٥٦	١٤،٨٨٧	١٦،٥٤٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر معدلات الربح

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولاً.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثر بالأسعار	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٧،٩٥٢	-	-	-	-	٢٠٩،١٨٦	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية							
ومؤسسات أخرى	٦٩،٥٢٤	١٠،٥٦٤	-	٥،٩٦٧	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٢٧١،٥٠٩	١٢٩،٧٨٣	٧٨١،٤٦٥	٣٣٥،٦٩٤	١٦٥،٤١٤	-	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	١،٤٦٢	٤،٣٧٣	٢٨،٨٠٠	١١٧،٣٠٩	٣٤،٩٠٧	-	١٨٦،٨٥١
صكوك وأوراق مالية استثمارية وما في حكمها	١٨٤،٥٥٠	١٩٩،١٣٧	١٦٧،٣٦٧	٥،٠٠٩	-	٢٠،١٠٨	٥٧٦،١٧١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	-	١١	٥٤٣	٨٠٨	١٥٣،٤٩٧	-	١٥٤،٨٥٩
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	٧٩،٠٨٥	٧٩،٠٨٥
إجمالي الموجودات المالية	**٥٣٤،٩٩٧**	**٣٤٣،٨٦٨**	**٩٧٨،١٧٥**	**٤٦٤،٧٨٧**	**٣٥٣،٨١٨**	**٣٠٨،٣٧٩**	**٢،٩٨٤،٠٢٤**
حسابات جارية للعملاء	-	-	-	-	-	٥٦١،٥٠٦	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٣٩٤،٦٦٢	١٦،٦٦٥	٨،٩٠٤	٩٧٥	-	١٥٧،٦٣٦	٥٧٨،٨٤٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين	١٦٤،٠٨٢	٣٤٠،٢٤٢	١٢٧،٢٨٦	٧،٣٩٥	-	-	٦٣٩،٠٠٥
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	١٩٨،٧٩٧	١٩٨،٧٩٧
إجمالي المطلوبات المالية	**٥٥٨،٧٤٤**	**٣٥٦،٩٠٧**	**١٣٦،١٩٠**	**٨،٣٧٠**	-	**٩١٧،٩٣٩**	**١،٩٧٨،١٥٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٤٣٢،٢٨٨	١١٤،٦٠٠	٣٥٣،٩٣٩	٩٣،٩٥٣	-	-	٩٩٤،٧٨٠
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٩٩١،٠٣٢**	**٤٧١،٥٠٧**	**٤٩٠،١٢٩**	**١٠٢،٣٢٣**	-	**٩١٧،٩٣٩**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
إجمالي فارق إعادة التسعير	**(٤٥٦،٠٣٥)**	**(١٢٧،٦٣٩)**	**٤٨٨،٠٤٦**	**٣٦٢،٤٦٤**	**٣٥٣،٨١٨**	**(٦٠٩،٥٦٠)**	**١١،٠٩٤**
٣١ ديسمبر ٢٠١٧							
إجمالي المطلوبات المالية	**٦٦٧،٨١١**	**٤٧٨،٤٧٩**	**٨٨٧،٩٠٣**	**٤٣٧،٧٠٥**	**٤٣٢،٤٠٣**	**٢٢٣،٥٦٨**	**٣،١٢٧،٨٦٩**
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٨٣٧،٠٨٥**	**٣٠٥،٥١٢**	**٩٣٥،٢٧٣**	**١٥٠،٠٤٧**	**٥،١٢٧**	**٨١٠،٢٣١**	**٣،٠٤٣،٢٧٥**
إجمالي فارق إعادة التسعير	**(١٦٩،٢٧٤)**	**١٧٢،٩٦٧**	**(٤٧،٣٧٠)**	**٢٨٧،٦٥٨**	**٤٢٧،٢٧٦**	**(٥٨٦،٦٦٣)**	**٨٤،٥٩٤**

	دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم إماراتي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
إجمالي التعرض لمعدلات الربح	٢٧٢،٨٣٣	١٨٠،٣٥٩	١١٦،٥٤٤
التغير المعقول	٠,٩٢٪	٣,٨٥٪	١,٣٤٪
إجمالي التأثير على الدخل	**٢،٥١٠**	**٦،٩٤٤**	**١،٥٦٢**

	دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم إماراتي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
إجمالي التعرض لمعدلات الربح	٢٧٢،٨٥٣	١٦٤،١٤٣	١١٢،١٧٨
التغير المعقول	٠,١٧٪	٠,٠٧٪	٠,٠٩٪
إجمالي التأثير على الدخل	**٤٦٤**	**١١٥**	**١٠١**

تم التوصل إلى حساب التحول المعقول من خلال مقارنة سعر الإقراض الداخلي بين البنوك في بداية ونهاية السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الأسعار

يلخص الجدول أدناه تأثير زيادة أو انخفاض مؤشرات الأسهم على ربح المجموعة ما بعد الضريبة للسنة والعناصر الأخرى لحقوق الملكية. ويستند هذا التحليل إلى افتراضات زيادة أو انخفاض مؤشرات الأسهم بنسبة ١٠٪ مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة وتحرك كافة أدوات الأسهم الخاصة بالمجموعة وفقا للتغيرات التاريخية مع المؤشرات.

	التأثير على العناصر الأخرى لحقوق الملكية	
المؤشر	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
سوق كراتشي للأوراق المالية (+/ - ١٠٪)	١،١٦٣	١،٦٤٦

٣٥. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لأحد هذه الأطراف الإمكانية بالسيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام أوسيطرة مشتركة على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات التشغيلية والمالية.

تشتمل الأطراف ذات الصلة على ما يلي:

أ) أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛

ب) المساهمين الأغلبية للبنك والشركة الأم الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛

ج) الشركات الزميلة للبنك

د) الإدارة العليا

تكون معاملات الأطراف ذات الصلة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الالتزامات بين الأطراف ذات الصلة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر.

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات الصلة مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات					
مرابحات وتمويلات أخرى	٦٠٧،٩٤٨	-	٤،٨٢٨	-	٦١٢،٧٧٦
موجودات أخرى	١١،٩٧١	-	-	١٦٤	١٢،١٣٥
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	٩٤٠	-	-	٤٥٦	١،٣٩٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	٤٤،٦٠٣	-	-	٤٤،٦٠٣
حسابات الاستثمار المطلقة	٦،١٩٥	-	-	١،٠٨٨	٧،٢٨٣
المطلوبات الأخرى	٢٤،٩٢٩	-	-	-	٢٤،٩٢٩
التزامات	٢٧٣	-	-	-	٢٧٣

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الإيرادات					
العائد لحسابات الاستثمار المطلقة	٦٨	١٢٩	-	٤٤	٢٤١
الدخل من المرابحات والتمويلات الأخرى	١١،١٦٧	-	-	-	١١،١٦٧
أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)	٩٣٣	١،٢٤٣	-	-	٢،١٧٦
إرادات أخرى - رسوم الإدارة	٢٦٨	-	-	-	٢٦٨
المصروفات					
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٠٧	-	١٨	-	٢٢٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٥. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (تابع)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات					
مرابحات وتمويلات أخرى	٦١٦،١٥٣	-	٤،٨٢٨	-	٦٢٠،٩٨١
استثمارات في شركات زميلة	-	٢١٠	-	-	٢١٠
موجودات أخرى	٣،٥٧٦	١٦٤	-	١٧٦	٣،٩١٦
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	-	٣٠،٨٦٢	-	٣٤٦	٣١،٢٠٨
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	-	١٩،٤٧٩	-	-	١٩،٤٧٩
حسابات الاستثمار المطلقة	١٠،٦٦٤	٧،١٦٣	٢٠٣	٨٣٤	١٨،٨٦٤
المطلوبات الأخرى	٢٢،١٠٩	-	-	-	٢٢،١٠٩
التزامات	٣،٩٢٩	-	-	-	٣،٩٢٩

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الإيرادات					
العائد لحسابات الاستثمار المطلقة	٣٠٣	٢٩٣	٧	٣٣	٦٣٦
الدخل من المرابحات والتمويلات الأخرى	٩،١٨٥	-	-	-	٩،١٨٥
حصة الأرباح من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب	-	(٢١٧)	-	-	(٢١٧)
أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)	٤٠٩	٥٠٦	-	-	٩١٥
إرادات أخرى - رسوم الإدارة	٢،٥٠٠	-	-	-	٢،٥٠٠
المصروفات					
المصروفات الإدارية والعمومية	١٩٨	-	١٩	-	٢١٧

٣٦. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
- حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس تجاري بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
- والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.

يلخص الجدول التالي تكوين رأس المال التنظيمي ومعدلات المجموعة للسنه المنتهية في ٣١ ديسمبر (تم احتسابها بموجب لوائح بازل الثالثة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي). تتوافق الشركات التابعة مع توجيهات الجهات التنظيمية المحلية المعنية لإدارة رأس المال. يبلغ الحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية ١٢,٥٪.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الشريحة الأولى	١٣٤،٥٠٩	١٩١،٣٤٧
الشريحة الثانية	٢٠،٧٧٨	٢١،١٠٦
إجمالي قاعدة رأس المال	**١٥٥،٢٨٧**	**٢١٢،٤٥٣**
مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر	١،١٥٦،٢٢٢	١،٥٢٦،١٨٦
معدل ملاءة رأس المال	**٪١٣,٤٣**	**٪١٣,٩٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٧. أرباح الأسهم المقترحة

لم يقم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح أسهم للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (صفر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧).

٣٨. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات والمصروفات للمجموعة خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة التوافق مع أحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الإيرادات		
الدخل من التمويلات الأخرى	٥٨،٤٤٠	٤٩،٨٧٣
الدخل من الاستثمارات	٣٥،٠٢٣	٤٣،٧٣٩
إيرادات أخرى	١٠،١٢٥	١١،٣١٢
إجمالي الإيرادات	**١٠٣،٥٨٨**	**١٠٤،٩٢٤**
ناقصا: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي) - إيضاح ٢	(٤٥،٤٧٨)	(٤٥،١٤٥)
إجمالي الإيرادات	**٥٨،١١٠**	**٥٩،٧٧٩**
المصروفات		
المصروفات الإدارية والعمومية - إيضاح ٢	(٣٣،٥٤٠)	(٣٤،٢٧٠)
الاستهلاك والإطفاء	(٤،٥٣٩)	(٥،٢٣٨)
إجمالي المصروفات	**(٣٨،٠٧٩)**	**(٣٩،٥٠٨)**
صافي الربح قبل مخصصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية	**٢٠،٠٣١**	**٢٠،٢٧١**
مخصصات الهبوط في القيمة (صافي)	١،١٣٥	١،٠٩٨
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية	**٢١،١٦٦**	**٢١،٣٦٩**
ضرائب خارجية	(٩،٦٣٧)	(٩،٧٥٥)
صافي ربح السنة	**١١،٥٢٩**	**١١،٦١٤**
متعلقة بالتالي:		
مساهمي البنك	٧،٦٧٥	٧،٧٣٢
حقوق الأقلية	٣،٨٥٤	٣،٨٨٢
	١١،٥٢٩	**١١،٦١٤**
عائد السهم الأساسي والمخفف - فلس	**٧،٦٨**	**٧،٧٣**

إيضاح ١- تستند حصة الأرباح من الشركات الزميلة غير المتوافقة مع الشريعة على سياساتهم المحاسبية التي تختلف عن السياسات المحاسبية للمجموعة. بما انه يتم الإفصاح عن الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة على حدة، فبالتالي ليس هناك أي تعديل لتأثير السياسات المحاسبية المختلفة.

إيضاح ٢- مصروفات تتعلق بالمؤسسات التي يتم توحيدها كل بند على حدة ولا يشمل الشركات الزميلة

إيضاح ٣- قامت إحدى الشركات التابعة والتي تمارس نشاطها حالياً كبنك تقليدي بزيادة عدد فروعها الإسلامية خلال العام إلى ٢٥٤ فرع (٢٠١٧: ١٩٧) من إجمالي ٤٥٤ فرعاً (٢٠١٧: ٤٠٤).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٩. الاستحواذ على شركة

صندوق دلمونيا للتطوير ١

خلال ديسمبر ٢٠١٨، ارتفعت نسبة الاستحواذ في دلمونيا إلى ٥٣,٥٤٪ من ٤٠,٥٦٪ من استردادات وحدات من المستثمرين من العقار قيد التطوير. لذلك البنك أستحوذ ٣,٦١٪ نسبة أضافية من حصة دلمونيا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من سداد بعض التمويلات مما زادت نسبته الاستحواذ إلى ٥٧,١٥٪. لذلك تم أعادت تصنيف الصندوق كشركة تابعة لها من تصنيف حسابات الاستثمار المقيدة

المعاملة أدت إلى أعادت تصنيف الصندوق كشركة تابعة عن طريق أعادة الشراء خلال تطبيق معيار المحاسبة المالي الدولي (IFRS ٣) "أندماج الشركات". تم أحتساب تكلفة المعاملة عن طريق القيمة العادلة. الموجودات المستحوذة المحددة والمطلوبات المفترضة أو المحصلة تم أحتسابها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ كما يلي:

القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة هي كما يلي:

	المبلغ
القيمة العادلة لصافي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (على أساس التقييم المستقل للعقار على قيد التنمية):	٧٠،٦٢٤
نسبة صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذة	٥٧,١٥٪
القيمة العادلة لصافي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤٠،٣٦٢
ناقص: حقوق الملكية الموجودة	(٢٩،٥٢٧)
الربح على شراء الصفقة	**١٠،٨٣٥**
حقوق الأقلية	**٨،٣٥٩**
مجموع الربح على شراء الصفقة	**١٩،١٩٤**

القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة هي كما يلي:

	القيمة الدفترية للشركة المستحوذة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	تعديل في القيمة العادلة	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الموجودات:			
النقد والأرصدة لدى مؤسسة مالية	٦،٦٣٥	-	٦،٦٣٥
الموجودات الأخرى	١٤،٨٣٠	(١،٥٩٣)	١٣،٢٣٧
عقارات قيد الإنشاء	٤١،٨٥١	٣٧،٤٤٥	٧٩،٢٩٦
	٦٣،٣١٦	**٣٥،٨٥٢**	**٩٩،١٦٨**
المطلوبات			
المطلوبات الأخرى	١١،٨٨٦	١٦،٦٥٨	٢٨،٥٤٤
	١١،٨٨٦	**١٦،٦٥٨**	**٢٨،٥٤٤**
صافي الموجودات	**٥١،٤٣٠**	**١٩،١٩٤**	**٧٠،٦٢٤**

٤٠. المسئوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأسباب ومؤسسات خيرية.

٤١. أرقام المقارنة

وقد تم إعادة تنظيم بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض أرقام السنة الحالية.

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المحتويات

١. المقدمة	١٠٢
٢. إطار عمل بازل ٣	١٠٢
٣. إدارة رأس المال	١٠٢
٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي	١٠٣
٥. مكونات رأس المال النظامي	١٠٣
٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال	١٠٥
٧. إدارة المخاطر	١٠٥
٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الإئتمان بموجب الطريقة المعيارية	١١١
٩. إجمالي التعرضات للإئتمان	١١٢
١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للإئتمان	١١٢
١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للإئتمان	١١٣
١٢. تفاصيل التعرضات للإئتمان حسب الاستحقاق والمطلوبات الممولة	١١٣
١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للإئتمان	١١٤
١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة	١١٤
١٥. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية	١١٥
١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تم إعادة هيكلتها خلال الفترة	١١٥
١٧. التعرضات الإئتمانية المغطاة بضمان مالي فعال	١١٥
١٨. مخاطر السوق	١١٦
١٩. الافصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية	١١٧
٢٠. مخاطر العملات	١١٨
٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية	١١٨
٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية	١١٨
٢٣. مخاطر التشغيل	١١٩
٢٤. الافصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي	١٢١
٢٥. مخاطر السيولة	١٢١
٢٦. مطلوبات طارئة قانونية	١٢٢
٢٧. مخاطر التبادل التجاري	١٢٢
٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١٢٢
٢٩. متوسط نسبة العائد المفصح عنه لودائع المضاربة العامة	١٢٣
٣٠. الحركة في إحتياطي معادلة الأرباح والمخصصات - حسابات الاستثمار المطلقة	١٢٣
٣١. إفصاحات أخرى	١٢٣

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١. المقدمة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة بموجب هذا الجزء وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في وحدة الإفصاح العام لمصرف البحرين المركزي، المجلد الثاني للمصارف الإسلامية. يتم عرض الإيضاحات الواردة في هذا التقرير والإيضاحات المعروضة ضمن البيانات المالية الموحدة لبنك الاثمار ش.م.ب. (م) (بنك الاثمار / البنك / المجموعة) للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

٢. إطار عمل بازل ٣

أصدر مصرف البحرين المركزي تعليمات بازل ٣ من أجل تطبيق إطار عمل بازل ٣ لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن إطار عمل بازل ٣ يستند على أسلوب مبني على المخاطر من أجل حساب رأس المال النظامي. يتوقع من إطار عمل بازل ٣ أن يقوي ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يستند إطار عمل بازل ٣ على ثلاثة عناصر كما يلي:

- العنصر ١: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بما في ذلك حساب عدل ملاءة رأس المال
- العنصر ٢: عمليات المراجعة الرقابية والتي تتضمن عمليات التقييم الداخلي لملاءة رأس المال
- العنصر ٣: انضباط السوق والذي يتضمن الإفصاح عن إدارة المخاطر والمعلومات المتعلقة بملاءة رأس المال.

٣. إدارة رأس المال

إن سياسة إدارة رأس المال في بنك الإثمار تتضمن توجيهات لضمان تلبية متطلبات رأس المال وفق معايير مصرف البحرين المركزي والقدرة على تقدير مستوى ملائم من رأس المال لدعم نمو أعمال البنك. كما تضمن إدارة رأس المال أيضاً بأن يتم حماية وتعزيز القيمة لدى المساهمين.

إن رأس المال التنظيمي هو الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من قبل الجهات التنظيمية لكي يحتفظ بها البنك بما يتناسب مع المخاطر الكامنة. وقد قام البنك باعتماد معدلات حسابات الرسوم ونسب ملاءة رأس المال حسب القواعد الإرشادية لبازل ٣ وفقاً لقواعد وتوجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأنظمة ملاءة رأس المال.

إن إدارة رأس المال هي عملية مشتركة الجهد تتم بالتنسيق بين أقسام الأعمال وإدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية، كما تعتبر جزءاً من عملية أوسع لتقييم ملاءة رأس المال الداخلي حيث أن هذه العملية تغطي رسوم رأس المال لجميع مخاطر العنصر الأول والعنصر الثاني. كما تقترح عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي معدل داخلي لملاءة رأس المال تستهدف أكثر من المتطلبات التنظيمية لاستيعاب أي خسائر غير متوقعة تنشأ نتيجة مخاطر العنصر الثاني. وقد تم أيضاً اختبار معدل ملاءة وكفاية رأس المال بآلية السيناريو الصعب عبر مختلف أبعاد المخاطر على أساس دوري. ويتم تنفيذ التقييم الشامل لخطط الأعمال والميزانية بشكل مستقل من خلال إدارة المخاطر والتي تقوم من بين أمور أخرى بتقييم متطلبات رأس مال البنك للأنشطة الحالية والمستقبلية في ظل سيناريوهات عادية وصعبة. وتجرى مراقبة وضع رأس مال البنك بصفة دورية ويتم تقديم التقارير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة حوكمة التدقيق وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

آلية ملاءة رأس المال

بحسب متطلبات مصرف البحرين المركزي لإطار عمل ملاءة رأس المال لبازل ٣ فإن طريقة حساب معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة يتلخص في ما يلي:

- التوحيد لكل بند على حدة والذي يتم تطبيقه لتعرضات المخاطر ورأس المال النظامي لجميع الشركات التابعة ضمن المجموعة مع استبعاد المصارف التابعة للبنك والتي تم تأسيسها خارج مملكة البحرين، والتي تعمل في قطاع متوافق مع بازل ٣، حيث يتم جمع التعرضات الموزونة بمخاطر، ورأس المال النظامي بشكل كلي وذلك حسب متطلبات وحدة ملاءة راس المال ضمن كتاب قوانين مصرف البحرين المركزي.
- تعتبر جميع الاستثمارات الهامة في المؤسسات التجارية موزونة بمخاطر إذا كانت نسبتها بين ١٥٪ من قاعدة رأس المال على المستوى الفردي و٦٠٪ على المستوى الكلي. ويعتبر أي التعرض موزون بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪ إذا تجاوزت نسبته الـ ١٥٪.
- جميع التعرضات التي تجاوزت الحد الأقصى للتعرض بحسب وحدة إدارة مخاطر الائتمان ضمن كتاب قوانين مصرف البحرين المركزي هي موزونة بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي

تتلخص الطريقة المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي للتوافق مع بازل ٣ فيما يلي:

مخاطر الإئتمان	الطريقة المعيارية
مخاطر السوق	الطريقة المعيارية
مخاطر التشغيل	طريقة المؤشر الأساسي

٥. مكونات رأس المال النظامي

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية العمومية تحت النطاق النظامي للتوحيد

تقوم الشركات التابعة للبنك (توحيد كل بند على حدة للأغراض المحاسبية) بالطرق التالية للأغراض النظامية

الإسم	إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية	الملكية	بلد التأسيس	النشاط التجاري الرئيسي	طريقة التوحيد
بنك فيصل المحدود	١،٥٧٧،٧٤٥	١٠٤،٩١٩	٦٧٪	باكستان	أعمال مصرفية	تجميع كامل
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٦٣،٠٠٤	٥١،١١٧	٥٧٪	جزيرة الكايمن	عقارات	موزونة بمخاطر
شركة سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب (م) *	٢،٢٧٢	٢،٤٠٨	٥٠٪	مملكة البحرين	تمويلات عقارية	توحيد كل بند على حدة

* تحت التصفية الطوعية.

يمثل الجدول التالي مطابقة المعلومات المالية المنشورة للعائد النظامي:

الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	٣،١٢٧،٧٩٥
تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠	٤٢،٣٨٤
التجميع	٢٧،٥١٨
الميزانية العمومية حسب العائد النظامي	**٣،١٩٧،٦٩٧**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مكونات رأس المال النظامي (تابع)

الخطوة ٢: مطابقة الميزانية العمومية المنشورة للتقارير النظامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الموجودات	حسب البيانات المالية المنشورة	حسب المعلومات الاحترازية للبنوك الإسلامية	المرجع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٧،١٣٨	٢١٧،١٣٨	
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٨٦،٠٥٥	٨٦،٠٥٥	
مرابحات وتمويلات اخرى	١،٦٨٣،٨٦٥	١،٦٨٣،٨٦٥	
تمويلات المشاركة	١٨٦،٨٥١	١٨٦،٨٥١	
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٥٧٦،١٧١	٥٧٦،١٧١	
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١٥٤،٨٥٩	١٥٤،٨٥٩	
موجودات أخرى	٧٩،٠٨٥	٧٩،٠٨٥	
استثمارات عقارية	٣،٣٥٩	٣،٣٥٩	
عقارات قيد التطوير	٧٩،٢٩٦	٧٩،٢٩٦	
موجودات ثابتة	١٧،٨٠٢	١٧،٨٠٢	
موجودات غير ملموسة	٤٣،٣١٤	٤٣،٣١٤	
مخصص عام	-	٤٢،٣٨٤	
التجميع	-	٢٧،٥١٨	
إجمالي الموجودات	**٣،١٢٧،٧٩٥**	**٣،١٩٧،٦٩٧**	
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	٩٩٤،٧٨٠	٩٩٤،٧٨٠	
المطلوبات الأخرى	١،٩٧٨،١٥٠	١،٩٧٨،١٥٠	
إجمالي المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة	**٢،٩٧٢،٩٣٠**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**	
حقوق الأقلية	٦٩،٤٨٠	٦٩،٤٨٠	
حقوق الملكية			
رأس المال	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	أ
الاحتياطيات	١٤،١٧٨	١٤،١٧٨	
منها مؤهلة للشريحة الأولى لرأس المال العادي	-	٢٠،٠٣١	ج
خسائر متراكمة	(٢٨،٧٩٣)	(٢٨،٧٩٣)	
منها مؤهلة للشريحة الأولى لرأس المال العادي	-	(٢٨،٢٣٤)	ب
مخصص عام	-	٤٢،٣٨٤	د
التجميع	-	٢٧،٥١٨	
إجمالي حقوق الملكية	**٨٥،٣٨٥**	**١٥٥،٢٨٧**	
إجمالي والمطلوبات وحقوق الملكية	**٣،١٢٧،٧٩٥**	**٣،١٩٧،٦٩٧**	

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مكونات رأس المال النظامي (تابع)

الخطوة ٣: تكوين النموذج العام لرأس المال (الانتقال) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

مكون رأس المال وما يقابلها من التقارير النظامية	مكون رأس المال النظامي	رقم المرجع من الميزانية العمومية تحت النطاق النظامي للتوحيد من الخطوة ٢	مبلغ خاضع لمعاملة قبل عام ٢٠١٥
إصدار مباشر رأس المال العادي المؤهل (وما يعادلها لأسهم شركات غير مشتركة) بالإضافة إلى فائض الأسهم المرتبط به	١٠٠،٠٠٠	أ	-
خسائر متراكمة	(٢٨،٢٣٤)	ب	-
خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) المراحل ١ و ٢	(٥٢،٧٦١)	ج	-
تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠	٤٢،٣٨٤	د	-
الاحتياطيات	٢٠،٠٣١	هـ	-
التجميع والاستقطاعات	٥٣،٠٨٩		-
إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال العادي	**١٣٤،٥٠٩**		-
مخصص عام	٧،٣٧٥		-
التجميع والاستقطاعات	١٣،٤٠٣		-
إجمالي الشريحة الثانية لرأس المال	**٢٠،٧٧٨**		-
إجمالي رأس المال	**١٥٥،٢٨٧**		-
إجمالي الموجودات الموزونة بمخاطر	**١،١٥٦،٢٢٢**		-
نسبة ملاءة رأس المال	**٪١٣,٤٣**		-

٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال

	معدلات الشريحة الأولى لرأس المال	معدلات إجمالي رأس المال
البنك موحد	٪١١,٦٣	٪١٣,٤٣
الشركات التابعة المهمة للبنك والتي يتجاوز رأس مالها النظامي ٥٪ من رأس المال النظامي الموحد للمجموعة سواءً على أساس منفرد أو على أساس التوحيد كانت كما يلي:		
بنك فيصل المحدود	٪١٤,٤١	٪١٦,٣٩

٧. إدارة المخاطر

١,٧ أهداف إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك، وإدارتها هو أمر بالغ الأهمية حتى يواصل البنك تحقيق نجاحاته والربحية. ويكمن جوهر إدارة المخاطر الفعّالة في تعزيز القيمة للمساهم وأصحاب الحسابات الاستثمارية من خلال تحقيق أرباح تتناسب مع المخاطر والبحث عن سبل لتقليل التأثيرات المعاكسة المحتملة على الأداء المالي للبنك. ومع مرور السنين، عمل بنك الإثمار على تطوير إدارة المخاطر تجاه كفاءته الأساسية ليظل محتفظاً بمكانته وامكانياته في مواجهة التحديات. ولطالما كانت إدارة المخاطر في البنك تتخذ إجراءات حذرة مسبقاً بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

وقد تبنى بنك الإثمار خلق إطار متكامل لإدارة المخاطر لتحديد وبشكل استباقي وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر في قراراتها وعملياتها. إن إطار إدارة المخاطر في البنك مبني على التوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي، وكذلك على المبادئ السليمة لإدارة المخاطر الصادرة عن بنك التسويات الدولية، هذا إلى جانب إتباع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٢,٧ الاستراتيجيات والعمليات والتدقيق الداخلي

١,٢,٧ استراتيجية إدارة المخاطر

إن لائحة إدارة المخاطر بالبنك تضع الأسس لهيكل حوكمة المخاطر في البنك. وتتمثل استراتيجية المخاطر، من حيث قبولها بشكل كامل ومستويات تحملها ومنهجيات إدارتها، في سياسات المخاطر المتعددة وتقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال والذي تتم مراجعته والموافقة عليه من قبل أعضاء مجلس الإدارة. وتتم مراجعة استراتيجية مخاطر البنك سنوياً بما يتماشى مع استراتيجية أعمال البنك. ويشرف مجلس الإدارة على وضع وتنفيذ أنظمة وسياسات إدارة جميع المخاطر التي قد تتعرض لها البنك.

وتتم عملية إدارة المخاطر من قبل جهة رقابية مستقلة، وهي دائرة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة لجنة إدارة المخاطر. ويعتبر هذا القسم مكلفاً بتحديد وقياس وتقييم كافة المخاطر ووضع الحدود المناسبة في إطار المعايير الشاملة لاستراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة.

ويتم تطبيق هيكل حوكمة محدد جيداً على مستويات السلطة، والذي قد وضع بشكل واضح في كتيب ونظام خاص بالمعاملات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقافة المخاطرة في الأعمال قد تم وضعها من خلال مجموعة صارمة من الضوابط والفحوصات والمراقبة. وكجزء من مبادرات التحسين المستمرة، فإن البنك يقوم بمراجعة السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بالمخاطر ومقارنتها بالتغيرات في الأنظمة والبيئة المحيطة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد السياسة "التقديرية للأعمال" والتي تضع صلاحيات لتقديم الموافقات على معاملات معينة.

٢,٢,٧ مخاطر الأسهم في السجلات البنكية

إن تعرض البنك لمخاطر الأسهم في السجلات البنكية متعلق بالتعرض للاستثمارات. ولدى البنك إدارة الأصول والتي تختص في إدارة الاستثمارات الحالية. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس سياسة إدارة المخاطر والتي تضع إرشادات لإدارة الاستثمارات.

وتتم مراجعة جميع التعرضات الاستثمارية سنوياً وتقدم إلى لجان الإدارة أو لجان على مستوى مجلس الإدارة حسب قيمة الأصول.

٣,٢,٧ المعاملات الهامة — موافقة مجلس الإدارة

تتطلب جميع التعرضات المالية والاستثمارية التي تزيد عن قيمة محددة موافقة مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عن قيمتها تتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣,٧ نظام تسجيل وقياس المخاطر

إن قدرة البنك على تحمل المخاطر تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وللقيام بمراقبة فعّالة لأنشطة البنك لتكون متوافقة مع قدرته على تحمل المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة، فإنه تم تحديد عمليات قياس ومراقبة للتعرضات مقابل الحدود المنصوص عليها في سياسات إدارة المخاطر المختلفة للبنك. وقد وضعت سياسات المخاطر في البنك خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد تمركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للبنك من حجم الأصل المعرض للخطر والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات والمدد والمنتجات. وتستخدم البنك نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. وباستثناء حدود التعرضات التي تم وضعها في السياسات، فإنه يتم تصعيد المخاطر إلى الجهة المناسبة والمخولة لذلك.

٤,٧ مخاطر الائتمان

يتم احتساب مخاطر الائتمان على رأس المال بموجب الطريقة المعيارية.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

١,٤,٧ هيكل إدارة مخاطر الائتمان

إن هيكل إدارة مخاطر الائتمان في البنك يتضمن كل مستويات السلطات والهيكل التنظيمي والأفراد والأنظمة المطلوبة لتسهيل سير عمليات إدارة مخاطر الائتمان في البنك.

ولدى البنك هيكل تنظيمي محدد جيداً يوضح بشكل مفصل دور ومسئوليات وظيفة إدارة مخاطر الائتمان في البنك.

ويمتلك البنك طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. وقد قام البنك بوضع سياسة عامة للتمويل والتي تتناول مبادئ الأعمال الأساسية للبنك، والتي تعد أساس ثقافته الائتمانية، بالإضافة إلى توجيهات عامة للمعاملات المسموحة والممنوعة. وتحدد هذه السياسة منهجية تقييم الائتمان ومعايير تفصيلية لتوثيق معلومات العميل.

ويتولى البنك إدارة مخاطر التمويل التي قد تنشأ عن أنشطة أعماله المصرفية، وذلك من خلال تطبيق سياسات وإجراءات صارمة تتعلق بتحديد وقياس ومراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها والتخفيف من حدتها.

١,١,٤,٧ مخاطر ائتمان الشركات (تتضمن المؤسسات المالية)

تتمثل مخاطر ائتمان الشركات في الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. وتدار مخاطر ائتمان الشركات من خلال التقييم السليم للمخاطر الكامنة في طلب ائتمان فرد وكذلك المراجعة المستمرة لمحفظة ائتمان الشركات لضمان مطابقتها لقدرة البنك على تحمل مخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى القيام بتحليل الائتمان بشكل دقيق، ومراقبة عقود كل طلب تمويل بدقة من قبل دائرة إدارة الائتمان.

ولدى البنك طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام، حيث يتم القيام بالمراجعة المستمرة لكل حساب مع تخفيف المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق، والتي تتضمن الحصول على ضمانات وتأمينات وإحالة المستحقات. كما يتم تصنيف حسابات الشركات وفقاً لنظام تصنيف مخاطر ائتمان مشترك، وهذا يعزز عملية مراجعة الائتمان ويضمن تحديد الوقت المناسب لحدوث أي تدهور لحالة الشركة مع إمكانية تنفيذ إجراءات تصحيحية. ويدمج نظام تقييم مخاطر الائتمان الداخلي معايير المخاطر الكمية والنوعية المستخدمة في تقييم وتصنيف العملاء من الشركات.

ويوجد نظام مركزي لإدارة مخاطر ائتمان الشركات، حيث تتولى إدارة المخاطر بصفة مستقلة عملية مراجعة لجميع الطلبات الائتمانية المقدمة من الشركات قبل موافقة الهيئات التنظيمية عليها.

جميع المخاطر الائتمانية تتم على الأقل مراجعتها وتقييمها سنوياً ويتم الاحتفاظ بالمخصصات المناسبة لأي حساب مصنف وفقاً لسياسة المخصصات بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر.

٢,١,٤,٧ مخاطر ائتمان الأفراد

إن ائتمان الأفراد يقدم للعملاء بشكل أساسي حسب برامج المنتجات الموافق عليها، حيث تحدد معايير قبول المخاطر. ويتم مراقبة المبالغ المتأخرة في محفظة ائتمان الأفراد لمنع احتمالية أن تصبح حسابات الائتمان الفردية غير منتظمة. كما تتم مراقبة المنتجات الائتمانية للأفراد بشكل دوري لضمان التزامها بالإرشادات التنظيمية الحالية مع تعزيز عملية تسويقها. وفي أي خطوة تتخذ، فإنه يتم إعطاء الأولوية لمصلحة العملاء.

ويتم مراجعة محفظة ائتمان الأفراد على فترات شهرية.

أصول الأموال تحت الإدارة

إن سياسة الأموال تحت الإدارة للبنك تقدم توجيهات مفصلة عن الأصول المناسبة للتمويل من خلال الحسابات الاستثمارية المطلقة، وهي توضح أن أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة سيتم استخدامها لتمويل الأصول منخفضة المخاطر.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٢,٤,٧ تمركز المخاطر

وقد وضعت سياسات المخاطر في البنك خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد تمركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للبنك من حجم الأصل المعرض للخطر والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات والمدد والمنتجات. ويستخدم البنك نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. وتوجد سياسة إدارة الحدود والتي توفر توجيهات لهذه الحدود وفقاً لمصرف البحرين المركزي، حيث أن البنوك في البحرين ملزمة بالحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مخطط له لأحد الأطراف أو مجموعة من الأطراف المتصلة والتي تتجاوز نسبته ١٥٪ من رأس المال المنظم.

٣,٤,٧ إدارة المحفظة الائتمانية

إن إدارة هذه المحفظة هي جزء لا يتجزأ من عمليات الائتمان التي تمكن البنك من تقليل حدود التركيزات وتقليل التقلبات وزيادة السيولة وتحقيق عائدات أفضل. ويقوم البنك بذلك من خلال دمج استراتيجية وخطط المحفظة وتقييم الأداء وتقديم التقارير في عملية إدارة واحدة وشاملة. أما إدارة المخاطر في البنك، فهي مسئولة عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة محفظة مخاطر الائتمان بالتنسيق مع إدارات الأعمال والدعم. وتبحث إدارة المخاطر عن معلومات من مختلف وحدات الأعمال وقسم الرقابة المالية بانتظام لتنفيذ هذه المهمة. وتتعهد إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة والتحكم في هياكل الحدود وفقاً لمعايير متنوعة للمحفظة.

٤,٤,٧ التعرض لمخاطر الدول

إن سياسة البنك في إدارة حدود المخاطر تتضمن حدود التعرض لمخاطر الدول، وتتوقف هذه الحدود على تقييم الدول من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان. ويتم مراقبة التعرضات مقابل الحدود للدول باستمرار وتقدم معلومات عنها إلى مجلس لجنة إدارة المخاطر كل ثلاثة أشهر.

٥,٤,٧ التخفيف من مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، ويعتبر تأمين التعرض عن طريق الضمانات المناسبة هو الأداة الرئيسية. وفي الوقت الذي تكون فيه الضمانات ليست شرطاً مسبقاً للائتمان، إلاّ أنّ جزءاً كبيراً من التعرضات القائمة مضمونة بصفة كلية أو جزئية وذلك كخط دفاعي ثاني. ولدى البنك سياسة للتخفيف من مخاطر الائتمان تتضمن توجيهات بشأن أنواع الموجودات التي قد يتم قبولها كضمان وكيفية تقييمها. وبشكل عام، فإنه يتم تقدير قيمة كل الضمانات بشكل دوري، وذلك اعتماداً على نوع الضمانات. وقد أنشئت الصلاحية القانونية وإنفاذ الوثائق المستخدمة للضمانات من قبل موظفين مؤهلين بما في ذلك محامين وعلماء الشريعة.

إنّ محفظة البنك الائتمانية مدعمة بأنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والأموال النقدية والضمانات. ويفضل البنك الضمانات المالية السائلة والقابلة للتسويق، على الرغم من أنه يتم قبول أنواع أخرى من الضمانات، شريطة أن تكون هذه الضمانات يمكن تقييمها بشكل معقول. ويتم قبول فقط ضمانات الطرف الثالث بعد تحليل القوة المالية للضامنين وفقاً للسياسة المتبعة.

ويقبل البنك أنواع الضمانات التالية:

- ضمانات رئيسية
- دعم الضمان

تتكون الضمانات الرئيسية من أصول عقارية ورسوم ثابتة على الممتلكات المتغيرة وضمانات نقدية وهي مطلوبة لتلبية الشروط الأساسية التالية:

- أن تكون الأصول (الأموال) ملموسة أو غير ملموسة
- أن يسهل التعرف عليها في سوق ثانوية أخرى
- أن يسهل ربط الأصول بالقيمة النقدية
- أن يسهل تحويلها بسهولة إلى أموال نقدية دون تكاليف إضافية (مثل تكاليف التفكيك)
- يمكن تحويل ملكيتها قانونياً للبنك أو أن تكون مرهونة له وفقاً للقوانين المعمول بها
- أن يكون البنك مسئولاً عن الأصول

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٥,٤,٧ التخفيف من مخاطر الائتمان (تابع)

دعم الضمان هي الأصول التي لا تستوفي الشروط الأساسية المنصوص عليها في الضمانات الرئيسية المذكورة أعلاه. قد يقوم البنك بقبول هذه الأصول كوسيلة للسيطرة على التعرضات للمخاطر من الطرف الآخر بدلاً من إسناد القرارات الائتمانية على قيمة الأصول.

وتعد الأصول التالية دعم للضمان:

- الرهن العقاري للسلع القابلة للبيع أو المباني والآلات التي يمكن تسجيلها قانونياً
- رسوم ثابتة على الأصول على المتغيرة والتي لم يتم تسجيلها قانونياً أو يصعب تحديد قيمتها
- رسوم ثانوية على العقارات والأصول المتغيرة
- رهن الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة مثل الأسهم والسندات
- إحالة المسجلين في سياسات منح التأمين على الحياة- إلى حد استلام المبالغ النقدية للقيمة
- إصدار ضمانات الطرف الثالث أو الشركات عن طريق أفراد أو مؤسسات غير البنوك
- التنازل عن عقود العوائد أو الإيجارات
- أسهم الشركات التي لا يتم تداولها او الاتجار بها بانتظام في الأسواق المالية بطريقة مقبولة
- أسهم الشركات المغلقة وهي أسهم دفع جزء منها والأسهم المقيد بيعها بأي حال من الأحوال
- الاستثمارات في الحسابات الاستثمارية المقيدة التي يديرها البنك باستثناء الحسابات التي حصل عليها كضمانات ضد التعرضات الحالية.

١,٥,٤,٧ قيمة الضمان

عند اتخاذ الضمانات فإنه يتم تحديدها بقيمة معقولة، ومع ذلك فإن هذه القيم تتغير كل فترة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما تصبح المباني والآلات قديمة بسبب التقدم التكنولوجي ونتيجة لمرور الوقت عليها ولزيادة توافر أوراق مالية مضمونة مماثلة. وتقدر قيمة الأوراق المالية المدرجة في البورصة شهرياً، أما العقارات فيتم تقييمها مرة كل سنتين، ويتم تقييم الأصول الخاصة كالسفن البحرية والطائرات سنوياً. ويتم حساب قيمة الضمانات بعد تحديد المستويات المختلفة لأنواع الضمانات، والتي تحدد في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان للبنك.

٢,٥,٤,٧ الضمانات

يتم اتخاذ الضمانات من الأفراد والشركات. وفي الحالات التي تقدم فيها خطابات الضمان من الشركة الأم لطرف آخر أو من طرف ثالث كوسيلة للتخفيف من المخاطر، يجب التأكد من أن الضمانات غير قابلة للتغيير وغير مشروطة. وإذا كان الضامن خارج البحرين، يتم أخذ الرأي القانوني من مستشار قانوني مقيماً في بلد الضامن (في الخارج) لقبول الضمان، كما يتم تحديد المركز المالي للضامن بشكل كاف لتحديد قيمة وجدوى الضمان.

٣,٥,٤,٧ تركيز الضمانات

لقد قام البنك بوضع حدود داخلية لتجنب التركيز المفرط لأنواع محددة من الضمانات. كما وضع الحدود القصوى الحذرة لقبول الضمانات كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان.

٤,٥,٤,٧ إدارة الضمانات

إن الوثائق المتعلقة بالضمانات المقدمة للبنك تقوم بإدارتها وحدة إدارة الائتمان، حيث توجد سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة الضمانات من أجل تقييمها والمحافظة على الوثائق الأصلية والإصدارات المؤقتة والدائمة لمثل هذه الضمانات. كما تتوفر نظم معلومات إدارية كافية لدعم إدارة الضمانات.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٦,٤,٧ تصنيفات التعرضات الائتمانية

لدى البنك سياسة مفصلة لتصنيف المخصصات وسياسة لشطبها، وتقدم هذه السياسة توجيهات مفصلة لمخصصات وتصنيفات التسهيلات الائتمانية.

وتصنف جميع التعرضات الائتمانية كمبالغ مستحقة ومتدنية عندما لا يتم دفع الأقساط لمدة تتجاوز ٩٠ يوماً. ويتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر. وتصنف حسابات المستحقات الماضية على فترة ٩٠ يوماً إلى فئات دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والأصول غير المربحة. كما يتم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة للحسابات المصنفة حسب سياسة المخصصات وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. وفيما يتعلق بالمخصصات العامة، فإنها تكون ضمن الحسابات غير المصنفة حسب المخصصات في توجيهات مصرف البحرين المركزي. ويتبع البنك، باستثناء الشركات التابعة التي قد تتبع توجيهات تنظيمية محلية خاصة بها معيار زمني من أجل تقدير متطلبات المخصصات الخاصة وتتم مراجعة الحسابات المستحقة الماضية بصورة دورية.

٧,٤,٧ مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى

يعرف الطرف الآخر بالأفراد والكيانات القانونية والضامن الذين يحصلون على تمويلات من البنك. كما يشمل التعريف أيضاً المصدر للأوراق المالية كضمان للبنك. وقد تبنى البنك طريقة معيارية لتوزيع رأسمال مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان إرشادات لتأمين تعرضات الأطراف الأخرى. كما يوجد أيضاً حدود لأطراف البنك الأخرى وحدود للدول والقطاعات. في حالة تدهور التصنيف الائتماني للأطراف الأخرى، فإنه يتم الاستعانة بضمانات إضافية أو يتم تقليل تعرضات الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التصنيفات والمخصصات والإلغاء توجيهات تفصيلية لتعرضات تصنيفات ومخصصات الطرف الآخر التي تم تصنيفها.

ترد إرشادات السياسة الخاصة بالخسائر الائتمانية المتوقعة في سياسة "FAS30 - خسائر الائتمان المتوقعة" للبنك.

٨,٤,٧ تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان

لقد اعتمد البنك توجيهات مصرف البحرين المركزي للاستفادة من التقييمات الخارجية، إن وجدت، من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية للائتمان (ECAI) بهدف تقييم المخاطر. وفي حالة توفر عدد من تصنيفات (ECAI) لطرف واحد، فإن التصنيف الأقل بينهم هو الذي سيتم اعتماده لتحديد فئة المخاطر. كما يلتزم البنك بجميع المتطلبات النوعية المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي لعملية التقدير ووضع المعايير المؤهلة لتصنيفات المؤسسات الخارجية من أجل تقييم الائتمان في سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان، وتطبق تصنيفات المؤسسات المالية لتقييم الائتمان على جميع التمويلات المسجلة.

٩,٤,٧ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقًا لسياسات البنك، تشمل الأطراف ذات العلاقة كالشركات أو الأشخاص المرتبطين بالبنك، بما في ذلك على وجه الخصوص، مراقبو البنك (وممثلو مجلسهم المعينون) على النحو المحدد في الفصل GR-٥ من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي ؛ الشركات التابعة والشركات الزميلة والأطراف ذات الصلة بالبنك على النحو المحدد في المعايير الدولية للإبلاغ المالي ؛ حاملي الوظائف الخاضعة للرقابة في البنك كما هو محدد في الوحدة النمطية 1A-LR من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي وأفراد أسرهم المقربين كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية - معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ ؛ بالإضافة إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

بنك الإثمار السابق (الآن شركة إثمار القابضة ش.م.ب) خضع لعملية إعادة تنظيم كبرى في عام ٢٠١٧. كجزء من عملية إعادة التنظيم هذه، قامت شركة إثمار القابضة ش.م.ب. وشركاته التابعة المملوكة بالكامل بنك الإثمار ش.م.ب. و آي بي كابيتال بتنفيذ بعض العقود بين الكيانات الثلاثة وبما أن معظم أعضاء مجلس الإدارة شائعين بالنسبة لجميع الكيانات الثلاثة، فهناك تضارب واضح في المصالح حيث تمت الموافقة على هذه العقود من قبل أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون كيانين كانا طرف في العقود. نظرًا لمتطلبات إعادة التنظيم وهيكلة الملكية والمديرين المشتركين، فإن العقود المبرمة بين هذه الكيانات تعتبر معاملات مع أطراف ذات صلة ولكن تضارب المصالح لا يعتبر ساريًا لضمان الحد الأدنى من النصاب القانوني للتصويت.

إعلانات الاهتمام:

عند تولي المنصب، يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك الإفصاح عن جميع المصالح والعلاقات التي يمكن أو يمكن اعتبارها تؤثر على قدرتهم على أداء واجباتهم كعضو في مجلس الإدارة. تسجل أي من هذه المصالح المعلنة في سجل اهتمامات مجلس الإدارة الذي تحتفظ به وحدة شؤون المساهمين. يتم تحديث إعلان الاهتمام هذا على أساس سنوي.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٧,٤,٩ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة:

- يتم اعتماد جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة.
- عند الاقتضاء، يمتنع الأشخاص الذين لديهم مصالح في المعاملة قيد المناقشة عن التصويت على الموافقة على معاملة الطرف المعني ذي الصلة، باستثناء الحالات التي تكون فيها المعاملة مطلوبة كجزء من إعادة التنظيم.
- تعتبر الموافقة على الصفقة بغض النظر عن طريقة التسوية، سواء تمت تسويتها نقدًا أو غير ذلك.
- قد تتطلب بعض المعاملات مع أطراف ذات صلة إخطارًا مسبقًا وموافقة من مصرف البحرين المركزي و / أو أي سلطة تنظيمية سارية أخرى وفقًا لقواعد مصرف البحرين المركزي وسياسة إدارة الحد للبنك.
- على وجه الخصوص، ينصح أعضاء مجلس إدارة البنك عن جميع المعلومات ذات الصلة التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح أو تضارب محتمل في المصالح. يقوم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بإبلاغ البنك عند حدوث تغييرات في اهتماماته، وتقوم وحدة شؤون المساهمين بتحديث سجل المصالح على الأقل سنويًا.

خلال عام ٢٠١٨، امتنع المدراء الذين لديهم تضارب في المصالح في المعاملة قيد المناقشة عن التصويت على الموافقة على معاملة الطرف المعني ذي الصلة، باستثناء الحالات التي تكون فيها المعاملة مطلوبة كجزء من إعادة التنظيم.

٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الإئتمان بموجب الطريقة المعيارية

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

	الموجودات الموزونة بمخاطر	متطلبات رأس المال
مطالبات على سيادت	٧،٣٧٥	٩٢٢
مطالبات على بنوك	٣٣،٣٥٣	٤،١٦٩
محفظة الشركات	١٥٣،٣٤٣	١٩،١٦٨
الاستثمارات في السندات	٦٣١	٧٩
عقارات محتفظ بها	٢٦،٨٧٣	٣،٣٥٩
التجزئة التنظيمية للأفراد	١٦٧	٢١
تمويلات متأخرة	٧،٧٣٧	٩٦٧
موجودات أخرى	٢٥،٣٢١	٣،١٦٥
التجميع	٥٤٠،٣٥٤	٦٧،٥٤٤
المجموع	**٧٩٥،١٥٤**	**٩٩،٣٩٤**

التعرض الممول من خلال حسابات الاستثمار المطلقة

	الموجودات الموزونة بمخاطر	متطلبات رأس المال
محفظة الشركات	٦٨،٥٣٥	٨،٥٦٧
عقارات محتفظ بها	٨٤٨	١٠٦
التجزئة التنظيمية للأفراد	١٠٤،٥٥٩	١٣،٠٧٠
تمويلات متأخرة	١٥،٣٥٧	١،٩٢٠
المجموع	**١٨٩،٢٩٩**	**٢٣،٦٦٣**

يتم تصنيف مخاطر الموجودات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفقًا لتصنيف الطرف المقابل بما يتوافق مع لوائح مصرف البحرين المركزي باستخدام عامل ألفا بنسبة ٣٠٪ وفقًا لوحدة CA-١،١،١١.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. إجمالي التعرضات للإئتمان

	إجمالي التعرضات للإئتمان	متوسط إجمالي التعرضات للإئتمان
التعرض لمخاطر الإئتمان المتعلق بأرصدة الموجودات المدرجة ضمن الميزانية العمومية وهي كالتالي:		
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٧،١٣٨	٢٤٠،٤٧٩
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٨٦،٠٥٥	٩٢،٣٠٠
مرابحات وتمويلات اخرى	١،٦٨٣،٨٦٥	١،٧٤٦،٧٧٥
تمويلات المشاركة	١٨٦،٨٥١	١٦٢،٦٣٠
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١٥٤،٨٥٩	١٤٢،٩٨٣
استثمارات	٥٧٩،٥٣٠	٦١٣،٩٣٢
موجودات أخرى	٧٩،٠٨٥	٧٤،١١٨
عقارات قيد التطوير	٧٩،٢٩٦	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	١٧،٨٠٢	٢٠،٠٢٧
موجودات غير ملموسة	٤٣،٣١٤	٥٢،٢١٨
مجموع التعرض للإئتمان ضمن الميزانية العمومية	**٣،١٢٧،٧٩٥**	**٣،٢٢٤،٧٥٨**
التعرض لمخاطر الإئتمان المتعلق بالبنود غير المدرجة ضمن الميزانية العمومية وهي كالتالي:		
ضمانات مالية وخطابات ائتمان غير قابلة للإلغاء	٢٦٠،٥٢٤	٢٧٢،٩٩٣
التزامات بالتمويل، وتسهيلات غير مسحوبة ومطلوبات أخرى متعلقة بالإئتمان	٨٤٣،١٧٣	٨٢٠،٨٥١
مجموع تعرض الإئتمان خارج الميزانية العمومية	**١،١٠٣،٦٩٧**	**١،٠٩٣،٨٤٤**
مجموع التعرض للائتمان	**٤،٢٣١،٤٩٢**	**٤،٣١٨،٦٠٢**
مجموع التعرض للإئتمان الممولة بحسابات الأستثمار المطلقة	**١،١٤٨،١٩٧**	**١،١٨٨،٠٩٢**
مجموع التعرض للإئتمان الممولة بحسابات الأستثمار المطلقة (٪)	**٪٢٧،١٣**	**٪٢٧،٥١**

يمثل إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان متوسط الأرصدة لعام ٢٠١٧ و ٢٠١٨

بعض التعرضات تصل إلى ٣،٦ مليون دينار بحريني يتم تغطيتها بضمان.

١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للإئتمان

	آسيا	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	المجموع
البنود ضمن الميزانية العمومية					
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٢٢،٤٤٣	٦٤،٧٢٩	٢٣،٢٣٦	٦،٧٣٠	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٤،٠٥٢	٧٢،٠٠٣	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات اخرى	٦٣٦،٨٨٥	١،٠٢٦،٩٧٦	٩،٠٤٦	١٠،٩٥٨	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	١٨٦،٨٥١	-	-	-	١٨٦،٨٥١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	-	١٥٤،٨٥٩	-	-	١٥٤،٨٥٩
استثمارات	٥٧٧،٤٠١	٢،١٢٩	-	-	٥٧٩،٥٣٠
موجودات أخرى	٣٩،٤٤٢	٣٩،٤٩٧	١٤٦	-	٧٩،٠٨٥
عقارات قيد التطوير	-	٧٩،٢٩٦	-	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	١٧،٠٦٥	٧٣٧	-	-	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	٤،٧٠٢	٣٨،٦١٢	-	-	٤٣،٣١٤
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	**١،٥٩٨،٨٤١**	**١،٤٧٨،٨٣٨**	**٣٢،٤٢٨**	**١٧،٦٨٨**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
البنود خارج الميزانية العمومية	**١،٠٠٨،٢٦٣**	**٩٥،٣٩٦**	-	**٣٨**	**١،١٠٣،٦٩٧**
مجموع التعرض للإئتمان	**٢،٦٠٧،١٠٤**	**١،٥٧٤،٢٣٤**	**٣٢،٤٢٨**	**١٧،٧٢٦**	**٤،٢٣١،٤٩٢**

تستخدم المجموعة الموقع الجغرافي للتعرضات للإئتمان كأساس للتوزيع على المناطق الجغرافية كما هي موضحة أعلاه.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للإئتمان

	بنوك ومؤسسات مالية	التجارة والصناعة	عقارات وبناء	خدمات	أفراد	أنسجة	أخرى	المجموع
البنود ضمن الميزانية العمومية								
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٧،١٣٨	-	-	-	-	-	-	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية								
ومؤسسات أخرى	٨٦،٠٥٥	-	-	-	-	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات اخرى	٧٢٩،١٢٣	٣٦٧،٠٤٣	٣٣،٦٣١	٥٨،٥٨٩	٣٦٩،٩٥٣	٦٢،٢٧٥	٦٣،٢٥١	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	٢٤،٦٠٦	٥٤،٣٧٠	١٦،٣٩٢	١٩،٥٠٩	٥٧،٠٢١	٣،٩٥٥	١٠،٩٩٨	١٨٦،٨٥١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١،٠٣٩	١٠،١٠٥	١٩٨	٩١	١٤٣،٤٢٦	-	-	١٥٤،٨٥٩
استثمارات	٥٥٦،١٤٥	١٢،٣٠٦	٣،٣٥٩	٧،٥٨٥	-	-	١٣٥	٥٧٩،٥٣٠
موجودات أخرى	٣٩،٥٩٢	٧،١٥٠	١٢،٩٩١	١٠،٥٣٣	٦،٥٨٨	-	٢،٢٣١	٧٩،٠٨٥
عقارات قيد التطوير	-	-	٧٩،٢٩٦	-	-	-	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	١٧،٠٦٥	-	٧٣٧	-	-	-	-	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	٤٣،٣١٤	-	-	-	-	-	-	٤٣،٣١٤
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	**١،٧١٤،٠٧٧**	**٤٥٠،٩٧٤**	**١٤٦،٦٠٤**	**٩٦،٣٠٧**	**٥٧٦،٩٨٨**	**٦٦،٢٣٠**	**٧٦،٦١٥**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
البنود خارج الميزانية العمومية	**٤١١،٦٨٣**	**٣٣٠،٣٤٩**	**١٤،٧٢٩**	**١٤٨،٣١٤**	**٢،٨٤٥**	**١٣،١١٧**	**١٨٢،٦٦٠**	**١،١٠٣،٦٩٧**
مجموع التعرض للإئتمان	**٢،١٢٥،٧٦٠**	**٧٨١،٣٢٣**	**١٦١،٣٣٣**	**٢٤٤،٦٢١**	**٥٧٩،٨٣٣**	**٧٩،٣٤٧**	**٢٥٩،٢٧٥**	**٤،٢٣١،٤٩٢**

١٢. تفاصيل التعرضات للإئتمان حسب الاستحقاق والمطلوبات الممولة

	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	من خمس إلى عشر سنوات	من عشر إلى عشرين سنة	أكثر من عشرين سنة	المجموع
البنود ضمن الميزانية العمومية								
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٧،١٣٨	-	-	-	-	-	-	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات								
مالية ومؤسسات أخرى	٦٩،٥٢٩	١٠،٥٦٤	-	٥،٩٦٢	-	-	-	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٢٣٦،٢٠٤	١٢٩،٩٥٣	١٨١،٦١٠	٨٨٨،٠٤٣	٢٢٥،٨٦٥	٢٢،١٩٠	-	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة	١،٤٦١	٤،٣٧٢	٢٨،٨٠٠	١١٧،٣٠٨	٨،٦٠٧	٢٦،٣٠٣	-	١٨٦،٨٥١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	٤٨	٢٠٩	٥٤٣	١،٧٧٧	٤،٤١٤	٧٦،٢٢٨	٧١،٦٤٠	١٥٤،٨٥٩
استثمارات	١٨٤،٥٥٠	٢٨٥،١٥٩	١٠٤،١٨٥	٥،٦٣٦	-	-	-	٥٧٩،٥٣٠
موجودات أخرى	٣٨،٧٩٤	٧،٧٩٢	١٤،٧٦٣	٨،٤٢١	٩،٣١٥	-	-	٧٩،٠٨٥
عقارات قيد التطوير	-	-	-	٧٩،٢٩٦	-	-	-	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	-	-	٩٣	١١،٢١٢	٧٣٧	٥،٧٦٠	-	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	٣١،٦٩٨	١١،٦١٦	٤٣،٣١٤
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	**٧٤٧،٧٢٤**	**٤٣٨،٠٤٩**	**٣٢٩،٩٩٤**	**١،١١٧،٦٥٥**	**٢٤٨،٩٣٨**	**١٦٢،١٧٩**	**٨٣،٢٥٦**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
البنود خارج الميزانية العمومية	**٦٥٥،٧٥١**	**١١٤،١٤٠**	**١٨٠،١١١**	**١٢٦،٦٢١**	**٢٧،٠٧٤**	-	-	**١،١٠٣،٦٩٧**
مجموع التعرض للإئتمان	**١،٤٠٣،٤٧٥**	**٥٥٢،١٨٩**	**٥١٠،١٠٥**	**١،٢٤٤،٢٧٦**	**٢٧٦،٠١٢**	**١٦٢،١٧٩**	**٨٣،٢٥٦**	**٤،٢٣١،٤٩٢**
حسابات جارية للعملاء	٥٦١،٥٠٦	-	-	-	-	-	-	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤١٥،٤٧١	٣٦،٦٤٠	٤٩،٧٢٦	٧١،٩٩٠	٥،٠١٥	-	-	٥٧٨،٨٤٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٤٤٤،٩٠٣	٨٥،٢٠٢	١٠٤،٣٢٠	٤،٥٨٠	-	-	-	٦٣٩،٠٠٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٥٢٤،٢٥٩	١١٢،٢٩٥	٢٧٥،٨٠٠	٨٢،٤٢٦	-	-	-	٩٩٤،٧٨٠
	١،٩٤٦،١٣٩	**٢٣٤،١٣٧**	**٤٢٩،٨٤٦**	**١٥٨،٩٩٦**	**٥٠،١٥**	-	-	**٢،٧٧٤،١٣٣**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للإئتمان

تم إبرام عدد من المعاملات المصرفية مع الأطراف ذات الصلة في إطار سياق العمل الاعتيادي. إن أرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة ضمن التعرض للإئتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت كما يلي:

الشركات الفرعية	٦١٩،٩١٩
أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة الرئيسيين	٤،٩٩٢
المجموع	**٦٢٤،٩١١**

١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة

	إجمالي التعرض	مخصصات الهبوط في القيمة	صافي التعرض
التحليل حسب قطاع العمل			
تصنيع	٥٥،٥٢٤	٤٨،٦٩٥	٦،٨٢٩
زراعة	٣،٦٩٧	٢،٥١٨	١،١٧٩
بناء	٢١،٧٩٩	٤،٠٢٨	١٧،٧٧١
مالي	٢،٧٦١	٩٢٣	١،٨٣٨
تجارة	٣٦،١٧٨	٢١،٦٥٤	١٤،٥٢٤
أفراد	٣٣،١٠٢	١٠،٢١١	٢٢،٨٩١
عقارات	٧،٠٣٣	٦،٢٨٠	٧٥٣
قطاعات أخرى	١،٧٦٣	١،٥٩٣	١٧٠
المجموع	**١٦١،٨٥٧**	**٩٥،٩٠٢**	**٦٥،٩٥٥**
التحليل حسب التعمير			
أكثر من ثلاثة أشهر وحتى سنة واحدة	٣٠،٥٨٦	١١،٠٠٩	١٩،٥٧٧
أكثر من سنة واحدة وحتى ثلاث سنوات	١١،٧٦٣	٤،٦٢٩	٧،١٣٤
أكثر من ثلاث سنوات	١١٩،٥٠٨	٨٠،٢٦٤	٣٩،٢٤٤
المجموع	**١٦١،٨٥٧**	**٩٥،٩٠٢**	**٦٥،٩٥٥**

تفاصيل مخصصات الهبوط في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**المتعلقة بالمالكين**	**المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة**	**المجموع**
كما في ١ يناير	١١٢،١١٣	٧،٥٣٥	١١٩،٦٤٨
محمل خلال السنة	٦،٠٦٨	٣،٣٤٧	٩،٤١٥
إعادة إطفاء خلال السنة	(١١،٨٨٣)	(١٤٨)	(١٢،٠٣١)
مستخدم خلال السنة	(١٤٧)	(٢،١٦٤)	(٢،٣١١)
معاد تصنيفة	(١،٠٦١)	-	(١،٠٦١)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(١٧،٣٦١)	(٣٩٧)	(١٧،٧٥٨)
كما في ٣١ ديسمبر	**٨٧،٧٢٩**	**٨،١٧٣**	**٩٥،٩٠٢**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية

التحليل حسب المناطق الجغرافية	إجمالي التعرض	مخصصات الهبوط في القيمة	صافي التعرض
أسيا	٩٣،٧٢٧	٧٨،٦٥٨	١٥،٠٦٩
الشرق الأوسط	٦٨،١٣٠	١٧،٢٤٤	٥٠،٨٨٦
المجموع	**١٦١،٨٥٧**	**٩٥،٩٠٢**	**٦٥،٩٥٥**

١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تم إعادة هيكلتها خلال الفترة

بلغت التسهيلات الائتمانيه المعاد هيكلتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ إجمالي ٧,٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٦,٥ مليون دينار بحريني). وكان لإعادة الهيكلة أثر إيجابي بمجمل ١,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٠,٦ مليون دينار بحريني) على الأرباح الحالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. علاوة على ذلك، من المتوقع أن إعادة الهيكلة تعود بالأثر الإيجابي بقيمة ٠,٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١ مليون دينار بحريني) على الأرباح المستقبلية للمجموعة. وكان تمديد تواريخ الاستحقاق الطابع الأساسي للامتيازات الممنوحة لكل التسهيلات المعاد هيكلتها.

١٧. التعرضات الإئتمانية المغطاة بضمان مالي فعال

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي	إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
محفظة الشركات	٤٤٩،٣٢٥	٦٧،٨٧٢
التجزئة التنظيمية للأفراد	٢٩١	٦٨
تمويلات متأخرة	٧،٢٠٥	١،٢٦٩
المجموع	**٤٥٦،٨٢١**	**٦٩،٢٠٩**

التعرض الممول من خلال حسابات الأستثمار المطلقة	إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
محفظة الشركات	٣٩٦،٦٣٣	١١،٠١٧
التجزئة التنظيمية للأفراد	٤٦٤،٨٠٥	٩٨
التمويلات متأخرة	٤١،٨٢٩	١،٩٩٢
المجموع	**٩٠٣،٢٦٧**	**١٣،١٠٧**

مخاطر الأئتمان للأطراف	إجمالي القيمة العادلة الإيجابي للعقود	الفوائد المصفاة	تخفيف المخاطر الائتمانية	صافي قيمة التعرض الإفتراضي	الموجودات الموزونة بمخاطر
عقود صرف العملات الأجنبية	١٨،٠٧٦	-	-	١٨،٠٧٦	١١،٤٦١
المجموع	**١٨،٠٧٦**	**-**	**-**	**١٨،٠٧٦**	**١١،٤٦١**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١٨. مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ نتيجة التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغير السلبي في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

إن سياسة البنك في إدارة مخاطر السوق تتضمن جميع الجوانب المتعلقة بمخاطر السوق. وتقع مسئولية تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة الحدود الداخلية والتنظيمية للبنك على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة، وذلك بإشراف من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر.

ويتم احتساب رسوم رأسمال مخاطر السوق وفقاً لطريقة معيارية.

١,١٨ وفيما يلي مناقشة للعوامل الرئيسية في مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك:

١,١,١٨ مخاطر الصرف الأجنبي

إن مخاطر الصرف الأجنبي هي تلك المخاطر المتعلقة بالتعرض لأية عملة أجنبية قد تتأثر سلباً بالتقلب في أسعار الصرف الأجنبي، مقارنة بالعملة الرئيسية للبنك، حيث أن إدارة الخزينة هي المسئولة عن إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، والتي تتم في البنك عن طريق التأكد من الإجراءات الدورية ومراقبة أوضاع الصرف الأجنبي المفتوحة مقابل الحدود الموضوعة لصافي صرف العملات المفتوحة الموافق عليه. ويقوم البنك بإجراء معاملات صرف العملات الأجنبية بالنيابة عن العملاء.

٢,١,١٨ مخاطر معدلات الأرباح

إن مخاطر معدلات الأرباح هي مخاطر الخسارة المالية التي سيتحملها البنك نتيجة عدم تطابق معدلات أرباح الأصول والحسابات الاستثمارية. ويستند توزيع الأرباح على اتفاقات تقاسم الأرباح بدلاً من العائد المضمون لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي فإن البنك لا يخضع إلى مخاطر معدلات أرباح كبيرة. ومع ذلك، فإن ترتيبات تقاسم الأرباح ستؤدي إلى مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج البنك بتوزيع الأرباح بما يتماشى مع أسعار السوق.

٣,١,١٨ مخاطر الأسعار

إن مخاطر سعر الاستثمار هي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمحفظة البنك نتيجة لتضاؤل في القيمة السوقية للاستثمارات الفردية. وقد تمت الموافقة على استثمارات البنك من قبل السلطات المختصة وتخضع للإجراءات الاحترازية الصارمة.

٤,١,١٨ مخاطر السلع

إن البنك لا يتعرض لمخاطر سوق السلع.

٢,١٨ استراتيجية إدارة مخاطر السوق

إن استراتيجية مخاطر السوق يقوم بالموافقة عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن التعديلات على السياسات تخضع أيضاً لموافقة مجلس الإدارة. أما الإدارة العليا، فهي مسئولة عن تنفيذ استراتيجية المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مواصلة تطوير السياسات والإجراءات من أجل تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر.

وتتضمن استراتيجية إدارة مخاطر السوق ما يلي:

١. التزام البنك بتطبيق مخصصات استراتيجية مخاطر السوق مع افتراضية أي التعرضات لهذه المخاطر.

٢. وضع هيكل محدد لمراقبة والتحكم في مخاطر السوق لمحفظة البنك.

٣. مراجعة كل منتج جديد/ عملية جديدة لإدارة مخاطر السوق التي يتم التعرض لها.

٤. وضع تقنيات قياسية مناسبة لقياس ومراقبة مخاطر السوق بفعالية.

٥. القيام باختبار الضغوط بصورة منتظمة لتقييم تأثير التغيرات في الأسواق.

٦. الاحتفاظ برأسمال كافٍ طوال الوقت لتلبية المتطلبات الرأسمالية لمصرف البحرين المركزي وفقاً للعمود الأول من اتفاقية بازل.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. مخاطر السوق (تابع)

٣,١٨ منهجية قياس مخاطر السوق

إن التقنيات المختلفة التي يستخدمها البنك بهدف قياس ومراقبة مخاطر السوق هي كما يلي:

- المركز المفتوح لليلة واحدة
- وقف حدود الخسائر
- تحليل فجوات معدلات الأرباح
- المخاطر على العائدات
- القيمة الاقتصادية

وتقوم إدارة المخاطر بمراقبة الأوضاع مقابل الحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة.

٤,١٨ مراقبة الحدود

إن السياسة التنظيمية في البنك للحدود والتوجيهات التي وافق عليها مجلس الإدارة يتم الالتزام بها بشكل صارم وإذا حدث خلاف ذلك فإنه يتم تصعيد الأمر فوراً واتخاذ الإجراء اللازم.

٥,١٨ عملية مراجعة المحفظة

كجزء من عملية مراجعة المخاطر، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة تعرضات البنوك بصورة عامة لمخاطر السوق. ويتم تقديم التقارير لهذه المراجعات للإدارة العليا ومجلس لجنة إدارة المخاطر.

٦,١٨ نظام إدارة المعلومات

إن تقارير مخاطر السوق هي أيضاً من ضمن المواضيع التي تتم مناقشتها في اجتماعات مجلس لجنة إدارة المخاطر. وتقدم التقارير للإدارة العليا في البنك ولجان مجلس الإدارة للاطلاع على تعرضات مخاطر السوق في سجلات البنك.

٧,١٨ اختبار الضغوط

يقوم البنك بأربعة أنواع من اختبارات الضغوط وهي اختبارات لمعدلات الأرباح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وأسعار الصكوك. ويتم إجراء الاختبارات الضغوط لأسوأ الاحتمالات التي قد تحدث واقعياً في الأسواق لكل نوع.

١٩. الافصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية

	الموجودات الموزونة بمخاطر			متطلبات رأس المال		
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الحد الأقصى	الحد الأدنى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر صرف العملات الأجنبية	١،٢٢٤	١،٢٢٤	٣،١٢٧	١٥٣	١٥٣	٣٩١
التجميع						
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٢١٦	٢١٦	٩٢	٢٧	٢٧	١٢
مخاطر معدلات الربح (محفظة التداول)	١٢،٠٣٦	١٢،٠٣٦	٨،٨٤٧	١،٥٠٥	١،٥٠٥	١،١٠٦
مخاطر وضع الاستثمارات في الأسهم	٢٦،٢٠٩	٢٦،٢٠٩	١١،٨٤٥	٣،٢٧٦	٣،٢٧٦	١،٤٨١
المجموع	**٣٩،٦٨٥**	**٣٩،٦٨٥**	**٢٣،٩١١**	**٤،٩٦١**	**٤،٩٦١**	**٢،٩٨٩**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠. مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تغير قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات. إن غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة مسجلة بالدولار الأمريكي وبالدينار البحريني وبالروبية الباكستانية. وحيث أن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطين بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبناءً عليه تعتبر مخاطر تغير هذه العملات ضئيلة. بلغت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٣١,٦ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٧ مليون دينار بحريني) (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كان صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما يلي:

	مديد \ (موجز)
روبية باكستانية	٤٤،٥٨٣
دولار أمريكي	٢٢٦،٠٥٩

٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغ مجموع الصكوك و السندات الاستثمارية لدى المجموعة إجمالي ٤٩٠,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٥٠٢,٢ مليون دينار بحريني). كما بلغ مجموع السندات الاستثمارية المدرجة من مجموع السندات الاستثمارية ما قيمته ٢١,٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١٨,٧ مليون دينار بحريني)، بينما كان الرصيد المتبقي البالغ ٤٦٨,٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٨٣,٥ مليون دينار بحريني) يعود للسندات الاستثمارية غير المدرجة.

بلغت الأرباح المحققة المتراكمة من بيع السندات الاستثمارية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما قيمته ٠,٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٢,٤ مليون دينار بحريني). في حين بلغ إجمالي الربح غير المحقق المحتسب ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ما قيمته ٣,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٣,٨ مليون دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغ إجمالي متطلبات رأس المال بموجب الطريقة المعيارية ٠,٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٠,١ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية المدرجة وما قيمته ٠,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٠,٠٠٢ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية غير المدرجة قبل التجميع باستثناء رسوم راس المال للسندات الاستثمارية المصنفة على أنها عقارات محتفظ بها.

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية

مخاطر معدل الربح في سجلات البنك هي المخاطر التي تنتج عن تغير سلبي في صافي الإيرادات المتوقعة وفي القيمة الاقتصادية للميزانية العمومية جراء تأثير التغيرات في معدل الربح على استحقاق وإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات غير المتوافقة في سجلات البنك.

١,٢٢ وفيما يلي مصادر مخاطر معدل الربح

- عدم توافق الاستحقاقات: إن عدم انتظام تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التقييمات للأصول والمطلوبات يؤدي إلى مخاطر معدل الربح. وفي حالات معدلات الأرباح الثابتة، فإنه يتم أخذ الاستحقاقات بعين الاعتبار، أما بالنسبة لمعدلات الأرباح المتغيرة والعائمة فإنه يتم أخذ تواريخ إعادة التقييم/ والتمديد بعين الاعتبار.
- مخاطر القيمة الأساسية: إن الأصول والمطلوبات ذات التواريخ المماثلة للاستحقاقات/ إعادة التقييمات على الرغم من اختلاف معدل القيمة الأساسية بينهما، إلا أن المؤشرات المرتبطة بمعدل الربح (معدل عرض الدولار بين بنوك لندن، ومعدل العرض بين بنوك البحرين) هي عرضة لمخاطر القيمة الأساسية.
- مخاطر التغير في منحنى معدل الربح: إن التغيرات في القيمة وميل وشكل منحنى معدل الربح الذي يؤثر على الأصول والمطلوبات بنمط مختلف يؤدي إلى مخاطر معدل الربح.
- مخاطر خيارات الأصول الأساسية للأطراف الأخرى: إن توافر الخيارات للأطراف الأخرى لدفع المصاريف مقدماً أو القيام بالسحوبات المبكرة قد يؤدي إلى فائض أو عجز في أموال البنك التي يجب استثمارها أو إعادة التمويلها بمعدلات أرباح غير محددة.

٢,٢٢ استراتيجية مخاطر معدل الربح

يقوم مجلس إدارة البنك بالموافقة والمراجعة على استراتيجية مخاطر معدل الربح والتعديلات على سياسات مخاطر معدل الربح. وتكون الإدارة العليا مسئولة عن تطبيق استراتيجية مخاطر معدل الربح التي وافق عليها مجلس الإدارة. وحسب الاستراتيجية المتبعة، فإنه يتم القيام بالإجراءات التالية:

- السعي للحفاظ على التوزيع المناسب بين تكلفة التمويل والعائد منه
- الحد من عدم تطابق تاريخ الاستحقاق/ إعادة التسعير بين الأصول والمطلوبات
- مراجعة معدل الربح على منتجات المطلوبات من أجل المنافسة في السوق
- تحديد معدل الربح على المنتجات الحساسة وقدرتها على الاندماج

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية (تابع)

٣,٢٢ قياس مخاطر معدل ربح

لقد قام البنك باعتماد الطرق التالية لقياس مخاطر معدل الربح في سجلات البنك:

- تحليل فجوة عملية إعادة التسعير: يتم قياس الفجوة بين معدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة.
- القيمة الاقتصادية لرأس المال- فجوة المدة الزمنية: يتم قياس الخسارة في قيمة المحفظة نتيجة لتغير طفيف في معدلات الربح. ويقوم البنك باعتماد قياس القيمة الاقتصادية لرأس المال باستخدام متغير المدة التقديرية (متوسط معدل المدة لاستحقاقات التدفقات النقدية في الأوراق المالية) في مختلف النطاقات الزمنية. ويتم التقيد بافتراضات حساب القيمة الاقتصادية من معايير بازل ٢ وأفضل الممارسات الدولية.
- تأثير الدخل- (العوائد المعرضة للمخاطر): إن العوائد المتوقعة تتضمن تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الاستحقاق أو التي سجلت في الفترة القريبة. وبالنسبة للأرباح، فإنه يتم التركيز على تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الأرباح المستحقة أو المسجلة. كما يقوم البنك باختبارات الضغوط من حيث تأثير ٢٠٠ نقطة أساسية على رأسمال البنك.

٤,٢٢ رصد ومراقبة مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح تتم مراقبتها من خلال مراجعة عملية إعادة التسعير لمعدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة. وتتضمن أنظمة إدارة المعلومات لمخاطر معدل الربح على تأثير التحول في معدلات الأرباح على العوائد والقيمة الاقتصادية التي تقدم للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس لجنة إدارة المخاطر.

٥,٢٢ مخاطر معدلات الربح

مخاطر معدلات الربح هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح في السوق.

	دينار بحريني	روبية باكستانية	درهم إماراتي
إجمالي التعرض لمعدلات الربح	٢٧٢،٨٣٣	١٨٠،٣٥٩	١١٦،٥٤٤
معدل التغير (المفترض) (+/-)	٠,٩٢٪	٣,٨٥٪	١,٣٤٪
مجموع التأثير المقدر (+/-)	**٢،٥١٠**	**٦،٩٤٤**	**١،٥٦٢**

٢٣. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي المخاطر الناتجة عن الخسائر الناجمة من إخفاق أو عدم وجود إجراءات داخلية أو أشخاص أو أنظمة كافية أو نتيجة للأحداث الخارجية والتي تشمل المخاطر القانونية ومخاطر التوافق مع الشريعة الإسلامية ولكن لا تقتصر عليهما. ويستثنى التعريف المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

ولا يمكن أن يتوقع البنك القضاء على مخاطر التشغيل، ولكن من خلال نظام التحكم والمراقبة مع مواجهة مخاطر التشغيل المحتملة، سيتمكن البنك من إدارة المخاطر نحو مستوى مقبول.

١,٢٣ استراتيجية إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك إطار صارم لإدارة مخاطر التشغيل. وتتضمن سياسات وإجراءات مخاطر التشغيل تقديم توجيهات تفصيلية لإدارة مخاطر التشغيل في البنك.

وتتم مراجعة جميع المنتجات والعمليات الجديدة لتحديد المخاطر التشغيلية والتخفيف من حدتها.

ويشمل منهج التعاطي مع مخاطر التشغيل من خلال التأكيد على ما يلي:

- إنشاء هيكل حوكمة فعّال مع توضيح خطوط رفع التقارير وفصل واضح للمهام والاختصاصات.
- المحافظة على بيئة رقابية داخلية فعّالة.
- تحديد المخاطر ومراقبة الحوادث والموضوعات والعمل على حلها في صيغها.

٢,٢٣ مراقبة ورصد مخاطر التشغيل

إن العائد الشهري من المخاطر التشغيلية تقوم بتقديمها إدارات الدعم وإدارات الأعمال التجارية وتتم مراجعتها ومناقشتها وحل القصور التي تتخللها، كما تسجل أيضاً الخسائر الخارجية وتتم مراجعتها من حيث أهميتها بالنسبة لعمليات البنك.

وقد قام البنك بتطبيق تقييم ذاتي صارم للحد من المخاطر في العملية، حيث يتم تحديد المخاطر الكبيرة وتقييمها مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة والمتبقية.

كما تم وضع مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لجميع المجالات المعرضة للخطر مع رصد اتجاهاتها. وقام البنك أيضاً بإنشاء مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك التي يتم مراقبتها باستمرار لتقييم جميع المخاطر التشغيلية للبنك.

ويتم إطلاع لجنة إدارة المخاطر على آخر المستجدات في مخاطر التشغيل والتي تشمل مراجعة أحداث مخاطر التشغيل ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية وتقديم التفاصيل عن أحداث المخاطر التشغيلية التي تؤدي إلى خسائر مالية أو فقدان السمعة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٣. مخاطر التشغيل (تتمة)

٣,٢٣ التحكم والتخفيف من مخاطر التشغيل

ويتم استكمال عملية إدارة المخاطر التشغيلية عبر عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وللحد من الخسائر من خلال الإجراءات على مستوى الإدارات والتي تضمن الادراك الكامل للموظفين المعنيين بالعمليات المرتبطة بمسئولياتهم.

وتساعد عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر في تحديد مخاطر التشغيل الهامة واتخاذ قرارات التحكم المناسبة لتنفيذها من أجل التخفيف من المخاطر. وأحياناً يتم اتخاذ القرارات مشترك بين إدارة المخاطر وإدارة الأعمال أو الدعم التي لها علاقة بالأنشطة بشأن قبول المخاطر أو تقليل مستوى الأنشطة أو تحويل المخاطر أو الانسحاب التام من الأنشطة المرتبطة بالمخاطر.

وتقوم إدارة المخاطر باستشارة إدارة الشئون القانونية لمراقبة القضايا القانونية العالقة ضد البنك. وإذا اقتضى الأمر، فإن لجنة إدارة المخاطر تقوم بالتنسيق مع إدارة الشئون القانونية لتقييم تأثير القضايا القانونية على المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

٤,٢٣ خطة استمرارية الأعمال

للبنك سياسة قائمة ودائمة مفصلة لاستمرارية الأعمال والتي تتناول مبادرات هذه السياسة لضمان مواصلة البنك أنشطته الحرجة في حالة وقوع أحداث كارثية.

وهذا يوفر خطة لاستمرارية العمليات التجارية في جميع الأوقات في حالة حدوث أي اضطرابات محتملة ناتجة عن خسارة غير متوقعة في الخدمات أو البنية التحتية.

وقد تم إنشاء موقع لخطة استمرارية الأعمال في فرعي المحرق والرفاع الغربي، حيث أنهما مجهزان بشكل جيد بالاحتياجات اللازمة. كما تم تشكيل لجنة توجيهية ولجنة تنفيذية لاستمرارية الأعمال من أجل الإشراف على عملية تطبيق خطة استمرارية الأعمال في البنك.

٥,٢٣ أمن المعلومات

تتمثل مهمة أمن المعلومات الخاصة ببنك الإثمار ضمن دور إدارة البحث والتطوير في منع حدوث خلل في أنظمة أمن المعلومات لأنها ستؤثر على هدف أعمال البنك وعملياته وأيضًا تعرقل الركائز الرئيسية لأمن المعلومات (السرية والنزاهة والتوافر).

تعمل هذه الوظيفة باستمرار على تقوية وتحسين القدرات الإجمالية لنظام إدارة أمن المعلومات من خلال ضمان أن عملية أمن معلومات بنك الإثمار كاملة وموثوقة وتلتزم بالمعايير الدولية.

كما يتم التأكد من استمرار العمليات المتعلقة بأمن المعلومات وفقًا للمعايير الدولية مثل (ISO / IEC ٢٧٠٠١ و PCI-DSS). كما يتم ضمان توفير التدريب المستمر والوعي بأمن المعلومات لموظفي البنك. تحقيقًا لهذه الغاية، يتم تقديم دورات تدريبية وتوعوية على الإنترنت حول أمن المعلومات لموظفي البنك.

حصل البنك على شهادة ISO / IEC ٢٧٠٠١ و PCI-DSS، وهذا يعكس الأهمية التي يوليها البنك لأمن المعلومات.

تعمل وظيفة أمن المعلومات على تشكيل المهام المختلفة من حيث:

- التدريب على أمن المعلومات والأمن الإلكتروني
- الامتثال شهادة الأمن والضمان
- مراجعة وإعداد سياسات وإجراءات أمن المعلومات
- إدارة الاستجابة للحوادث
- الرصد النشط ومراجعة التطبيقات والأنظمة
- يوفر التقارير والمساعدة للجنة التوجيهية لأمن المعلومات
- المشاركة في مشاريع البنك الجارية
- التزام البنك بقوانين أمن المعلومات في البحرين والمتطلبات التنظيمية

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٣. مخاطر التشغيل (تتمة)

٦,٢٣ مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي التي يتسبب فيها حدث ما يؤثر على سمعة البنك في السوق مما يحدث تأثيراً سلبياً في قدرته على القيام بأنشطته بفاعلية.

وتعد الحوكمة المؤسساتية السليمة حجر الزاوية في إدارة مخاطر السمعة. وقد وضع البنك سياسة لإدارة مخاطر السمعة والتي تحدد عدة طرق يتبعها البنك فيما يتعلق بإدارة مخاطر السمعة. ولدى البنك أيضاً سياسة للحوكمة المؤسساتية وميثاق للسلوك الأخلاقي وقواعد للعمل الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة والفريق الإداري والموظفين. ويساعد هذا الميثاق في بناء جو من الاحترافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي في البنك لتجنب مخاطر السمعة.

٢٤. الافصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي

لأغراض التقارير النظامية، يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بناءً على طريقة المؤشر الأساسي. وفق هذه الطريقة يتم ضرب متوسط إجمالي الايرادات للسنوات المالية الثلاث الفائتة بعامل ألفا الثابت.

تم تحديد عامل ألفا عند ١٥٪ وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي بالتوافق مع تعليمات بازل ٣. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية ١٦,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٩,٨ مليون دينار بحريني).

٢٥. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عندما يحين موعدها، وهو ما قد ينشأ عن عدم التوافق في التدفقات النقدية.

وتحدث مخاطر السيولة:

- إما نتيجة عدم القدرة على إدارة الانخفاض غير المتوقع أو التغيرات في الموارد المالية؛ أو
- نتيجة الإخفاق في تحديد أو معالجة التغيرات في أوضاع السوق التي تؤثر على قدرة الأصول السائلة

وتقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات المالية لعملية إدارة التمويل والسيولة مركزياً بواسطة الخزينة بإشراف لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر. كما أن لجنة الموجودات والمطلوبات مسئولة عن وضع إطار لمراقبة مخاطر السيولة في البنك بشكل فعّال. وقد تم تصميم سياسات سيولة البنك لضمان تحقيق التزاماته حسب وعندما يحين موعدها من خلال ضمان قدرته على توفير الأموال من السوق، أو أن يكون لديه ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لبيع وجمع الأموال على الفور دون التسبب في تحمل تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب البنك بانتظام تمركز مصادر التمويل ويضمن تنويع مصادر التمويل بشكل كاف..

وتحدد سياسة السيولة أيضاً الحد الأدنى من المعايير المقبولة لإدارة الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك المحافظة على الأصول السائلة عالية الجودة وأصول الحيطة والحذر وحدود عدم توافق المطلوبات المستحقة وآلية مراقبة مخاطر السيولة في البنك.

١,٢٥ مراقبة ورصد مخاطر السيولة

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة مستقلة لإدارة مخاطر السيولة والتي تشمل حدوداً لعدم توافق السيولة، والحفاظ على نسب السيولة الداخلية والنسب المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وجدولاً للاستحقاقات التمويلية بشكل منتظم. وتقدم إدارة المخاطر تقريراً كل ثلاثة أشهر للجنة إدارة المخاطر والذي يتضمن تحليل التزام البنك لحدود مختلف الاستحقاقات على أساس ثابت وفعّال.

٢,٢٥ اختبارات ضغوط السيولة

يتم تنفيذ وعرض اختبار الضغط لمخاطر السيولة للبنك ذات المعايير المعينة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة على لجنة إدارة المخاطر بشكل ربع سنوي.

٣,٢٥ إدارة السيولة الطارئة

لدى البنك أيضاً سياسة للسيولة الطارئة تتضمن توجيهات لتحمل الاضطرابات المؤقتة أو طويلة المدى بقدرته على تمويل بعض أو جميع الأنشطة في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تتمة)

٤,٢٥ معدلات السيولة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٩,٦٩٪
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	٥٥,١٧٪

٢٦. مطلوبات طارئة قانونية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت لدى المجموعة مطلوبات طارئة مقابل مطالبات عملاء ومطالبات أخرى بإجمالي مبلغ وقدره ٩١,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١١٧,٥ مليون دينار بحريني). في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تسفر هذه المطالبات عن مطلوبات محتملة.

٢٧. مخاطر التبادل التجاري

إن البنك معرض لمخاطر نسبة العائد في سياق إدارة أموال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، حيث يمكن للزيادة في المعدلات القياسية أن تؤدي إلى توقع أصحاب الحسابات الاستثمارية ارتفاع نسبة العائد. وذلك على الرغم من أنه وفقاً لاتفاقيات المضاربة، فإن أصحاب الحسابات الاستثمارية يحصلون على عوائد حقيقية من الأصول وتنشئ جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح من أصحاب الحسابات الاستثمارية.

وقد تنتج زيادة نسبة العائد في مخاطر التبادل التجاري عندما يتنازل البنك عن نصيبه من الأرباح كمضارب لتكون عائدات أصحاب الحسابات الاستثمارية متوافقة مع توقعات السوق.

١,٢٧ الآليات/ التوجيهات المتبعة لتجنب مخاطر التبادل التجاري في البنك:

نسبة العائد المتوقع لأصحاب الحسابات الاستثمارية

قيام لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمراجعة الدورية للمعدلات المتوقعة لأصحاب الحسابات الاستثمارية وتعديلها وفقاً للمعدلات القياسية. أيضاً مراقبة مؤشرات السوق من قبل وحدات الأعمال والأخذ بالإعتبار معدلات الربح المقدمة من قبل المنافسون واتجاهات السوق بشكل عام واقتراح التغييرات على المعدلات المتوقعة التي يقدمها البنك عند تقديم أو عرض المنتجات لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. بتطبيق هذه الطريقة الفعالة لتعديل معدلات الأرباح المتوقعة، سوف تقلل مخاطر التبادل التجاري للبنك.

احتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمار

يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ أساسي وهو أن المستثمر المشارك في عقد المضاربة يتحمل جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية ويحصل على نسبة العائد الحقيقي من الأصول. ومع ذلك، يقوم البنك بالوفاء بمسئولياته الائتمانية وتحقيق نتائج متوافقة مع المعدلات القياسية والتجنيب من مخاطر التبادل التجاري، عن طريق خلق احتياطي يسد النقص أو الخسارة في العوائد المتوقعة. وقد يكون هذا الاحتياطي عبارة عن احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لمحفظة الحسابات الإستثمار المشاركة في الأرباح.

٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
	النسبة الى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	المبلغ	النسبة الى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	المبلغ
الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة	٥,٩٪	٦٧،٩٤٩	٥,١٪	٦٢،١٩٠
ناقصاً: العائد لحسابات الاستثمار المطلقة	-٣,٦٪	(٤٠،٩٥٩)	-٢,٧٪	(٣٣،٢١٤)
نصيب المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضاربا	٢,٤٪	٢٦،٩٩٠	٢,٤٪	٢٨،٩٧٦

بلغ العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس متوسط الرصيد المستحق خلال السنة ٤,٩٪ (٢٠١٧: ٥٪). أما نصيب المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضاربا يتضمن رسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كنسبة مئوية من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة بلغ ٢,٧٪ (٢٠١٧: ٢,٩٪).

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. متوسط نسبة العائد المفصح عنه لودائع المضاربة العامة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٣٠ يوم	١,٢٠	١,١٠
٩٠ يوم	١,٦٠	١,٦٠
١٨٠ يوم	١,٨٥	١,٨٥
٣٦٠ يوم	٢,٥٠	٢,٥٠
٣ سنوات	٢,٧٠	٢,٧٠

٣٠. الحركة في إحتياطي معادلة الأرباح والمخصصات - حسابات الاستثمار المطلقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إحتياطي معادلة الأرباح	٨،٣١٣
كما في ١ يناير ٢٠١٨	
النسبة المخصصة من إجمالي الدخل	٢,٥٪
احتياطي مخاطر الاستثمار	٥٦٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
المبلغ المخصص كنسبة مئوية من إجمالي الدخل	٠,٨٪

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت نسبة احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الأستثمار والمخصصات إلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ٠,٨٪ و ٠,١٪ و ١٪ على التوالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت نسبة التمويلات إلى حسابات الاستثمار المطلقة ٨٧٪.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، نسبة كل نوع من التمويل الإسلامي إلى اجمالي حسابات الاستثمار المطلقة على النحو التالي:

	نسبة التمويل إلى إجمالي تمويلات حسابات الاستثمار المطلقة
مرابحات وتمويلات أخرى	٦٠,٨٠٪
تمويلات المشاركة	٢١,٥١٪
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١٧,٦٩٪

يلخص الجدول التالي توزيع حسابات الاستثمار المطلقة ومخصصات الهبوط في القيمة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
التعرض: مصارف	١٩٤،٦٦٤
التعرض: غير المصارف	٩٥٣،٥٣٣
مخصصات: غير المصارف	١٨،٨٣٠

٣١. إفصاحات أخرى

رسوم التدقيق ورسوم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المقدمة من قبل المدققين الخارجيين ستكون متوفرة للمساهمين عند الطلب. وستتاح هذه التفاصيل للمساهمي البنك حسب طلبها محدد، بحيث أن لا تؤثر هذه الإفصاحات سلباً على مصلحة البنك وعلى المنافسة في السوق.

الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة المحتفظ بها لدى البنك في المملكة مغطاه بنظام حماية الودائع صادرة من قبل مصرف البحرين المركزي وفقا للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

معلومات عن الشركة

اسم الشركة:	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة)
الشكل القانوني:	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.
رقم تسجيل الشركة	سجل تجاري رقم ٩٩٣٣٦
المكتب الرئيسي	برج السيف، مبنى ٢٠٨٠، طريق ٢٨٢٥، ضاحية السيف ٤٢٨، ص.ب. ٢٨٢٠، المنامة، مملكة البحرين
هاتف:	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥٠٠٠
فاكس:	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥١٥١
البريد الإلكتروني	info@ithmaarbank.com
الموقع الإلكتروني	www.ithmaarbank.com
انتهاء السنة المحاسبية	٣١ ديسمبر
مسئول الالتزام	بالو ترافلاندر راماورثي - رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
سكرتير الشركة	دانة عقيل رئيس - رئيس إدارة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة
المدققون	برايس ووتر هاوس كوبرز إم إي ليميتد، ص.ب. ٢١١٤٤، المنامة، مملكة البحرين